وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان -
كليـ ـــــة الحقوق و العلـــــوم السياسيـــــة

إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص : دراسات أورو متوسطية

من إعداد الطالبة:
حاج محمد فضيلة

تحت إشراف الأستاذ :
د.بن عمار محمد

لجنـــــة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.كحلولة محمد	جامعة تلمسان	رئيسا
د.بن عمار محمد	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د.بن حمو عبد الله	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية : 2011- 2012

الإهداء

إلى عائلتي الكريمة:
إلى الإنسانة التي حملتني وهنا على وهن... أمي العزيزة.
إلى الإنسان الذي غرس فيَ الإخلاص،و الحب، و الخير، ولم يبخل عليَ بالنصح و العون طيلة حياتي، و كان بمثابة النور الذي أنار دربي...إلى والدي الكريم.
إلى الذي ضحى من أجلي، إلى الإنسان الذي سهر معي الليالي، و تحمل الكثير لأجلي، إلى الذي يرجع له الفضل في وصولي إلى ما وصلت إليه من نجاحات علمية...
إلى رفيق
و إلى كل إخوتي و أخواتي :
وإلى هؤلاء جميعا أهدي هذا البحث.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل، إلى الأستاذ الدكتور / بن عمار محمد الذي كان المشرف على هذا البحث.
وإلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة تلمسان.
إليهم أجدد شكري وخالص أمنياتي.

مقدمـــــــة:

شكلت سنوات التسعينيات منعرجا حاسما بالنسبة للعلاقات الدولية تغيير المشهد الجيوسياسي للعالم بعد انهيار القطب السفياتي وانحلال معاهدة "فرسوفيا".

وبعد الانضباط الذي فرضته سياسة التكتل خلال فترة الحرب الباردة فسح المجال لوضع غير مستقر ميزه انفجار الأزمات والحروب بين الدول وبروز عدد من النزاعات الداخلية التي زادت من حدة الأوضاع بظهور أشكال جديدة من العنف (الإرهاب، الهجرة، الجريمة المنظمة...) التي أضحت تشكل خطرا كبيرا على الأمن والاستقرار في العالم.على شكل منطقة شبه مغلقة من الجهة الشرقية والغربية يكون حوض البحر المتوسط فضاء واسعا مع تميزه بحركة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، الأمر الذي جعل المنطقة ومنذ البعيد مهدا للحضارات وملتقى للثقافات، وكانت مسرحا لأبرز الصدامات والأزمات التي عرفتها الإنسانية وعلى هذه القاعدة لم تكن لدى الدول المحيطة بالمتوسط منذ سنوات نفس القراءة للمسائل المتعلقة بالأنظمة والتعاون شمال جنوب والأمن الجماعي. إلا أنه من البديهي أن التحولات التي شهدها العالم منذ سقوط الجدار الحديدي، أظهرت للمجتمع الدولي الطابع المعقد للمشاكل (تصاعد موجة التطرف، ظاهرة الإرهاب، الهجرة السرية والتجارة الغير شرعية التي عملت كدافع حقيقي لإعادة النظر في قائمة التهديدات ودفعت بدول المتوسط إلى خلق أطر جديدة للتكامل والأقلمة، والحكم على هذه المقارنة النجاح بتحقيق الأهداف التي أسندت إليها.

يندرج موضوع النظام الإقليمي في المتوسط وإشكالية بنائه ضمن الدراسات الحديثة في العلاقات الدولية، والتي تنطوي تحتها الدراسات الإقليمية التي ظهرت في الستينيات وبلغت أوجها وتطورها في سبعينيات القرن العشرين، وتحديدا منذ أن طرح **''كانتوري لويس'' و''ستيفن شبيغل''** كتابهم الذي حمل عنوان (International politics of the Regions) والذي ارتكز على الأفكار التي طرحها **''كرازنر''** و**''جيرفز'' و''أوسلر هامبسون''** في إطار نظرية "الإقليم" (Region Theory)، وقد انصرف الاهتمام بدراسة هذه النظم كمستوى من مستويات التحليل بداية باعتبارها مستوى يتوسط العلاقة بين النظام الدولي والدولة، ثم اتجهت الدراسات إلى التركيز على طبيعة التفاعلات التي تتم بين الوحدات المكونة للنظم الإقليمية، خاصة مع تعولم المجتمعات وتزايد احتكاكها ببعضها، والذي أفضى لبروز مفهوم الإقليمية الجديدة (New

(Regionalism وخاصة بعد التحولات التي طرأت بعد نهاية الحرب الباردة، لتكون سببا في زيادة التركيز على دراسة النظم الإقليمية والتحليل على مستوى النظام الإقليمي.
والموضوع المتناول في هذه المذكرة يحلل إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط، وما يرتبط من دراسة لطبيعة النظام الإقليمي العربي الذي تزامن مع استقلال معظم الدول العربية، والتي غدت وحدات فاعلة على الأقل من الناحية الرسمية، حيث كانت لا تزال ترزح تحت قيد تبعيتها للمستعمر، كما تزامنت تلك النشأة مع إنشاء الجامعة العربية حتى اعتقد البعض أن النظام العربي هو الجامعة ذاتها.

وتعطي الدراسة التفاعلات لدول المتوسط باعتبارها منطقة حيوية ذات أهمية إستراتيجية وحضارية، وبذلك فهي تحتل على علاقة مع دول أوربا المتوسطية ومكانة متميزة في أجندة القيادات الأوربية، ولا سيما مع بداية إرساء حوار شمالي – جنوبي، وكانت البداية مع "برشلونة" في نوفمبر 1995 أين انعقد المؤتمر الأورومتوسطي الأول الذي جمع 27 وزيرا للشؤون الخارجية ممثلين عن 15 دولة المشكلة للإتحاد الأوربي وكذا الدول 12 الواقعة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وذلك لرسم اتجاه جديد للعلاقات فيما بينهما، وبكل ما انطوت عليه هذه الفترة من تحولات مست النظام الدولي سواء على مستوى هيكل النظام وما شهده من تحول في توزيع القوى بعد انهيار الإتحاد السفياتي وتركه لفراغ أمني وإستراتيجي في محيطه الإقليمي الذي كان يمثل مجال نفوذ حيوي وتقليدي له في أوربا والمتوسط، وفسح المجال لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى.
وتتجلى التحولات التي عرفتها هذه الفترة على مستوى وحدات النظام الدولي في تزايد الدول القومية من حيث التفكك وتبلور نظام الأحادية القطبية الذي مال لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ليحل محل نظام توازن القوى الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، والذي انصرف إلى عدم حصول الدول المتوسطية للضفة الجنوبية إلى استقلال سياسي حقيقي في الإرادة والحركة، وذلك بتباين حجم التفاوت الشديد في المكانة نظرا لتباين مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تباين حجم مقدرات القوة التي تمتلكها وحداته، وقد أدى إلى غياب وجود قيادة واحدة تستطيع أن توجه طاقات النظام وحركته.
أما التحولات التي طرأت على مستوى القيم فقد انتهى الصراع الإيديولوجي، لتتبنى العلاقات الصراعية الجديدة فرضيات دور العوامل الثقافية والحضارية.

إن زيادة أهمية العامل الاقتصادي بتزايد عوامل الاعتماد المتبادل وتراجع العامل العسكري، وتوسيع مفهوم الأمن واعتماده على وحدات مرجعية وأبعاد جديدة تحوي الجوانب الثقافية الإنسانية والاقتصادية، وأخذه لقضايا متعلقة بالتحول الديمقراطي، والتنمية الشاملة والمستدامة،البيئة، حقوق الإنسان العالمية، الإرهاب، الحركة المنظمة،... وبإعطائها بعدا عالميا نظرا لأهميتها، وحاجتها لجهود عالمية مشتركة للتعامل معها. هاته المعطيات تمثل واقع البيئة الدولية المتغيرة، والتي يمكن أن يتفاعل معها النظام الإقليمي في المتوسط وما يمكن أن ينجزه من تغيير القوى، وإعادة توجيه مسار العلاقات الدولية الإقليمية في المتوسط.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تنضوي أهمية دراسة إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط من الأهمية الإستراتجية والمتعاظمة للمتوسط في العلاقات الدولية، والتي لها مركز مؤثر على المتوسط الدولي، والإقليمي، وهذه الدراسة تهتم بالمكانة الإقليمية للمتوسط، فإنها تتمحور حول كيفية بناء نظام إقليمي في المتوسط، وما يرتبط به من أهداف وتصورات لطموح بناء تكامل ونوعية الدور الذي يمكن أن تضطلع عليه البلدان العربية وإقامة وحدة وطنية متكاملة. وهذا من أجل اتساع العلاقات الإقليمية المتوسطية.

إن اختيارنا بناء النظام الإقليمي لدول المتوسط لنستشف ونرصد من خلاله أهمية المكانة لحوض المتوسط وإمكانية ارتباطه بتحقيق أهداف حيوية مرتبطة بالمصلحة القومية للمتوسط ، من حيث الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي لدول جنوب المتوسط ، وتحقيق تطور ونمو اقتصادي، وتعزيز مكانة دول المتوسط إقليميا ودوليا.

كما تأخذ الدراسة أهميتها من الأهمية الإستراتيجية والحضارية لدول المتوسط كونها ملتقى الثقافات ومهبط الأنبياء والديانات الثلاث اليهودية ، النصرانية والإسلام ، فكان منذ فجر التاريخ مرتعا للإنسان وممرا للهجرات ومهدا للحضارات الإنسانية، ويتوفر على استثمارية هائلة تستقطبها السوق الاستهلاكية الواسعة بسبب الكثافة السكانية الهائلة أو اليد العاملة الرخيصة والمؤهلة، ومرونة التشريعات القانونية وتشجيعها على جلب الاستثمارات.

إن الأهمية العلمية والأكاديمية للدراسة تتمثل في اعتمادها على مقاربات تحليلية تعتمد على توظيفها، وتعتمد الدراسة كذلك على النظرية البنائية الوظيفية ونظرية التكامل كمستوى تحليل وسطي يمكننا من الكشف عن العمليات السياسة الإقليمية التي يمكن أن تساهم في بناء نظام إقليمي في المتوسط ، ودور نظام التغلغل في توجيه التفاعلات ومدى إمكانية التواصل والانقطاع بين التفاعلات النظام الإقليمي وتأثيرات تفاعلات النظام الدولي الجديد وتأثيرات هذه العملية على البناء الإقليمي لدول المتوسط.

وتتمثل أهم أسباب اختيار الموضوع في :

دراسة أهم المعوقات و الإشكالات التي تقف وراء بناء نظاما إقليمي في المتوسط ودراسات أهم المقومات الاقتصادية، السياسية، والعسكرية والحضارية لدول المتوسط الجنوبية و التي لها صلة بالدرجة الأولى إلى القضايا المعمقة داخل حوض البحر المتوسط كالصراع العربي الإسرائيلي، ونزاع الصحراء الغربية، إلى المسائل العسكرية التي ترتبط بوجود الأساطيل البحرية والقواعد العسكرية للقوى الكبرى.

ـالتأكيد على ضرورة الاهتمام بالدراسات للمتوسط بالنظر لوجود العديد من المؤشرات التي تدل إمكانية انتقال مركز التحولات العالمية إلى حوض البحر الأبيض المتوسط كونه توسط القارات واحتوائه على مساحة والغني بالموارد والمتوفر على فرص الاستثمارات الأجنبية و خاصة أوروبا الشراكة الأورو متوسطية و تتميز بخصائص ثقافية و حضارية متنوعة.

الإشكاليـــــة:

تعد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من المناطق الهامة ذات الأهمية الإستراتيجية البالغة حيث بعد نهاية الحرب الباردة شكلت المنطقة مصدرا لتنفس القوى الكبرى، إذ أدت مناهج السياسية الخارجية المختلفة للقوى العظمى في المنطقة إلى صدامات إستراتيجية بين مصالحها، التي ترجع مجملها إلى طبيعة المصالح المختلفة التي كانت تتطور تزداد تضاربا كلما تزايدت أهمية المنطقة والركن الساخن الأكثر استئثارا بالنزاعات الدولية في خريطة العالم المعاصر.

والإشكالية التي تتناولها هذه المذكرة بالدراسة و التحليل تتمحور حول إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط و هي الإشكالية التي من الممكن التعبير عنها كما يلي:

إلى أي مدى يمكن أن تنجح دول الحوض مجتمعة في بناء نظام إقليمي في ظل التحولات الدولية الجديدة التي يمر بها النظام الدولي القائم؟

وهي الإشكالية التي تترتب عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية المساعدة على التحليل.

1- ما هي المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية التي تساعد على بناء نظام إقليمي في المتوسط؟

2- هل التكامل بين دول المتوسط يوجه التفاعلات نحو ثنائية الصراع أو التعاون؟

3- هل التغيرات التي طرأت على النظام الدولي غير في موازين القوى وأجندة القضايا و الاهتمامات الجديدة؟

الفرضيـــــــات:

من خلال الإشكالية و الأسئلة المتفرغة عنها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- إذا كان حوض البحر الأبيض المتوسط تستمتع بإستراتيجية واضحة وتصور لإمكانية توظيف القدرات لنمط التفاعلات البينية مع وجود إدراك لصناع القرار لدول الحوض المتوسط لطبيعة الدور الذي يمكنه أن تسعى إليه لإقامة نظام إقليمي في المتوسط ، وتميز هذا النظام بالفعالية و الديناميكية والاستمرار.

- تعقد التفاعلات ذات الطابع النزاعي و عدم الانسجام في المصالح الحيوية وعدم وجود قيادة إقليمية تحظى بالإجماع، فإن ذلك ينتج عنه فشل بناء نظام إقليمي في المتوسط.

- إذا كان النظام الإقليمي العربي يضم فواعل غير رسمية و غياب قوة عظمى لعضو في هذا النظام و عدم استجابته لعوامل التأثير بتغيير المعادلة السائدة في النظام أدى إلى الاختراق الخارجي و الفشل للنظام.

منهـــــج الدراســـــة:

باعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية و نظرا لطبيعة الموضوع ثم اعتماد المقاربة المنهجية (System analysis approach) التالية:

-منهج تحليل النظم، كونه يحلل علاقات الإقليمية الدولية، و من أهم مميزاته أنه يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل و العكس، و التدرجات في مستويات التحليل أي مستوى الوحدات الركنية، و مستوى النظام الإقليمي ومستوى النظام الدولي، و هذا ما يتناسب مع تحليل تفاعلات النظم الإقليمية التي تحكمها متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات التي يمكن أن تشكل هذا النظام، ومتغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة

الإقليمية ومتغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي فتحليل النظم الإقليمية يتطلب تحليل التفاعل بين مختلف المتغيرات الداخلية الإقليمية والدولية و هي العلاقة التي يمكن الكشف عنها بتوظيف منهج تحليل النظم.

-استعملنا كذلك المنهج الوظيفي الذي بلغ أوج تطوره مع تبلور نظرية النظم التي تعتبر الفكرة الأهم التي خرجت منها معظم التحليلات ابتداء من نموذج التحليل النسقي الذي يعد الصياغة السياسية الأولى لنظرية النظم، ثم التركيز على الأبنية والوظائف و تجنبهم التركيز على الدستور والمؤسسات الحكومية الرسمية، واستخدام النظام لتحل الدولة والوظيفة محل السلطة و القوة، والأدوار محل المناصب، والأبنية محل المؤسسات.

المنهـــج الوصـــفـــي التحـــلـيـــلي: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي أدلة الأكثر شيوعا واستخداما و ملائمة في دراسة القضايا و الظواهر ذات البعد الإنساني والسوسيولوجي لصعوبة إخضاعها للتجربة.

شـــرح خطـــة الدراســـة:

تقوم هذه الدراسة على خطة مقسمة إلى ثلاثة فصول و يمثل الفصل الأول التأصيل النظري لمفهوم النظام الإقليمي بالتطرق إلى تعريف النظم الإقليمية والمعايير والصفات الأهمية و أهم الجوانب والنظريات التحليلية لدراسة النظم الإقليمية. أما الفصل الثاني تخصص لدراسة أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط من محددات جغرافية واقتصادية وسياسية وحضارية بالإضافة إلى الإستراتيجية الإقليمية الجديدة لدول المتوسط بالتطرق إلى محاولات بناء نظام إقليمي في المنطقة من مميزات بيئة هذا النظام الإقليمي وضبط حدوده وعضويته ودراسة مستوى القوة والإمكانيات التي يمكن أن تشكل هذا النظام. ويبرز الفصل الثالث تقييم أهم العوائق والمشكلات التي تقف في طريق بناء نظام إقليمي في المتوسط بدراسة أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى الشراكة الأورو متوسطية وخلفياتها وانعكاساتها على دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم النظام الإقليمي:

إن الرجوع إلى الأسس النظرية التي يرتكز عليها تحليل النظم الإقليمية وتحديدا تلك التي أرساها **"يونج"** فيما عرف باسم نموذج الانقطاع (DISCONTINUITY MODEL) والذي يفترض وجود سمات وأنماط تفاعلية مميزة للنظم الإقليمية تفسر تباين استجابتها لعوامل التأثير فضلا عن تباينها عن تلك التي للنظام العالمي وذلك مع إمكانية تطابق أو انقطاع تلك الأنماط.

واستنادا إلى هذا ميز العديد من الدارسون بين عدة أنواع من النظم الإقليمية بالنظر إلى نشأتها وطبيعتها فمن حيث النشأة هناك نظم تنشأ عن توافر إطار مميز من التفاعلات المشتركة بين الوحدات تتّسم بقدر من النمطية والكثافة وتحظى باعتراف ضمني داخلي وخارجي، وهنا شيء عن توجه قصدي، ومن مجموعة من الوحدات لبناء روابط وثيقة فيما بينها ، وهذا ما يعرف بالنظم التكاملية أو الاندماجية، كما أن هناك النظم التي نشأ كنظام فهي ليست نمط من التفاعلات أو دولة اندماجية واحدة وإنما وحدات بينها شبكة كثيفة من التفاعلات التي تولد أنماطا سلوكية منتظمة، و هي النوع الأكثر انتشارا و ينتمي لها النظام الإقليمي العربي، ومن حيث الطبيعة هناك النظم المؤسسية و الوظيفية و القومية[1]

[1] عبد الجليل زيد المرهون ،النظام الإقليمي العربي و التحولات باتجاه الاستقطاب السياسي و الإيديولوجي. في موقع: www.alsabooh.com /paper.pbp? source= Ak brmlf=interpoge Dsid=19864. 09/08/2010

المبحث الأول: تحليل النظم الإقليمية

إن الإحاطة بأهم أدبيات الدراسات الإقليمية تؤول إلى دراسة النظم الأولية وتحليلها، و على رأسها مفهوم النظام الإقليمي بالتصدي إلى تحديد المعايير التي يمكن من خلالها رسم الخطوط الفاصلة بين النظام الدولي و نظمه الفرعية وأي هذه المعايير الواجب استعمالها لتعريف النظام الإقليمي ورسم حدود النظم الإقليمية وتفاعلاتها.

و في هذا المبحث ندرس موقع النظام الإقليمي كمستوى للتحليل، و مستويات التحليل في العلاقات الدولية، و أهمية التحليل على هذا المستوى:

المطلـــب الأول: تعريف النظـــام الإقـــليمـــي:

على الرغم من تعدد الدراسات الحديثة الخاصة بالنظم الإقليمية فإن الباحث يواجه مشاكل حقيقية في ما يتعلق بتحديد مفهوم أو تعريف شامل للنظام الإقليمي، حيث تتعدد المصطلحات المستعملة للإشارة إلى هذا المفهوم إذ هناك منظورين للتمييز و التعامل مع النظام الإقليمي.

المنظـــور الأول:

النظام الدولي يتفرع إلى عدد من النظم الفرعية الإقليمية و الأساس أن كون هذا المستوى التحليلي يعد نظاما فرعيا أو تابعا للنظام الدولي (SUB SYSTEM) من قيادة النظام إلى مستوى الدولة الوطنية وحدة أساسية من وحدات النظام الدولي و أن تتم وفقا لتنظيم تراتبي (هراركي) مرورا بسلسلة النظم المتفرعة إلى أن يصل إلى قيادة النظام الدولي عبر تلك السلسلة من النظم الفرعية الإقليمية.

هناك بعض الأقاليم تتميز. بقدر من الانقطاع لها خصوصيتها التي تميزها عن مناطق أخرى و هذا حسب رأي ORON YONG[1]

[1] محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة : مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية. الطبعة الأولى. 2002.ص ص 20-23

المنـــظور الثـــاني:

يستعمل النظام الإقليمي في التحليل والتفسير Interprétation analyse لظواهر وتفاعلات النظام الرسمي وما يقدمه من العديد من الاقترابات لتحليل سياسات وتفاعلات النظام الرسمي من قبل السياسات الخارجية والإقليمية، كما يستعمل مصطلح النظام الإقليمي على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معيّن بينما من خصائص التفاعلات ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، أي تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز وتشكل مرحلة وسطا بين الدول القومية والنظام الدولي، من منطلق قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول، التي تقع ضمن الواقع الجغرافي الواحد[1].

بالرغم من تعدد الدراسات في النظم الإقليمية، وإذا أتينا إلى قضية تعريف النظام الإقليمي وتحديد معاييره، نواجه صعوبات بالنظر إلى اختلاف الصفات وذلك لتعدد المعايير. وذلك بقول BRUCE RUSSET **"بروس روسيت"** "إن تعار يف الأقاليم تختلف" وأشار كذلك إلى أن تعدد تعريفات النظام الإقليمي يؤدي إلى تعدد في معايير التعريف وتعدد المعايير يزيد من صعوبة تحديد أو تعيين النظام.

يوضح " **بروس روسيت** " أن هناك اختلافا واسعا بناءا على الطرق والصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، ومفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب وأنه ليس شيئا واحدا بل أشياء متعددة وهذا ما أدى إلى بروز عدة اتجاهات في تعريف النظام الإقليمي واختلاف الدارسين والباحثين والأخصائيين في ذلك[2].

لجأ المنظورون إلى مفهوم النظام الإقليمي، نظرا للمأزق الذي وصل إليه منظرو النظام الدولي في سعيهم الفكري لتحقيق السلام، حيث يلاحظ أن تقليص السياسة الدولية في حدود العلاقات بين الكتلتين يعطي صورة مشوشة عن حقيقة تلك العلاقات، وخاصة بعد مرحلة الاستقلالات وتزايد عدد الدول في النظام الدولي وتضاعف التباينات الدولية[3].

---

[1] المرجع نفسه .ص 22 .

[2] فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الخمسة الكبرى: دراسة في العلاقات الغربية الدولية والعربية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى.1998 .ص ص 22-23.

[3] عبد القادر محمودي، النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي. الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال.2008 ص .72 .

وتعتمد الدراسات التي تأخذ بمستوى النظام الإقليمي (الفرعي) على أن إقامة منظمات إقليمية هو الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن القوميين وتجدر الإشارة كذلك إلى وجود علاقة وطيدة بين مفهوم النظام الإقليمي وبين نظريات التكامل والوحدة بين أعضاء مجموعات من الدول في بعض المناطق. ويمكن القول أن النظام الإقليمي يسمح منهجيا باستيعاب التفاعلات بين أعضاء النظام من جهة والعلاقة بين هذا النظام الفرعي من جهة أخرى وبين الأنظمة الفرعية والدول الأخرى والنظام الرئيسي، حتى ولو كان تقسيم النظام الدولي إلى أنظمة فرعية هو مسألة تجريبية محضة حسب بعض المحللين[1].

إن الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة وكما ذهب **"Ray Maghoory"** التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي للقول تشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة فيكون النظام الإقليمي ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول ، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء[2].

عن موضوع المشاركة لدولة ما في أكثر من نظام إقليمي متجاورة نجد **"باريلا "**في هذا الصدد بالقول: "يستطيع فاعل دولي واحد أن يكون عضوا أو عنصرا في نظم إقليمية مختلفة عدة وفي وقت واحد، إذ تستطيع دولة ما أن تكون في مركز نظام إقليمي معين، و أن تكون على طرف نظام إقليمي أخر و ربما في مركزه أو على طرق نظام إقليمي ثالث و هكذا الأمر ينطبق على العديد من الدول[3]

عدَد أخصائيو النظام و من بينهم و**"يليام تومبسون"** (WILLIAM THOMPSON) إحدى و عشرون (21) صفة تشكل النظام الإقليمي. و لذلك يرى تومبسون أن هناك أربعة شروط القيام نظام إقليمي.

اتسام أنماط التفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام بدرجة عالية من الحدة والتكرار بحيث أن أي تغيير في جزء من نظام توتر على أجزائه الأخرى.

بالإضافة إلى وجود تقارب جغرافي مع قدر من التجانس والترابط بينها.

---

[1] علاء الدين هلال، جميل مطر، النظام العربي الإقليمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية.1983 ص89.

[1] محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية.مرجع سبق ذكره.ص 19 .

[3] MALIN GUNNARSSON '' REGONALISM AND SECURITY TO CON SEPTS IN THE WIND OF CHANGE IN '' www.omuse/cerum/ PUPLIKATIONER/PDFS/MSB 1006/PDF. يوم 08-08-2010

3 ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية.بيروت: دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى، 1985.ص58.

4 فواز جرجس..مرجع سبق ذكره .ص 24.

-تعدد الوحدات الإقليمية بحيث تفوق ثلاث وحدات والتي يكون بينها قدر من التجانس الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.[1]

و قد عرَف" **تومبسون**" النظام الإقليمي على أنه "نمط منتظم نسبيا و مكثف من التفاعلات يكون معترف به داخليا و خارجيا بصفة متميزة، و يكون إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متحاورين أو أكثر.[2]

و يرى "**هاني إلياس الحديثي**" رئيس مركز الدراسات الأسيوية بجامعة بغداد من جهة النظام الإقليمي مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا والتي تتفاعل مع بعضها سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا و بالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول و في خياراتها للسياسة الخارجية. [3]

يعرَف "**لويس كانتوري**" و"**ستيفن شبيغل**" اللذان برزا باهتمام دراسة النظم الإقليمية على الأفكار التي طرحت من قبل ""**كرازنر**" و "**جيرفز**" و"**هامسون أوسلر**" في إطار " REGION THEORY" إلى وصف النظام الإقليمي بـ النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، لتكون متقاربة و متفائلة مع بعضها البعض و لها روابط دينية ولغوية و ثقافية و اجتماعية و تاريخية مشتركة، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية ومواقف دول خارجة عن النظام [4].

كما أورد "**هاني إلياس الحديثي**" حملة من التعريفات في قوله:

النظام الإقليمي مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة و الولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب لممارسة إذا في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد[5].

يوجز " **هاني إلياس الحديثي**" شروط قيام نظام إقليمي وهي:

*الجوار الجغرافي:

*وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل والتنظيم الإقليمي. و التي تتفاعل مع:

---

[1] ناصيف يوسف حتي، النظرية ف العلاقات الدولية . بيروت : دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى . 1985 . ص 58 .
[2] فواز جرجس،مرجع سبق ذكره.ص24 .
[3] هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (1971-1994) . بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى.1998.ص22.
[4] ناصيف يوسف حتى ،.مرجع سبق ذكره . ص 57.
[5] هاني إلياس الحديثى ،مرجع سبق ذكره.ص24.

*الشعور بالتميز وبالخصوصية التي تنبع من إدراك الدول الأعضاء لانفراد نظامها الإقليمي بهوية متفردة، تشكل أساسا للانطلاق نحو التكامل في مختلف المجالات[1].

ارتبط النظام الإقليمي أو الفرعي بالأمن الإقليمي في النظام الدولي ويفترض لقيام الأقاليم أو النظم الفرعية توفر مجموعة من الشروط في مقدمتها:

أ ـ الجوار الجغرافي.

ب ـ وجود دولة إقليمية مركزية في مجال دفع عوامل الجذب والحد من عوامل التباعد.

جـ ـ وجود هويّة مشتركة للدول الأعضاء في نظام إقليمي.

د ـ وجود إجماع قومي على الأهداف العليا.

هـ ـ وجود تفاعلات سياسية مكثفة.[2]

يؤكد**"Malin Gunnarsson"** في تعريف النظام الإقليمي على معالم أساسية .وهي عنصري التفاعل و الجوار الجغرافي لكنه لا يحصر التفاعلات الإقليمية بين الدول المشكلة للنظام فقط، بل يوسعها لتضم مختلف المؤسسات و التنظيمات المنضمة في حدود النظام الإقليمي، وهذا يعرفه من منطلق التفاعل بين فواعل و مؤسسات ضمن منطقة جغرافية محددة. وهذا ما لم يبتعد عنه "تومبسون" و"ماغوري" حيث لهما تقارب كبير في وجهات النظر إذ انطلق كل منها من نفس الفرضيات حول طبيعة النظام الإقليمي و شروط قيامه بتركيزهما على تفاعلات النظام الدولي والنظم الإقليمية الأخرى ووجود اعتراف داخلي و خارجي لهذا التمييز في علاقات الدول التي تشترك كذالك في الجوار الجغرافي.[3]

يستعمل **ريمون أرون** (R.ARAN) ثلاث عناصر لتعريف النظام الإقليمي أو لهم من مثال الشرق الأوسط. حيث يلاحظ أنه يمتاز بحالة من الحرب المستمرة على الرغم من توقيع الهدنة، وبالتالي يرى في توازن القوى عنصرا ضروريا لتشكيل نظام إقليمي شرق أوسطي.[4]

---

[1] المرجع نفسه. ص 26.

[2] عبد المنعم المشاط، تحليل ظاهرة الأمن القومي ..بيروت: المؤسسة العربية للدراسات. 1988.ص39.

[3] MALIN GUNNARSSON.OP.CIT.

[4]Rymon ARAN.PAIX ET GUERRE ENTRE LES NATIONS.IN http:// WWW.EDU./UNUPRESS/PDSS.NSB 1086.PDF.2010.08.17 يوم

لتكريس الكيان الاستيطاني الصهيوني كحقيقة ثابتة في الإطار الإقليمي ومنها الشرعية الإقليمية التي تمثل أبرز أحلامها الإستراتيجية.[1]

وإدماجها باقتراح أو في الطريق يتجاوز البحر الأبيض المتوسط و تنظيم منتجعات سياسية على الحدود الأردنية و سوريا و محطات عبور دولية وإرسال بعثات تمثل إتحاد الغرف التجارية لإقامة ممثليات تجارية دائمة في تونس والمغرب وربط شبكات الكهرباء مع دول المنطقة.[2]

[1] ياسين سويد،موقع الوطن العربي في النظام الدولي الجديد .مجلة الوحدة، العدد100.جانفي 1993.ص72.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد... والمتغير. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .الطبعة الثانية.2006.ص 99.

النظام الإقليمي للشرق الأوسط :

مانيدر 1958	برتسنتر 1969	لويس كان توري شيغل 1970	تومبسون 1970	بيرسون 1971	أفرون 1973	تومبسون 1976	هدسون 1976
دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب
الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن
إسرائيل	إسرائيل	الإمارات ع	تونس	إسرائيل	إسرائيل	إسرائيل	إيران
السعودية	سوريا	السعودية	الجزائر	السعودية	سوريا	أفغانستان	تركيا
السودان	العراق	سوريا	السعودية	سوريا	العراق	إيران	الجزائر
سوريا	لبنان	العراق	السودان	العراق	لبنان	باكستان	السعودية
العراق	مصر	الكويت	سوريا	الكويت	مصر	تركيا	سوريا
لبنان	دول الهامش	لبنان	العراق	لبنان	دول منطقة للبحر الأحمر	تونس	العراق
ليبيا	مصر	الكويت	مصر	مصر		الجزائر	مصر
مصر	إثيوبيا	يمن شمالي	لبنان	يمن شمالي	إثيوبيا	السودان	دول الهامش
دول خارج القلب	إيران	يمن جنوبي	ليبيا		إسرائيل	سوريا	الأردن
إيران	الجزائر	دول الهامش	مصر		السعودية	العراق	الإمارات
تركيا	السعودية	إسرائيل	يمن شمال		السودان	الكويت	البحرين
دول الهامش	قبرص	إيران			مصر	لبنان	تونس
أفغانستان	الكويت				يمن شمال	ليبيا	السودان
باكستان					يمن جنوب	مصر	عمان
تونس					دول منطقة الخليج	المغرب	قبرص
المغرب					إيران	يمن جنوب	قطر
					السعودية	يمن جنوبي	الكويت
					العراق		لبنان
					الكويت		ليبيا
							المغرب
							يمن جنوبي
							يمن شمالي

المرجع : شؤون سياسية، صحيفة عراقية. العدد 01، السنة 199

إفترض ريمون أرون أن إسرائيل هي جزء من النظام الإقليمي بل و أن وجود إسرائيل و ضمان بقائها أمر ضروري لكي يكون الشرق الأوسط نظاما إقليميا، أما العنصر الثاني فيتعلق بالتضامن التلقائي و هو يخص النظم الفرعية التي تفتقد لتوازن القوى المحلية و في هذه الحالة يرى أرون ريمون أن النظام الإقليمي يكتسب حقيقة عندما تعيش الدول أو الشعوب بصفة تلقائية حالة من التضامن و الشعور بالمصير المشترك، و يميزون ما يجري داخل منطقتهم الجغرافية.[1]

ورغم حداثة مفهوم النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية إلا أنه يمكن إرجاع جذوره إلى الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى عقد الستينيات، فقد شكل مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي وخاصة ما صاحبه من جدل ممتد حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية، إذ يرى أنصار الإقليمية في إيجاد مستجدات إقليمية نظرا لسهولة إقامتها و كونها أكثر قدرة على الحركية و الفاعلية بالمقارنة بالتنظيمات الدولية الأخرى.[2]

ما يثير في مفهوم النظام الإقليمي أنه ارتبط بموضوع التكامل الدولي والذي يعتبر التكامل الإقليمي أحد محاوره الأساسية،إذ تناولت نظريات التكامل الإقليمي شروط العملية التكاملية والمتطلبات اللازمة لنجاحها، في هذا الإطار يتم تناول عدة عوامل مثل وجود العدو الخارجي المشترك الذي يوحد البيئة الموضوعية للتكامل ووجود الدولة النموذج التي تتصدى لقيادة العملية التكاملية، ووجود الثقافة السياسية المشتركة بالإضافة إلى نخب حاكمة كان أهداف و سياسات متقاربة.[3]

وترتبط حركة النظام بدرجة ملائمة الترتيبات الإقليمية التي تقوم على درجة كبيرة من المشاركة، إلى جانب إبراز قدرته على التأقلم مع الظروف والمستجدات بما يتوافق والإنجاز التنموي.[4]

ما ميز تعريفات النظام الإقليمي أنها احتوت عناصر القرب الجغرافي وتفاعل عدد الوحدات المشكلة للنظام، إلا أنه كان غائبا فيها الجانب الثقافي الذي يمثله النظام الإقليمي

---

[1] R-ARON.OPCIT

[2] ناصيف يوسف حتى، الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. تحرير.جميل مطر و على الدين هلال..بيروت.: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى. 1996. ص 260.

[3] فيونابتر،"الإقليمية و التكامل" في موقع.http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/category

[4] ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره .ص260.

والذي يتعدى الأبعاد السياسة والاقتصادية والعسكرية، والذي يساهم في ازدهار شكل جديد من الإقليمية وهي: الإقليمية الثقافية لتحديد نطاق الإقليم و التعريف باللغة والحضارة و العرق[1]، و بالتالي في خلق هوية ثقافية في تحديد أهمية الحاجة إلى إدارة البنى الاجتماعية في المنطقة، إذ يقول"**بورن هتين**" إن هناك حاجة المنطقة لهويتها الخاصة و هذا هو "الهوية" كعنصر فاعل و مستقل. و يشير هنا إلى الإقليمية الجديدة (REGIONNESS) كونها جزءا لفاعل في حد ذاتها.

أي إلى منطقة معينة تحقق هذه الهوية المميزة[2]، وتختلف من منطقة إلى أخرى ولكن يمكن أن تظهر في: إلى أي مدى الولايات الفردية قد استوعبت القيم المشتركة وقواعد الهوية الإقليمية.[3] وأمام الاختلاف بين الباحثين وتعدد الآراء حول العناصر المشكلة للنظام الإقليمي بين المؤسسات الثقافية و الجغرافية والسياسية، نعود إلى ما يصطلح عليه بالمستويات التي آل إليها " BJORN HETTNE" بمعنى درجة قدرة الإقليم على توضيح، المصالح والفوائد الناجمة عن ظهور الإقليم و يقترح BJORN HETTNE الأقلمة[4]، ويميز BJORN HEHTTNE بين نسبة مستوى الأقلمة ويعكس كل مستوى عنصر من العناصر الواردة في مختلف التعريفات:

المستـــوى الأول:

الإقليم وحدة جغرافية بسيطة محددة بحواجز طبيعية أو خصائص بيئية، وقد حددت الدول أي ترابط مع بعضها البعض ولا سيما في ما يتعلق بالتعاون الأمني، ويمكن اعتبار هذا المستوى من قبل المنطقة الإقليمية على اعتبار ما يوجد في النظام الدولي من فوضى وتفاعلات بالإضافة للأزمات والصراعات التي تمس أمن الدول، ويمكن لهذه الدول في مثل هذه المنطقة الاعتماد فقط على مواردها الخاصة، وتكون معظم التحالفات محدودة أو مؤقتة في نهجها لأمنهم و طبيعة الاعتماد تكون على الذات في التفاعلات

---

[1] المرجع نفسه.ص264.

[2] HETTTNE/B.THE NEW REG IONALISM AND THE FUTURE OF SECURITY AND DEVE LOPMENT .LONDON:BRAVSEY/FOR NTERNATIONAL INSTIUTE FOR STRATEGIC STUDIES.VOL.4.p106.

3M.AYOOB. FROM DEGIONAL SYSTEM TO REGIONAL SOCIETY. AUSTRA LIA .JOURNAL OF INTEMATONAL AFAIRE..1999. p 53.

[4] MALIN GUNNARSSON.OP.CIT

الإقليمية، وتنطوي على عدد صغير من الدول. وهذا التعاون يعتمد على وجود تهديد وشيك أو تصوره ما دام أنه ليس هناك مجتمع منظم به سكان بينهم نوع من العلاقات وبهذا يقودنا إلى البعد الاجتماعي[1].

المستـــوى الثاني:

الإقليم كنظام اجتماعي يشمل مجموعة أكثر تعقيدا من التفاعلات الاجتماعية بين الدول، أي علاقات تشكل مركب أمني ودول هذه المنطقة تعتمد على بعضها البعض فيما يتعلق بالأمن. هذا لا يعني أن التفاعل بين أمن جميع الدول في المنطقة يجب أن يتم مباشرة. ولكن تنص على قدر أكبر من الاتصال فيما بينها. وقد تتراوح العلاقات الأمنية بين التحالفات الغير رسمية مماثلة لتلك في المستوى الأول، لتطوير أنواع من المؤسسات أو القواعد التي تحكم سلوك الدولة.[2]

المســتوى الثــالــث:

الإقليم كتعاون منتظم وجد من خلال إنشاء مؤسسة إقليمية رسمية مثل منظمات الدفاع الجماعي أو تحالفات رسمية وهي هياكل بموجب الجهات الفاعلة الإقليمية تسعى للتحالف مع غيرها من الدول التي تشاطرها الرأي ضد أي تهديد مشترك من العدو، ويتحدد الوصف كأنه تحالفا رسميا بين الدول على الجمع بين قواتهم العسكرية والمشاركة في استخدام القوة أو على الأقل النظر في استخدامها في ظروف محددة[3].

المستـــوى الرابـــع: الإقليم كمجتمع مدني في الإطار التنظيمي في المؤسسات الإقليمية يسهل و يشجع على التواصل الاجتماعي في القيم في جميع أنحاء الدول وشعوب المنطقة، هنا في المنطقة تبلغ من حالة المجتمع الأمني، كما تم تعريفها من قبل **"كارل دويتش"**: "الشعور المشترك بالانتماء إلى المجتمع..." و يتم تطويرها في كافة أنحاء المنطقة من

---

[1] SNYDER CRAIG.COMPARATIVE APPROACHES TO REG IONAL SECURTY IN EUROPE AND THE ASIA PACIFIC.IN http//WWW.ALLACADEMIC.COM //META.APA RESEARCH CITATION.http : 2010/10/07.يوم
OPKINS PRESS.1968.

[2] B.BUZON.''STATE AND FEAR , ON AGENDA FOR INTERNATIONAL SECURITY STUDIES IN THE POST COLD WAR ERA.AND EDN. BOULDER LYNNE RIENNER 1991.

[3] R.E OS GOOD.ALLIANCES AND AMERICAN FORIEGN POLICY.BALTIMORE:JOHNS HOPKINS. Press 1968 p39

خلال جماعة أمنية توقع العلاقات السلمية بين الدول و هذا لا يعني أن التوترات والنزاعات لا يمكن أن تنشأ داخل المنطقة و لكنها تسعى لحل هذه القضايا بالوسائل السلمية[1].

المستوى الخامس:

الإقليم كموضوع عمل بهوية متميزة والقدرة الشرعية، بالإضافة إلى كونها مجموعة من الدول مع أهداف مشتركة وأفكار وسياسات، وحاجة المنطقة أن يكون لها هيكل صنع القرار المستقل للدول الأعضاء لتسوية الصراع من أجل القضايا ليس فقط بين الدول الأعضاء ولكن أيضا داخل هذه الدول.[2]

إن تعدد التعريفات والصفات والشروط التي يتضمنها مفهوم النظام الإقليمي تعكس بشكل كبير على مسألة تحديد عضوية النظم الإقليمية ورسم حدودها إلى درجة أن هناك حتى من ذهب إلى أن مسألة عضوية نظام إقليمي وتحديد معالمه: تعد من الوسائل الذاتية وأن تكون هذه الأقاليم ما يريدها الساسة و الشعوب وهذا ما لا يعني عدم إمكانية تجنب الذاتية في هذه المسألة وإذ يؤكد تومسون أنه يمكن استخدام مجموعة من الشروط الضرورية والكافية لتحديد وجود نظام إقليمي.[3]

من خلال ما تقدم من تعريفات وشروط ومعايير تضمنها النظام الإقليمي توصلنا إلى معايير أساسية لرسم حدود نظام إقليمي من خلال ما جاء به "كاتنوري" و"شبيغل" هناك أربعة معايير لتعريف النظام الإقليمي وهي: الطبيعة، ومستوى التماسك وطبيعة الاتصالات ودخول الوحدات في شبكة معقدة من التفاعلات تمس مختلف المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية سواء كانت تلك، التفاعلات ذات طبيعة عدائية أو تعاونية.[4]

لكن لهذه المعايير لا يمكن الحسم في الخلاف والتباين حول مسألة معايير تعريف وتحديد النظم الإقليمية وهذا بقوله "إن العالم لا ينقسم بسهولة في الإقليمية".إينس

---

[1] KARL.Deutsch,political community and north Atlantic area : International Organization in light Historical Experience, Princeton: Princeton University press.1957.p41

[2] BJORN HETTNE GBOBOLISATION THE NEW REGIONALISM AND EAST ASIA IN HTTP // WWW.GBOBOLISM.CAM /EDU/VNUPRESS HTTP HTML.: 2010/10/07 يوم.

[3] فواز جرجس،مرجع سبق ذكره.ص24 .

[4] المرجع نفسه .ص23.

كلود. ولخص د على الدين هلال وجميل مطر في دراستهما هذه المعايير على النحو التالي:

-أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.

-أنه يشمل ثلاث دول على الأقل.

-لا وجود لأي من الدولتين في الوحدات المكونة له[1]

وأنه من الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية الموضوعة على نحو عقلاني. لأن تعريف الإقليم بتغيير لصورة مستمرة لتداخل الخطوط الفاصلة بعضها البعض وهذا ما خلص إليه EVAN NEWMAN، ويعيد أعضاؤه تعريفه بنفس الطريقة ذلك لأن الحدود المقررة لخدمة غرض ما ليست بالضرورة مناسبة لخدمة أغراض أخرى.[2]

[1] عبد القادر محمودي، مرجع سبق ذكره.ص 75.

[2] ناصيف يوسف حتى،الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة. مرجع سبق ذكره.ص257.

المطلب الثاني:أهمية النظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية

تميز التفاعلات الدولية خاصية التعقد و الديناميكية التي تطرح إشكالية مستويات التحليل في العلاقات الدولية، مما يؤدى إلى تعدد العوامل و الأسباب التي تقف وراء حدوث الظواهر على مستوى الدولي والذي يفرض منهجية تحليله بمختلف متغيرات التفسير المؤثرة في حدث معين.[1]

وشهدت فترة الخمسينيات و الستينيات ثورة فسحت مجالات الدراسة المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية، من حيث موضوعاتها، ومناهج البحث ومن حيث الأطر النظرية ونستهل بالذكر:[2]

***المدرسة الواقعية:**

والتي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية لتحليل ما هو قائم وليس على ما يكون لتدرس سياسات القوة والحرب والنزاعات، والدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية وكونها حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن شخصية مواطنيها[3]. و يعود استعمال النظام الإقليمي كمستوى لتحليل العلاقات الدولية ويتركز على التفاعلات الدولية الإقليمية إلى عدة تطورات فكرية وأخرى سياسية فعلى، المستوى الفكري الدولة هي الفاعل الرئيسي في السياسية الدولية، ويجب أن تتبع القوة ومدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، ومن واجب رجال الدولة أن يحسبوا بعقلانية الخطوات المناسبة الواجب اتخاذها للحفاظ على بقائها في بيئة عدوانية. لم يعد لها نفس المكانة والقبول كفاعل عقلاني ومتجانس ووحيد[4].

جاء **روبرت كيوهن** بمنظور جديد في العلاقات الدولية ويعتمد على فكرة التعددية والتي تتمحور حول فكرة الاعتماد بالأساس في العلاقات الغير قومية ويأتي الفرق بينها وبين الاعتماد المركب للواقعية في ثلاثة عناصر أساسية وهي:

---

[1] إسماعيل صبري مقلد،.نظريات السياسة الدولية "دراسة تحليلية مقارنة"./الكويت :دار وائل للنشر. الطبعة الأولى .1986.ص 268

[2] علي الدين هلال،جميل مطر،مرجع سبق ذكره.ص13

[3] عامر مصباح،النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الولية.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2006..ص80.

[4] BRIAN C.SCHMID AND TIM DUNNE."REALISM" IN JOHN BAYLIS AND STEVEN SMITH. GOLBALIZATION OF WORLD POLITICS: AN INTRODUCTION TO INTERNATIONAL RELATION.NEW YORK.2005 p162.

أولا: هناك عدة قنوات للاقتراب بين المجتمعات وهذا ما يفترضه الاعتماد المتبادل، ويعترض على فروع مختلفة من الدولة، وفواعل غير الدولة والذي يميز الواقعية ووحدوية الدولة.

ثانيـــا: على المستوى الدولي يفترض الاعتماد المتبادل بالنسبة لأغلب العلاقات بروز أقل للقوة وأن لكل قضية مجال معين ويعارض الدور الفاعل المعطي للقوة في المنظور الواقعي.

ثـــالثـــا: يفترض الواقعيون أن الأمن يكون دائما ولا توجد تدرج سلمي تراتبي في الأجندة الدولية والقضية المطروحة تكون محل الاهتمام في كل مكان وزمان[1].

ظلت علاقات الدول الدبلوماسية والإستراتيجية هي صلب العلاقات الدولية وظل الفكر الواقعي قائما على أن الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية. لكن مع ظهور دراسات حول صنع القرار في السياسة الخارجية وإيجاد موقع ومكانة السياسة الخارجية في العلاقات الدولية والتي تعد جزءا من السياسة الدولية ويعتبرونها مجموع السياسة الخارجية [2]، وفي وقت كانت الدولة فاعل رئيسي في العلاقات الدولية بيد أنه ظهر وبرزت عدة فواعل أخرى مثل المنظمات الدولية والإقليمية، حكومية وغير حكومية، والتكتلات مثل الأمم المتحدة ، الإتحاد الأوربي والوكالات المتخصصة لم تعد مجرد أدوات في يد الدولة التي أوجدتها وهذا بعد ظهور الشركات متعددة الجنسيات التي شرعت في الإنتاج على الصعيد العالمي[3]. وظهور مدارس فكرية أخرى أكدت أن النظام الإقليمي كمستوى للتحليل يجب أن يعتمد على التكامل والإقليمية في العلاقات الدولية[4].

***التكامـــــــل:**

قدمت مدرسة التكامل مجموعة من الأعمال ساهمت في تدعيم حقل الدراسات الإقليمية وكأولى المحاولات تأتي مع **David Mitrni** التي تجسدت أفكاره مع اجتهاده النظري في كتابه "working peace systems" 1943 الوظيفية للتنظير للتكامل،

---

[1] CHRISS BROWN.UNDER STANDING INTERNATIONAL RELATIONS.NEW YORK.POLEGRAVE PUBLISHERS.SECEND EDITION.2001.P.P 37-39

[2] IBID .P37.

[3] IBID .P37

[4] ناصيف يوسف حني،النظرية في العلاقات الدولية. مرجع سبق ذكره. ص 275 .

والذي يكون على المستوى العالمي وليس على المستوى الإقليمي، والإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية الدولية. ولاحظ **ميتراني** أن الدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها وهذا تهدف الوظيفة إلى القضاء على الحروب والنزاعات ويعتقد أن الدولة هي سبب ذلك ووجوب القضاء عليها من خلال أيضا القضاء على الحدود الوهمية التي تعرقل التكامل. ركزت الوظيفية جهودها العلمية على التعاون في الميادين التقنية أملا بأن تؤدي إلى تحقيق التكامل بعيدا عن الحساب،السياسة فأصبح من الممكن إرجاع المشكلات التي تواجه الدول إلى المتخصصين في المنظمات الدولية والعالمية وفصل نشاطهم عن القطاع السياسي[1]. فالتكامل عند الوظيفة خاضع لمبدأ الانتشار حيث تقع الأطراف المتكاملة سلم الأولويات لتحقيق عناصرها الأخرى. حتى تنتقل إلى مجالات السياسة العليا لتحقق تكامل اقتصادي ، سياسي وهذا بتوفر عاملي العقلانية والمعرفة[2].

إذا كانت الوظيفية قد نظرت للتكامل من زاوية الشؤون الفنية ومعارضة التوجه الإقليمي، فإن الوظيفية الجديدة تناولت التكامل باعتباره عملية أساسها القضايا السياسية والنخب السياسة بالدرجة الأولى ويعرَفها (ERNEST Hasse) "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد، تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة."[3] وتزامنت الوظيفية الجديدة مع التجربة الأوربية والتي تركز على التكامل في المستوى الإقليمي، فنجاح مصادر التكامل الإقليمي يبقى مرهونا بضرورة إدراكه وتبنيه من قبل النخب السياسية عن انجاز الأجهزة للوظائف الرئيسية الهامة.

ويميز"JOHN GALTUNG" بين ثلاث أنماط من التكامل الإقليمي المنظماتي والترابط الذهني [4].

---

[1] جيمس دويرتي.روبرت بالستغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.ترجمة وليد عبد الحي .الكويت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.1985.ص271.

[2] عامر مصباح،مرجع سبق ذكره.ص117.

[3] جيمس دويرتي و روبرت بالستغراف، مرجع سبق ذكره.ص271.

[4] المرجع نفسه،ص271.

***التكامل الإقليمي:**

يشهد الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل في الفكر الحديث عددا من التطورات الملحوظة في إطاره ألتنظيري خلال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وهي الفترات التي رافقت البناء الأوربي بدءا بمنطقة التجارة الحرة ووصولا إلى الاتحاد الأوربي، كما شهد العديد من التطورات في الجانب التطبيقي في حقبتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي هذه التطورات التي ساهمت في بناء وتنوع النماذج الاقتصادية المستخدمة في دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية بمختلف أنواعها على الاقتصاديات القومية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وفي هذا الخصوص يمكن القول أن الأعمال النظرية كانت نتاج لجيلين من الاقتصاديين المهتمين بالفكر التكاملي الإقليمي وهما:[1]

يضم الجيل الأقل كتابات VINERوBALASA أعمال وكتابات العديد من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال. MEAD,MELVIN,LIPSEY,BHAGWATI,GEHRELS ولقد انصب اهتمام هؤلاء الاقتصاديين على إبراز الآثار الأساسية لقيام الاتحادات الجمركية على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية واستقرار الرأي بالأدب الاقتصادي على إطلاق تعبير النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية BASIC THEORY OF THE ECONOMIC INTERGRATION للدلالة على أعمال وكتابات الاقتصاديين الدوليين.

ويتكون الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال Jhonson,Cooper والسبب الجوهري ينحصر في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة، ويرجع ذلك لأن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية قد اختارت لنفسها منذ البداية خطا فكريا نحو حرية التجارة الدولية، والمطلوب حسب نظر الجيل الثاني هو نظرية اقتصادية للحماية Economic Theory of Protectionism، وإقامة تكامل إقليمي بشكل عام يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريفة الجمركية على النطاق الإقليمي لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن

[1] سامي عفيف حاتم،التكتلات الاقتصادية الإقليمية.القاهرة: دار النهضة العربية.2004.ص23

تحقيقها على المستوى القطري[1]، وترجع أهمية التكامل الإقليمي في أنه إستراتيجية مفضلة وأصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي لب أي أجندة اقتصادية، وبات أمرا لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع دول العالم، فالحقيقة تشير إلى أن أغلب دول العالم لها محاولات معينة للانضمام لأحد التكتلات الإقليمية في العالم.[2]

إن التكامل في المنظمات الإنتاجية يسبق التكامل الإقليمي، بسبب إلحاح الأطراف على أولوية زيادة الإنتاج والتكامل المنظماتي يخضع إلى التكامل في الترابط الذهني بين الأطراف لاسيما وأن كل طرف يضع في ذهنه مجموعة من المحددات التي يمكن أن تدفعه نحو التكامل مع الآخرين، مثل المساواة والعدالة ويؤدي الترابط الذهني إلى العثور على نقاط ثلاث جديدة تتجاوز حدود الدولة القومية وهذا يعيدنا إلى التكامل الإقليمي بمعنى أن الترابط الذهني والبحث في التكامل يأتي أولا ثم يليه التكامل المنظماتي يأتي بعده التكامل الإقليمي[3]

في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات برزت عدة عوامل جديدة أثرت في تنشيط وتفعيل السياسة الإقليمية بالتزامن مع التطورات التي شهدتها التجربة التكاملية الأوربية إلى إقامة النظام النقدي الأوربي والانتقال من السوق الأوربية المشتركة التي لم تجد مشكلة في إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ووضع تعريفة جمركية موحدة إلى الاتحاد الأوربي واعتماد عملة موحدة إلى الاتحاد الأوربي واعتماد عملة موحدة بالأورو ويعمل على وضع دستور موحد، مع بداية الحديث عن مستقبل الإقليمية بعد الحرب الباردة بالتزامن مع الإقليمية الجديدة والتي تجسدت بالتكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم[4].

الإقليمية: برزت في إطار الجدل الذي دار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بين دعاة الإقليمية حول أفضل السبل لحفظ السلام العالمي وما إذا كان من الممكن تحقيق ذلك عبر التجمعات الإقليمية أو عبر إقامة حكومة عالمية[5]، وإذا كان مفهوم الإقليم قاصرا على أنماط معينة من المبادلات والمعاملات النقدية والتجارية، هنا برز ما يسمى بالإقليمية

---

[1] أيمن السند عبد الوهاب،المنظمات الإقليمية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية.2001.ص17.

[2] LAUCIAN CERNAT " ASSESSING REGIONAL TRADE ARRANGEMENT:ARE SOUTH – SOUTH RT AS MORE TRADE DIVERTING" NEW YORK STUDY SERIES NO:16,DIVISION ON INTERNATIONAL TRADE IN GOOD AND SERVICES.UNITED .2001 P.03 [2]

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف،.مرجع سبق ذكره.ص272.

[4] Snyder craig..op.cit.

[5] محمد السعيد إدريس،مرجع سبق ذكره.ص ص.33-34.

الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينيات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي ويستند هذا المفهوم إلى نموذجين الأول هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تسيير العلاقات التجارية بين دول الأعضاء و لهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي ، أما النموذج الثاني فهو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي.

إن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات الإقليمية الجديدة حيث أنه يهدف إلى جعل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى وبالتالي فإن مفهم الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينيات بغلبة الطابع الاقتصادي[1]، وقد تحدث "بروس" عما يمكن أن تحققه الإقليمية عن فكرة " السلام على أجزاء" **Peace by pieces** من دعم السلام العالمي من خلال تحقيق السلام الإقليمي وتوسع في هذه الفكرة والتي أيدها جوزيف ناي في كتابه "Regional peace"و إظهار أهمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية.[2]

وقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بفكرة الإقليمية ونظر إلى المنظمات التي تحمل السمة باعتبارها إحدى وسائل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ولذا أخذت فكرة الإقليمية في التبلور في شكل العديد من المنظمات الإقليمية منذ إنهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة عام 1945، مثال ذلك منظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية والإتحاد الأوربي وغيرها. وهو الأمر الذي يعود إلى عدد من الأسباب تأتي في مقدمتها (أ): أن الدول لم تعد كقاعدة عامة، قادرة بمفردها على الوفاء باحتياجات شعبها خاصة فيما يتعلق بمجالات الأمن. (ب): وجود تكتلات وتجمعات معنية فرض على الدول الأخرى ضرورة مواجهتها بذات المستوى الجماعي. فالتكتل يخلق التكتلات المضادة. (ج): تعاظم درجة الاعتماد الدولي المتبادل لتعزيز القوة التفاوضية بمجموعة من الدول في مواجهة مجموعة أو مجموعات دولية أخرى.

[1] أيمن عبد الوهاب،المنظمات الإقليمية.مرجع سبق ذكره.ص17
[2] محمد السعيد إدريس،مرجع سبق ذكره. ص34.

وفي هذا الإطار برزت عدة تعريفات بمفهوم الإقليمية ارتبطت بتعدد المعايير المحددة له، فهناك اتجاه يربط الإقليمية بالمنظمة الإقليمية، أي أنه لا يفرق بينهما، و يستند في ذلك إلى تعريف خاص للإقليمية مفاده أنه بجوار المنظمات الدولية العالمية يمكن إنشاء منظمات دولية إقليمية تضم في عضويتها الدول التي تربط فيما بينها بروابط تاريخية وجغرافية وحضارية أكثر من غيرها وتهدف إلى العمل على حل ما قد ينشأ بينها من منازعات بالطرق السلمية وبالتالي دعم الأمن السلم الدوليين على حد سواء. والإقليمية المطلقة، وتعني الإقليمية غير المتصفة بصفة عامة وتنطبق على كل منظمة لا تتجه بطبيعتها نحو العالم، حيث تقتصر أهدافها ونطاق عضويتها على عدد معين من الدول يجمعها رباط خاص بصرف النظر عن طبيعة هذا الرباط جغرافيا كان أو سياسيا أو غيره.[1]

ويذهب البعض في تعريفه بمفهوم الإقليمية الجديدة كأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات سقف التجارة في بعض الدول بغض النظر في كون هذه الدول متجاورة أ حتى قريبة أو بعيدة من بعضها البعض. وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح "الإقليمية المفتوحة" (Open Regionalism) والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء وتكتل أبيك (OPEC) وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد الدول بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء.[2]

ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط وهي :

- أن تكون مفتوحة العضوية (Open Membership) وهي تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.
- شرط عدم المنع (Non-prohibition clause) وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.

[1] Alen Winetrs. Regionalism versus Multilateralism. Washington: International Trade Division. International Economics Departement, The world Bank. 1996 pp02-03

[2] J.Frank and Shang Jinwei. ''Open Regionalism in a world of continental Trade blocs''. Geneva : Inf working paper wp/98/10.1998p08

- التحرير الانتقائي و المكاسب المفتوحة: Selective liberalization and open Benefits وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية (MFN) بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم ولذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات. وكما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح : تكتلات التجارة القارية (Continental Trade blocs) وهي تلك التركيبات التي تتسم بثلاث سمات:
  - أولها: أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية.
  - ثانيهما: أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم
  - وثالثها: أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار.[1]

ويميز " **جورن هيتن**" بين الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة ويقول أن الفرق بينهما في أشكال تحليل الأمن الإقليمي. وبينما تشكلت الإقليمية القديمة أثناء الثنائية القطبية الباردة، وتأسست عبر تدخل القوتين العظميين آنذاك وموجة داخليا وحمائية بالمفهوم الاقتصادي ويحدد بالنظر لمواضيعها بعض التنظيمات أمنية التوجه، أو اقتصادية فهذه العملية مهمة فقط بالعلاقات بين الدول القومية ونجد من التحولات البنيوية أو الهيكلية العالمية الفواعل غير الدولة العديد من المؤسسات والمنظمات والحركات تنشط وتعمل كذلك على مستوى النظام العالمي[2] أما الإقليمية الجديدة جاءت ما بعد الحرب الباردة (Multipolarity) والتي لم تكن لتظهر في ظل النظام السائد أثناء الحرب الباردة، فهي عملية تلقائية نابعة من داخل النظام الإقليمي. وتتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة سمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، وأصبحت هذه التكتلات عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات، وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط. وكما تعكس الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد

[1] Lawrence Summers, ''Regionalism and the world trading system'' policy implication of trade and currency Zones, Studies of Federal Bank of Kamas City .1991 .pp295-302
[2] Hettn Bjorn..op.cit

السوق.[1] إذ تعد الإقليمية الجديدة أكثر شمولا وعملية متعددة الأبعاد تتضمن فقط التجارة والتنمية الاقتصادية، ولكن السياسة الاجتماعية والبيئية والأمن كذلك كحتميات تدفع الدول والجماعات نحو التعاون ضمن أنواع من أطر العمل الإقليمية، كما لها عدة مظاهر سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تتجاوز حدود التجارة الحرة ويبدو فيها الطموح السياسي لإرساء نظام إقليمي متماسك وهوية إقليمية أمر يحتل أهمية أولية.[2]

ويمكن أن نلخص أهم الفروقات الأساسية بين شكلي الإقليمية القديمة والجديدة في الجدول التالي:

الإقليمية الكلاسيكية	الإقليمية الجديدة
• قامت على الإحلال محل الواردات الانسحاب من الاقتصاد العالمي. • دفعتها الجهود الحكومية • التكامل أساسا في السلع الصناعية • تعاملت أساسا مع الحواجز الجمركية • تخصيص الموارد والاعتماد على التخطيط والقرارات السياسية • وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا.	• تخصيص الموارد بالاعتماد على تحول السوق. • التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار. • تقوم على التكامل العميق • يدفعها القطاع الخاص • يقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي • تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع بفترات زمنية للتأقلم.

المصدر: Lawrence Summers.op.cit p18

المدرسة السلوكية: السلوكية هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل والاقتراب كمحاولة للاقتراب من الظاهرة عبر السلوك، ولقد أدخلت السلوكية مجموعة مصطلحات إلى مجالات الدراسات السياسية مثل مفهوم النظام، النسق، القرار، البيئة... كما أدخلت السلوكية مستويات التحليل إلى حقل العلاقات الدولية، وهذا بفضل مجموعة من الباحثين المسؤولين عن إدخال هذه المستويات كموضوع للتحليل والتفكير وهم[3] (David Singer) و(Morton Kaplane) و(Kenneth Waltz). تصور "كينث ولتز" أن بنية النظام الدولي وخصوصا طبيعته الفوضوية تمكننا من تفسير أنماط سلوك الدول عندما تحدد الدول مصالحها وإستراتيجيتها على أساس الحسابات حول وضعيتها في النظام والارتباط بين النظام وسلوك التفاعل يصاغ بواسطة افتراض العقلانية.[4]

ساهم "كينث ولتر في توظيف مستويات التحليل من خلال كتابه

---

[1] Laucian Cernat.op.cit .p06

[2] Hettn Bjorn..op..cit

[3] عامر مصباح، النظرية المعاصرة في العلاقات الدولية . مرجع سبق ذكره.ص 201

[4] Kennth Waltz, (Explaining War :In :Paul.R. Viotti et Mark V Kauppi. Internatioal relation theory: Realism, pluralism,Globalism. Second edition, New York: Mac Millan publishing company 1993. P121

(Man, the State and War)، الرجل الدولة، الحرب، وفسر ولتز طبيعة الحرب والتي يمكن أن تعود إلى الطبيعة الإنسانية وآخرون يرجعها إلى الاضطرابات الداخلية، طبيعة النظم الحاكمة خاصة الشمولية، الدكتاتورية، الأحلاف، اختلال توازن القوى، خلافات الحدود، سباق التسلح. فالأحلاف يمكن أن تؤدي إلى تعاظم القوة في مجموعة من الدول(طبيعة الدول)، كما يرجعها الآخرون إلى طبيعة النظام الدولي.[1]

أما مورتن كابلان في كتابه "النظام والعملية في السياسة الدولية والتي تعد شكلا لنظرية النظم أو نظرية النظام وهي أهم افرازات الاجتماعات السلوكية والتي لا تزال تلقى راجا أكاديميا في العلاقات الدولية. مورتن كابلان: كل نظام دولي يتكون من مجموعة المتغيرات التي تترابط علاقتها وتتداخل وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات من داخلية وخارجية إلى أنماط متمايزة من السلوك الدولي وتحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط بين هذه المتغيرات التي تعتمد عليها بوادر النظام الدولي واستقراره. فقد أخذ شكل محاولات لبناء أنواع النظام الدولي على أساس نماذج توزيع القوة أو السلطة. تشكيل الأحلاف، ثم وضع فرضيات حول السلوك من خلال تلك النماذج. ويميل كابلان نحو تفضيل سيطرة مستوى الدولة.

في حين "**سنيغر**" ومن خلال مقاله الذي يأخذ عنوان "مشكل مستويات التحليل في العلاقات الدولية" 1961، كان مؤثرا في تحريك الإدراك بالمشكل واستعمال مصطلح المستويات، العلاقات الدولية (International relations) التحليل في صلب الحوار النظري في حقل العلاقات الدولية: أنه لا يزال هناك اختلاف حول مسائل التفكير في مستويات التحليل التي ينبغي أن تكون، وحول المعايير التي تعرف على أساسها المستويات في العلاقات الدولية وعموما فهناك منظوران لتحديد ما تمثله مستويات التحليل:

- المستوى الأول: ينظر للمستويات بنظرة أنطولوجية باعتبارها تتعلق بوحدات مختلفة للتحليل.

[1] تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسة وإستراتيجية إدارة الأزمات. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. 2005.ص 251

- المستوى الثاني: ينظر لمستويات التحليل بنظرة ابستيمولوجية باعتبارها تفسر سلوكات معينة.[1]

ميزت المدرسة السلوكية بين ثلاث مستويات تحليلية هي:

- أنماط التفاعلات الدولية: مستوى النظام الدولي، مستوى القمة بين الدول الكبرى، والتي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم(International System Level).
- نظام التفاعلات في المنطقة: مستوى النظام الإقليمي أو إقليم محدد يضم مجموعة من الدول التي تحدد على أساس جغرافية أو تفاعلية على الصعيد الاقتصادي السياسي، الثقافي (Regional System Level).
- السلوك الخارجي للدول: مستوى الوحدات الوطنية على سياساتها الخارجية (National Units level).[2]

للاعتراف بالنظام الإقليمي كمستوى للتحليل له القدرة على كشف بعض العلاقات و التفاعلات التي لم تصل إليها المستويات الأخرى في العلاقات الدولية و بهذا يمكن استعراض أهمية التحليل في هذا المستوى من خلال:

نمـــوذج الانقطاع أو التقطـــع:(أوران يونغ) يرى أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل من خلال نموذج التقطع للدلالة على مناطق متميزة عن الأخرى بعد أن لاحظ أن الحوار الجاري منذ بداية الستينيات حول المفاهيم الملائمة لتحليل النزاع الدولي قد تمحور حول الازدواجية المتمثلة في القطبية الثنائية، و القطبية المتعددة الأطراف و هذه الازدواجية التي تسمح بإستعاب بعض التغيرات على الساحة الدولية وإبراز التداخل والتشابك بين المحاور الإيديولوجية الشاملة وبين النظم الفرعية الحديثة العهد والمتباينة فيما بينها.[3]وللدلالة على هذا التشابك اقترح "يونغ" مفهوم التقطع (DISCONTINUITES) وذلك بعدما قام بالملاحظات التالية:

---

[1] Barry buzan ,"the level of analysis problem in international relation «in ken booth and Steve smith...international relations theory,pennsy barria .the pennsy bania state university press .second edution.1997.pp 201-203.

[2] جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي. مرجع سبق ذكره.ص 14

3 عبد القادر محمودي، النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي. مرجع سبق ذكره.ص75.

1-هناك بعض القضايا الأساسية وبعض الفاعلين لهم تأثير على مجمل النظام الدولي أو على معظم نظمه الفرعية، القوتين، العظمتين، الشيوعية القومية،التنمية الاقتصادية.

2-يختلف نظام فرعي عن الأخر حيث أهمية الفاعلين وأهمية المصالح الأساسية نماذج الصراع وتوازنات القوى الخاصة، الأمر الذي يعزز تشابك العلاقات الدولية وتعقيدها.. ولهذا يعتبر النظم الفرعية نظما متقاطعة ولكن التقطع هذا غير شامل لأن أي نظام من هذه الأنظمة ما هو إلا خليطا من الخصائص الشاملة والمحلية [1] بالإضافة إلى عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة، خاصة مع حدوث مستجدات في الستينات تمثلت في غياب تمحور على المستوى الدولي غياب حرب دولية، مما سمح لكل منطقة بتطوير خصوصيتها، وقيام نزاعات لا علاقة للقوتين العظمتين أنذاك بها.

وازدياد مستوى الوعي السياسي الذي تعدى حدود الدولة إلى النطاق العالمي، مع زيادة عدد الدول المستقلة في إفريقيا [2]

واعتمد الباحثين "لويس كانتوري" و"ستيفن شبيغل" ستة أسباب تعطي صورة لأهمية التحليل في مستوى النظام الإقليمي وهي:

1-يساعد مفهوم النظام الإقليمي في تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسط للتحليل بين المستوى الدولي والوحدات الوطنية.

2-يساعد في دراسة التفاعلات بين المستويات المختلفة في العلاقات الدولية كالتفاعل بين النظام الدولي والنظام الإقليمي معين وفي هذا السياق مثلا اختراق القوى الكبرى لنظام إقليمي وتنافسها حوله.

3-ساعد هذا المستوى أخصائي المناطق الذين يهتمون بدراسة الدول، أن يوسعوا معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة وأن يوسعوا مجال دراساتهم تشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي

4-يساعد هذا المفهوم في تصحيح رؤية الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام الدولي بشكل عام.[3]

وأوضح محمد السعيد إدريس أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل بناء على كونه يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدولة القومية من ناحية والنظام الدولي من

---

[1] علي الدين هلال،تصنيف الإيديولوجيات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 1983.ص 57

[2] ناصيف يوسيف حتى،النظرية في العلاقات الدولية. مرجع سبق ذكره ص 56.

[3] المرجع نفسه،ص ص.55-56

ناحية أخرى فدراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل عام دون الرجوع إلى بيئة المجاورة التي توحد فيها تلك الدولة، حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي، سواء كانت هذه النشاطات تعاونية أو عدائية في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى أعضاء النظام، وكذلك لا يمكن فهم السياسة الدولية بشكل كامل إذا كان التركيز منصبا فقط على العلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي، دون الاهتمام بالسياسات والتفاعلات الإقليمية .

يكتب تحليل النظم الإقليمية أهميته بوصفه مستوى للتحليل متوسط بين تحليل النظام الدولي، وتحليل السياسة الخارجية للدول الإقليمية من ناحية كونه يهدف إلى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في إقليم معين والتعرف على أنماط وخصائص التفاعلات التي تحدث داخل النظام الإقليمي والعوامل التي تتحكم في تلك التفاعلات إلى معرفة الكيفية التي تربط بها النظام الإقليمي بالنظام العالمي.

إن تحليل النظم الإقليمية لهذا المعني ساعد على معرفة المدى الذي تتشابه فيه العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض، وبما تتمايز العلاقات الدولية بين الأقاليم ولماذا تتمايز العلاقات الدولية داخل الإقليم الواحد من مرحلة تاريخية إلى أخرى[1]؟.

[1] محمد السعيد إدريس،النظام الإقليمي للخليج العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية . الطبعة الأولى. 2000.ص ص 13-14.

المـطلب الثـــالـث:جوانب تحليل النظم الإقليمية

نظرا لحداثة استخدام النظم الإقليمية كمنهجية لتحليل العلاقات الدولية، وكذلك تباين الرؤى، المفاهيمية للنظم الإقليمية بين جمهور الباحثين، ضلت جوانب دراسة وتحليل التفاعلات في النظم الإقليمية محل خلاف في مضمونها ومعناها.

ويقصد بتحليل تفاعلات النظم الإقليمية تحليل العلاقة مع التفاعلات التي تحدث بين الدول أعضاء النظام الإقليمي[1]

وأورد المختصون في الدراسات الإقليمية عنده مقاربات لتحليل مختلف مظاهر العلاقات الإقليمية المتسمة عادة بالتعقد وتشابك مع تفاعلات وتأثرات النظام الدولي والمصالح القومية الداخلية للدول المشكلة للنظام، وكما أن للنظام الدولي جوانب يدرس حتى من خلالها كهيكل النظام ووحدات النظام وقيمه، فإن أخصائي الإقليمية حاولوا من جهتهم وضع أسس نظرية يتم من خلالها تحليل مختلف جوانب العلاقات الدولية الإقليمية في نظام إقليمي ما.

ويعرض **"مايكل بريشر"** Michael Brecher أربعة جوانب تحليلية ما أسماه بالمعالم للنظام، والذي ينتمي إلى الاقتراب النظمي الذي يستخدم في دراسة العلاقات الدولية والذي يشير إلى المتغيرات التالية:

أ- مجموعة وحدات أو عناصر مترابطة.

ب- شبكة من التفاعلات والعلاقات المتعددة.

ج- الحدود وهي نقاط تصورية تحدد من أين وإلى أين عملية التفاعل.

د- الاستقرار والاستمرار وتحقيق غاية النظام الأساسية وهي المحافظة على النظام نفسه من خلال عملية التكيف والإقلمة.[2]

يمكن إدراج الجانبين الأولين في نموذج "بريتشر" ضمن دراسة متغير القوة في النظام الذي يلعب دورا مركزيا في تحديد مكانة النظام الإقليمي من جهة وبين النظام الإقليمي وبنية النظام الدولي من جهة أخرى، فمستوى قوة النظام يؤثر بشكل كبير على مكانة الإستراتيجية للإقليم ضمن تفاعلات النظام الدولي ككل ولكن بريتشر لم يحدد بدقة في نموذجه العوامل المستند إليها لوصف قوة نظام إقليمي ما.

---

[1] جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي.مرجع سبق ذكره .ص 90.

[2] محمد السعيد إدريس ،النظام الإقليمي للخليج العربي .مرجع سق ذكره .ص 18.

يمكن إدراك أهمية دراسة مجال توزيع القوة التي أشار إليه بريشر والمتراوح بين التمركز أو الانتشار، إذا علمنا أنه يلعب دورا رئيسيا في تشكيل هيكلة النظام الإقليمي، وأنماط تفاعلاته فهو الذي يحدد إمكانية وجود أو ظهور قوة مهيمنة من عدمه، ويفسر أنماط التحالفات التي تحدث داخل النظام ومع أطراف خارج النظام، كما تفسر أسباب حدوث حالات الاستقطاب بين أطراف النظام.

كما يمكن لشكل توزيع القوة تكافؤ أو عدم تكافؤ، وبوضع وتفسير مدى ارتباط طبيعة هذا التوزيع بدرجة الاستقرار السياسي، أو إندلاع الصراع داخل النظام الإقليمي، فهناك عدة نظريات في هذا الصدد أحداهما ترى أن التكافؤ في توزيع القوة من شأنه تحقيق نوع من الاستقرار المبني فيما ترى الأخرى العكس، وعدم التكافؤ أفضل لأن الدولة الأضعف لن تكون في مستوى يشجعها على شن الحرب كما أن الدولة القومية لن تحتاج في هذه الحالة للحرب لتحقيق أهدافها.[1]

فيما استنبط **"أورجا سنكي"** الأنماط التفاعلية التي تحدث داخل النظام الإقليمي نتيجة تفاعل متغيرين ومتابعة أثر التطورات التي تحدث في أحدهما في الآخر، مثل الأنماط التفاعلية التي تحدث نتيجة للتغير في قوة الدولة على الاستقراء السياسي، كما تحدث محمد السعيد إدريس عن مستويين رئيسيين للتحليل هما محددات تفاعل العلاقات داخل النظام الإقليمي وتحليل أنماط التفاعلات، ففي الأول تحدث عن نوعين المحددات هي محددات البيئة الداخلية للنظام، أما الثاني فهي محددات البيئة الإقليمية والدولية[2]

أما الجوانب التحليلية بـ **جافن بويد (Gaven Boyd)** فتتمثل في:

الاجتماع السياسي: جانب يخص دراسة معتقدات الاجتماعية والقيم والأنماط القومية ومدى التماسك والانقسام وعمليات التنشئة الاجتماعية.

علم النفس السياسي: جاني يخص دراسة معتقدات النخبة والقيم والإجراءات العملية والمهارات السياسية في النظام.

الثقافة السياسية السائدة في النظام: ومدى تشابهها أو تمايزها ومدى فاعليتها وأشكالها السلوكية.

---

[1] .....،تحليل النظم الإقليمية. مرجع سبق ذكره . ص ص 65-66

[2] المرجع نفسه.ص55-56.

- دراسة المؤسسات الإقليمية: وتتضمن تطورها الذاتي وشرعيتها ومستويات نموها ومخرجاتها المختلفة.
- دراسة سلوك السياسة الخارجية الإقليمية مع الاهتمام بمخرجاتها وتطبيقاتها
- دراسة التعاون والصراع الإقليمي: إتباع عن التفاعل بين سلوكيات السياسة الخارجية لأعضاء النظام الإقليمي.
- قضايا التنمية التي تشمل نظام معين النمو والتوسع المؤسساتي.[1]
- بينما عرض جميل مطر وعلاء الدين هلال أربعة جوانب تحليلية مميزة أو أكثر أحكاما في ضبط التفاعلات داخل النظام الإقليمي وهي الخصائص البنيوية للنظام ونمط الإمكانيات ونمط السياسات وأخير بيئة النظام.[2]

إن رؤى " **جافن بويد** " و " **أرنر فيلد** " حول دراسة النظم الإقليمية وإن كانت تتميز بالتفصيل وكذا التنوع، إلا أنها معقدة وتصعب عملية تطبيقها على واقع النظم الإقليمية، كما أنها تركز بشكل كبير على الجوانب الاجتماعية في النظم الإقليمية لتحليل عناصر الاجتماع السياسي والتنشئة الاجتماعية ،الثقافية والسياسية وعلاقات الاجتماع المتبادلة وغيرها، دون أن تولي اهتمام لعلاقات القوة كمتغير أساسي في معادلة العلاقات الإقليمية ودون الإشارة إلى العلاقات المحتمل قيامها بين التفاعلات الدائرة ضمن النظم الإقليمية من جهة وتفاعلات النظام الدولي من جهة أخرى.

ويجمع المختصون في الدراسات في الدراسات الإقليمية على أن أهم إلهام ضمن مقاربات تحليل النظم الإقليمية هي تلك التي قدمها " **لويس كانتوري" وشبيغل ستيفن"** اللذان قدما أربعة جوانب تحليلية تحيط أنهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية وغير الإقليمية وتتمثل هذه الجوانب في:

***الإمكانيات أو مستوى القوة في النظام:**

- توزيع القوة بين وحدات النظام وتتم دراسة مستوى الإمكانيات لوحدات النظام من خلال:

- العناصر المادية: الموقع الجغرافي والمساحة والسكان والموارد الطبيعية والاقتصادية والثقافية.

---

[1] المرجع نفسه.ص-56.

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي . مرجع سبق ذكره.ص18.

- العناصر المعنوية: مدى استعداد الدولة لاستخدام قدراتها المعنوية كهيبتها للتأثير في بقية دول النظام طبقا لعناصر القيادة والإرادة...الخ
- العناصر العسكرية: العتاد العسكري ،القوى العسكرية ومدى كفاءتها وتدريبها وتسليحها وتكنولوجيتها.

***الخصائص البنيوية للنظام:** ويقصد بها سمات النظم الإقليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة النظام السائد ودرجة التماسك الاجتماعي (التجانس) والتي لها أثر بالغ الأهمية في تحقيق الوحدة الداخلية للدولة والأهداف الإستراتيجية أي عوامل اللغة ، الدين ، المعتقد...

والتماسك الاقتصادي يتجلى في التكامل ومدى الأهمية على مستوى النظام الاقتصادي الإقليمي والتماسك السياسي أي التجانس بين النظم السياسية السائدة في النظام الإقليمي والتماسك الإقليمي: مدى وجود مؤسسات إقليمية فعّالة.

***نمط السياسات والتحالفات:** طبيعة العلاقات بين أعضاء النظام الإقليمي والسياسات التي تتبعها كل دولة والتحالفات التي تدخلها في إطار النظام وأدوات ممارسة هذه السياسات وشكل التحالفات التي تقوم بين الدول في النظام والأسس التي تستند إليها ويرتبط هذا النمط بطبيعة نظام الاتصال السائد في النظام الإقليمي، إذ يتكون النظام من وحدات طبقا لتماثلها أو تعاركها تكون درجة التماسك (Cobesion) لها ومن ثم إمكانية تكاملها أو تفرقها كما أنها قد تتعاون أو تتصارع

***بيئة النظام:** تفاعل النظام الإقليمي في إطار بيئة دولية لها محدداتها ويتكون من المكونات الرئيسية التالية:

دول القلب أو المركز القائد إقليميا Core state : يمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي وأكثرها كثافة، فهي البؤرة التي تتركز فيها التفاعلات وتنبثق منها التأثيرات المهمة تمسّ جميع وحدات وأعضاء النظام.

دول الهامش: تقع على حواف النظام الإقليمي، أي هي قريبة منه، جغرافيا ولكنها ليست منه لاعتبارات سياسية، اقتصادية، أمنية...الخ

دول الأطراف: اتحاد في النظام لكن لاعتبارات جغرافية وسياسية لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية أعضاء النظام ووحداته.

وينبغي التأكيد على أن العلاقة بين المكونات الثلاثة من الدول في النظام الإقليمي "ديناميكيّة" ومتغيرة وفقا للأدوار التي تقوم لها هذه الدول داخل النظام وطبيعة وكثافة تفاعلاتها،إذ قد تتراجع دولة وفقا لذلك ، من قلب النظام ومحوره لتصبح من الأطراف أو بصيغة أخرى من أطرافه لتصبح محورا وفي قلب تفاعلات النظام الإقليمي، الأمر ذاته من الممكن تعديته على ما يعرف بـــ " دول الهامش الإقليمي " وهذا ما يقودنا للحديث عن المكون الأخير من النظام الإقليمي.

نظام التغلغل الاختراق (Pénétrative system) : يتمثل ذلك في القدر من " النفوذ " و " التأثير" الذي تمارسه الوحدات للدول الكبرى سواء في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية الأخرى، خارج النظام الإقليمي المعين على وحدات دول النظام المختلفة والتي قد تأخذ أشكالا سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ، يتم من خلال عدة أساليب كالتحالفات العسكرية والأنشطة الثقافية الموجهة للدعاية وهذا ما يؤثر في تماسك الإقليم ويحدث علاقات ديناميكية بين دول القلب ودول الأطراف من جهة ونظام التغلغل من جهة أخرى إذ قد يحدث تغيير في الأدوار الإقليمية بفعل الديناميكية كأن تتقهقر إحدى دول القلب لتصبح من دول الأطراف في حين تصعد دول الأطراف إلى دول القلب[1] وقد أورد " **ريجنز**" أن يكون للقوة الأجنبية مصالح اقتصادية أو إستراتيجية مباشرة في الإقليم أولها علاقات خاصة تربطها مع أحد أعضاءه وهناك ثلاثة مراحل لتدخل القوى الأجنبية في شؤون النظم الإقليمية وهي التنافس حول مناطق النفوذ وكان هذا أثناء الحرب الباردة وتلبية دعوة إحدى دول النظام الإقليمي للتدخل من أجل موازنة قوة دولة أخرى في الإقليم[2]وللوصول إلى معرفة مكانة أي نظام إقليمي في المحيط الدولي عموما وبالمقارنة مع نظم إقليمية أخرى ننطلق من الإطار النظري لتصنيف النظم الإقليمية الموضوع من قبل " **جورن هيتن** " والذي تميز بين ثلاثة أنواع بنيوية مختلفة الأقاليم.أقاليم القلب، الأقاليم الوسيطة، الأقاليم الطرفية وكيف تختلف عن بعضها البعض من حيث الاستقرار السياسي.

أقاليم القلب (Core Regions): أو المركزية الديناميكية اقتصاديا، تنظم لغرض أن تكون أحسن موقع للمراقبة والتحكم في بقية دول العالم الخارج عن نظامها الإقليمية فهي

[1] ناصيف يوسف حتي،النظرية في العلاقات الدولية.مرجع سبق ذكره.ص18-19.
[2] محمد السعيد إدريس،تحليل النظم الإقليمية. مرجع سبق ذكره.ص75.

الأقاليم ذات الكفاءة والقدرة السياسية ولا يهم ما إذا كانت تلك القدرة معبرة عنها على شكل تنظيم سياسي أم لا.

الأقاليم الوسيطة (Intermède iateregions): تستوفي معايير التنمية الاقتصادية الاستقرار السياسي على عكس أقاليم القلب فهي مضطربة.

الأقاليم الطرفية أو الهامشية (Peripholregions): هامشية وطرفية في المجال السياسي وراكدة اقتصاديا وترسانتها الإقليمية هشة وغير فعالة ووضعيتها هذه تجعل الأمن الإقليمي والتنمية الإقليمية أهم من خلق نظم للتجارة الحرة، مثل المنطقة المنبثقة عن فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي التي تعد أغلب أجزائها في مسار إعادة الاندماج في شكل رابطة كومنولث للدول المستقلة قد تكون أرضية لنظام إقليمي محوري مستقبلا[1]

فيما تحدث بعض العلماء عن موضوع المشاركة لدولة ما في أكثر من نظام إقليمي مجاورة فنجد **باريلا** يتحدث في هذا الصدد بالقول " يستطيع فاعل دولي واحد أن يكون عضوا أو عنصرا في نظم إقليمية مختلفة عدة وفي وقت واحد.إذ تستطيع دولة ما أن تكون في مركز نظام إقليمي معين وأن تكون على طرف آخر وربما في مركزه أو على طرف نظام إقليمي ثالث الأمر الذي ينطبق على العديد من الدول مثل السعودية، إيران وكذلك العراق حيث يقع في مركز النظام الإقليمي العربي وفي مركز النظام الإقليمي الخليجي ، كما أنها يقع في مشروع الشرق الأوسط الجديد، إذا ما حدثت تطورات سياسية، اقتصادية مميزة في اتجاه بلورة المشروع والعمل على تأسيسه[2]

[1] Bjorn Heltn .op.cit.

[2] عبد القادر محمودي، النزاعات العربية عربية والنظام الإقليمي العربي . مرجع سبق ذكره.ص73.

المبحث الثاني: نظريات تحليل النظم الإقليمية:

- إن دراسة التفاعلات بين المستويات المختلفة في العلاقات الدولية كالتفاعل بين النظام الدولي ونظام إقليمي معين وفي تحليل الدراسات المقاربة لسياسة الدولة على المستويين الدولي والإقليمي.

ويقصد بتحليل تفاعلات النظم الإقليمية، تحليل التفاعلات بين الدول أي أعضاء النظام الإقليمي وبالرجوع إلى الأسس النظرية التي تركز عليها تحليل النظم الإقليمية وتحديد التي أرساها " يونغ" فيما عرف باسم نموذج الانقطاعDiscontinuty Model والذي يفترض وجود سمات وأنماط تفاعلية متميزة للنظم الإقليمية تفسر تباين استجابتها لعوامل التأثير فضلا عن تباينها عن تلك التي للنظام العالمي وذلك مع إمكانية تطابق أو انقطاع تلك الأنماط.

واستنادا إلى هذا ميز الدارسون بين عدة من عدة أنواع من النظم الإقليمية بالنظر إلى نشأتها وطبيعتها، فمن حيث النشأة هناك نظم تنشأ' عن توافر إطار مميز من التفاعلات المشتركة بين الوحدات تتسم بقدر من التنمية والكثافة ويحظى باعتراف ضمني داخلي وخارجي وهناك ما ينشأ عن توجه قصدي من جانب مجموعة من الوحدات لبناء روابط وثيقة فيما بينها وهذا ما يعرف بالنظم التكاملية أوالاندماجية،كما أن هناك النظم التي تنشأ كنظام فهي ليست نمطا من التفاعلات أو دولة اندماجية واحدة وإنما وحدات بينها شبكة كثيفة من التفاعلات التي تولد أنماطا سلوكية منتظمة وهي النوع الأكثر انتشارا وينتمي لها النظام الإقليمي العربي ومن حيث الطبيعة هناك النظم المؤسسية والوظيفية والقومية.

وأورد الدارسون كذلك في الدراسات الإقليمية عدة مقاربات لتحليل مختلف مظاهر العلاقات الإقليمية المتسمة بالديناميكية والتعقد والتشابك مع تفاعلات النظام الدولي.

المطلب الأول: النظرية البنائية الوظيفية:

تعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال نظرية العلاقات الدولية اهتماما واضحا بتيار البناء(Construction sm) الذي بدأ في البروز منافسا معتبرا للمدرستين السائدتين: الواقعية والليبرالية الجديدتين ولا تخلوا الأعداد المتخصصة في العلاقات الدولية من موضوع يناقش مدخل البناء الاجتماعي ويرتكز مدخل البناء الاجتماعي على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية ويتناول بالتحليل قضايا الهويات والأفضليات والمثل (Norms) ويرى في خلافه من المدارس الأخرى ليس حول مدى أهمية القوة في العلاقات الدولية وإنما حول كيفية تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها بالاعتماد فقط على الاعتبارات المادية وكيف تؤثر المثل والثقافة والهويات في سياسات الدول مثل سياسة الأمن القومي.

يعكس تيار البناء التداخل الكبير بين فروع العلوم الاجتماعية فقد أخذ هذا التيار في مجال العلاقات الدولية من علم الاجتماع خاصية التفاؤلية الرمزية (Interactionism Symbolic) وترمي هذه الدراسة إلى تحليل السمات العامة لتيار البناء في مجال العلاقات الدولية وإلى توضيح طرق نموه وتطوره والقضايا التي تعرض لها تيار البناء الاجتماعي مثل مفهوم الفوضى، التغيير في السياسة العالمية والدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط التي اتخذت من البناء الاجتماعي منهجا للتحليل[1] ومفهوم البناء فرع مطبق في العلاقات الدولية وشهد بداياته الأولى في ظل دراسات علم الاجتماع والاجتماع المؤسسي ثم من علم النفس الاجتماعي إلى علم النفس المعرفي ومن الفلسفة إلى علم اللغويات وعرف طريقه إلى فرع العلاقات الدولية.[2]

في الحقيقة إن فكرة البناء الاجتماعي ليست فكرة حديثة العهد بل إنها تمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما ظهرت في كتابات "مونتسكيو " وحينها ظهرت فكرة النسق الاجتماعي على أساس أن مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة منها شبكة منسّقة وذلك عندما تتحدث مونتسكيو عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ وحجم السكان والعادات والتقاليد وغيرها مما

[1] حسن الحاج على أحمد،دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية.مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.2000.ط1.ص215.
[2] هيثم اللمع،معجم علم السياسة والمؤسسات السياسة.بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.2005.ص203.

يشكل في جوهره فكرة البناء الاجتماعي [1] ،ثم ظهرت البنائية والوظيفية بصورة واضحة بشكل علمي في كتابات هربرت سبنسر في مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي وكان سبنسر يؤكد وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي والغاية التي كان يهدف إليها في إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستقرار في الوجود، إذا كان يتصور المجتمع على أنه جزء من النظام الطبيعي للكون وأنه يدخل في تركيبه ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك[2]

بلغت فكرة الوظيفة ذروتها في تفكير **إميل دوركايم** وخاصة في مواجهة موضوع الحقائق الاجتماعية التي تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل إلى آخر وقدرتها على فرض نفسها على المجتمع والنظم الموجودة في المجتمع من سياسة واقتصادية وقانونية وغيرها تؤلف بناء له درجة معينة من الثبات والاستمرار[3] وقد تبنى الكثير من علماء الأنثروبيولوجيا هذه النظرية وأشهرهم " راد كليف براون" فهو يرى أن البناء يتألف من كائنات إنسانية وأن كلمة بناء تشير بالضرورة إلى جود نوع من التنسيق والترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تكوين الكل الذي نسمّيه **"بناء"** وكذلك يوجد روابط معينة تقوم بين هذه الأجزاء التي تؤلف الكل وتجعل منه بناء متماسك متمايز وبمقتضى هذا الفهم تكون الوحدات الجزئية الداخلية في تكوين البناء الاجتماعي هي الأشخاص أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزا معينا ويؤدي دورا محددا في الحياة الاجتماعية، فالفرد لا يعتبر جزءا مكونا في البناء ولكن أعضاء المجتمع من حيث هم أشخاص يدخلون كوحدات في هذا البناء ويدخلون في شبكة معقدة من العلاقات. "فراد كليف" يستخدم مفهوم البناء الاجتماعي بمعنى واسع أنه يدخل فيه كل العلاقات الثنائية التي تقوم بين شخص وآخر مثل العلاقة بين الشعب والدولة وغيرها[4] لكن " **إيفانز بريتشارد** " يرى أن العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالثبات والاستقرار هي التي تدخل في البناء واستبعد العلاقات الثنائية التي ذكرها "راد كليف" فالعلاقة الثنائية علاقة طارئة مؤقتة قد تنتهي بموت أحد الطرفين.

---

[1] إسماعيل زكي محمد،الأنثروبولوجيا والفكر الإنساني.جدّة: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع.1982.ص 228.
[2] أبو زيد أحمد،الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع. القاهرة.: مكتب الجامعة للنشر والتوزيع 1992 ص 201
[3] المرجع نفسه.ص11.
[4] المرجع نفسه.ص14-16.

وأما الذي يدخل في البناء بالنسبة له فهو الجماعات الكبيرة المتماسكة الدائمة كالقبائل الدشائر التي تستمر في الوجود أجيالا طويلة رغم ما يطرأ على مكوناتها من تغيرات فالبناء عند " ايفانر برتشارد" يتألف من العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات من الأشخاص الذي يرتبطون بعضهم ببعض ارتباطا وثيقا منظما[1]

ويرى "راد كليف براون " أن البناء ليس إلا مجموعة من الأنساق الاجتماعية والأنساق هي الأجهزة أو النظم التي تتفاعل فيما بينها داخل إطار البناء الكلي الشامل والتنسيق عبارة عن عدد من النظم الاجتماعية التي تتشابك فيما بينها في شكل رتيب منظم كما أن النظام عبارة عن قاعدة أو عدة قواعد منظمة للسلوك ويتفق عليها الأشخاص وتنظمها الجماعة داخل البناء ويرى أيضا كليف براون أن علاقة النظم بالبناء علاقة ذات شطرين:

- علاقة النظام كأفراد الجماعة داخل البناء الاجتماعي.
- علاقة النظام بسائر النظم الأخرى التي تتعلق بالنسق والبناء الاجتماعي[2]. ويميز "راد كليف" بين "الصورة البنائية" و"البناء الواقعي"، فالصورة البنائية هي الصورة العامة أو التسوية لعلاقة من العلاقات بعد تجريدها من مختلف الأحداث الجزئية رغم إدخال هذه التغيرات في الاعتبار أما البناء الواقعي فهو البناء من حيث هو حقيقة شخصية وموجودة بالفعل ويمكن ملاحظتها مباشرة والبناء الواقعي يتغير بسرعة واستمرار بعكس الصورة البنائية التي تحتفظ بخصائصها وملامحها الأساسية بدور "تغيير لفترات طويلة من الزمن وتتمتع بدرجة من الاستقرار والثبات[3].

لا تعتبر البنائية نظرية محددة وإنما هي حتى الآن مدخل عام له وجود مؤثر في مختلف فروع العلوم الاجتماعية، واستخدم المصطلح من قبل أفراد عدة لوصف معان مختلفة وقد تناوله في علم الاجتماع على سبيل المثال كل من" **بيرجر" "ولكمان" "وجيدنز"** وفي التاريخ **"هايدن وايت"** وفي علم النفس **"جين بياجت"** وفي الانتربوولوجيا " **بينيدكت أندرسون"**.[4]

---

[1] المرجع نفسه.ص24-25.
[2] إسماعيل زكي محمد،مرجع سبق ذكره.ص235.
[3] أبو زيد أحمد،مرجع سبق ذكره.ص ص 17-18
[4] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره.ص215

كما تناوله في العلاقات الدولية كل من أونوف ويندت وما زال في مجال العلاقات الدولية في مرحلة التناول العام الذي يحتاج إلى تطوير وإضافة حتى يمكن بلورة في نظرية متكاملة.

يركز مدخل البناء الاجتماعي على البعد الثقافي والمؤسسي ولا يطرق على الجانب المادي فقط. فالمدرسة الواقعية ترى أن البيئة العالمية والمحلية تنعدم فيها الجوانب الثقافية والمؤسسية ويظهر بدلا عنها البعد المادي الذي يركز على توازن القوى أو السياسة البيروقراطية كما أن الخصائص التي تميز الدولة متأصلة فيها وخارجية عن تأثير البيئة لكن البنائية ترى أن البيئة الثقافية لا تؤثر فقط في الحوافر التي تجابه سلوك مختلف الدول، لكنها أيضا تؤثر في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة وتقدم البنائية نقدا المنهجية التيار الرئيسي في العلاقات الدولية خاصة الواقعية الجديدة التي قدمها (Walt) واعتمد فيها على منهجية الاقتصاد الدقيق (Micro economics).[1]

وكما طرحت البنائية في العلاقات الدولية الوكيل (Agent) والهيكل (Structure) ويدور نقاش حول تفسير الظواهر الاجتماعية بإرجاعها إلى أفعال الأفراد ودوافعهم أو إلى المجتمع وهياكله.[2] ومن أوائل الذين أثاروا هذه القضية في العلاقات الدولية " ألكسندر ويندت " الذي كان يرمي إلى إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ في اعتبارها الدولة كوحدتها الأساسية ويرى أن النظريات المعاصرة للنظام العالمي تحتاج إلى أن تتضمن تركيزا على الوكلاء (الدول) مع تركيزها على الهيكل.[3]

وهناك نظريتان تناولتا موضوع هيكل البنائية العالمية ولكن من بعد مختلف الأولى عرضها (Walt)" الواقعية الهيكلية "حيث يرى أن الفرق الأساسي الذي يميز السياسة الداخلية عن السياسة العالمية يكمن في هيكل كل منهما، ففي السياسة الداخلية لا يلجأ الأفراد إلى حماية أنفسهم لأن ذلك واجب تقوم به الدولة، لكن في السياسة العالمية لا توجد سلطة عليا لا تمنع استخدام القوة لذا فهناك حالة فوضى عالمية[4]

ونتيجة لذلك فإن الدول تسعى إلى حماية نفسها عن طريق الاعتماد على الذات وتسعى الدولة لتحقيق أمنها والذي يؤدي إلى الشعور الدول الأخرى بعدم الأمن، مما يدفعها إلى البحث عن وسائل حماية إضافية ويقود إلى الدخول في حلقة مفرغة من سباق التسلح

[1] عبد السميع سيد احمد،دراسات في علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .1993 .ص43.
[2] علي عبد الرزّاق حلبي، الاتجاهات لأساسية في نظرية علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.1993.ص237.
[3] إيان كريب،ترجمة محمد حسن غلوم، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. الكويت: عالم المعرفة.1999.ص130.
[4] حمدي علي أحمد،مقدمة في علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1995.ص180 .

وقيام التحالفات المختلفة أو يسميه الواقعيون " معضلة الأمن" ويرى (Walt) في نظريته أن معضلة الأمن تكون ملازمة للسياسة العالمية وأن توازن القوى الذي تعتقد الواقعية التقليدية بأنه سيتحقق من حدة معضلة الأمن التي تنشأ بقصد وبفعل متحدي القرار، بل يقوم رغما عنهم، ويأتي توازن القوى نتيجة للتفاعل بين الدول.فهو مشابه للتوازن الذي ينشأ بين الشركات والمستهلكين في السوق الاقتصادي الحرّ[1] . وكما ترى النظرية الليبرالية الكلاسيكية في الاقتصاد ويوفر توازن القوى استقرارا مؤقتا، لأنه غير دائم ومتغير.أما النظرية الثانية فيقدمها **"فالرسنين"** الذي يرى أن وحدة التحليل الأساسية لدراسة السلوك الاجتماعي أو المجتمعي هي النظام العالمي ويرى أن كل الظواهر الاجتماعية ابتداءا من الفقر والصراع الأتي في مناطق العالم المختلفة وانتهاء بالعلاقات الدولية تفهم وتفسر علي خلفية النظام العالمي[2]. وللنظام العالمي سمتان: الأولى أن مكوناته مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض وأية محاولة للفصل بينهما وتحديدها في مجالات مستقلة مثل الظاهرة الاقتصادية أوالظاهرة الاجتماعية أو الظاهرة السياسية ستكون مظللة وتركز السّمة الثانية على أن الحياة داخل النظام قائمة بذاتها ولا نتأثر كثيرا بالمؤثرات الخارجية وينضم عن هذا أن أي سعي تفسير التغيير داخل النظام ينبغي أن يركز على التفاعل الداخلي دون أن يهتم بالعوامل الخارجية ويشير**"فالرسنين"** إلى أن تاريخ العالم شهد نوعين من النظم العالمية: الإمبراطوريات العالمية والاقتصاديات العالمية فبالنسبة إلى النظام العالمي المعاصر فإن بدايته ترجع إلى القرن السادس عشر ويقوم على الرأسمالية وتوسع وتمدد حتى شمل كل أطراف العالم وقامت الرأسمالية العمود الفقري للنظام العالمي وينقسم عالمي للعمل وأنشأت جماعات من البشر كطبقات وبعض الوحدات السياسية كدول.[3] والبناء الاجتماعي بمفهوم الفوضى العالمية عند البنائية هي هيكلية وذلك لأنها تنشأ نتيجة للتأثير المتبادل للفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعية وهذا يعني أن الفوضى لها معانٍ مختلفة نتيجة تعدد الفاعلين الذين ينطلقون من الفهم الجماعي لمجتمعاتهم ومن معاملاتهم الاجتماعية فعلى أحد أطراف النظام الأمني هناك الفهم (التنافسي) للفوضى، حيث تنتظر كل دولة بصورة سلبية إلى أمن الدول الأخرى ، فتكسب دولة ما يعني نصران الدولة الأخرى

[1] عامر مصباح، النظرية المعاصرة في العلاقات الدولية. مرجع سبق ذكره.ص86.
[2] إيان كريب،النظرية الاجتماعية من بار سونز إلى هابر ماس، مرجع سبق ذكره.ص.135.
[3] عبد القادر محمودي، النزاعات العربية العربية والنظام الإقليمي العربي . مرجع سبق ذكره.ص76.

والعلاقة السلبية التي تنشأ في ظل الفوضى تكوّن نظام الواقعية الذي يركز على القوة بحسابها مفتاح السياسة العالمية[1]

وفي الوسط ، نجد نظام الأمن (الفردي)، حيث لا تهتم كثيرا بعلاقتها الأمنية مع الدول الأخرى وهذا هو موقف المدرسة الليبرالية الجديدة وتقر هذه الممارسة بأن الدول تهتم بأمنها ولكنها تركز على المكاسب المطلقة التي قد تجنيها من العلاقات مع الآخرين، بدلا من تركزها على المكاسب النسبية التي تقيس مكاسب الدولة مقارنة مع مكاسب الآخرين، أما النظام الأمني، فتقدم البنائية نفسها على أنها نظام للأمن التعاوني، حيث تقوم بالتعرف الإيجابي على الآخرين وحيث يعتبر تحقيق الأمن مسؤولية، الجميع وهذا لا يعتبر اعتمادا على الذات الذي تقوم به الواقعية وذلك لأن الذات هنا التي تبنى عليها المصالح، هي المجموعة أو الجماعة وبالتالي فإن المصالح القومية تكون هنا المصالح العالمية وفي الجانب العملي فإن مدى التعرف الإيجابي يختلف داخل المجموعة من الشكل المحدود التنسيق الأمني إلى الشكل الواسع الأمن الجماعي ويعتمد شكل النظام الأمني على نمو وتطور الذات الجماعية.[2] ولهذا وبصورة عامة نستطيع أن نحدد نوعين من البنائية وهما البنائية الناعمة والبنائية الغليظة أو البنائية العامة والبنائية النقدية كما يقترح **هويف (Hoph)** وتضم البنائية الناعمة كل الذين يهتمون بالثقافة وبهوية والقواعد ويقبلون أن مصالح الفاعلين ليست ثابتة، بل متغيرة وتنشأ من الإطار الاجتماعي، أمّا البنائية الغليظة في تشمل كل الذين يرو أن المؤسسات والهياكل الاجتماعية ما هي إلا بناء صنعة الإنسان وأن النظام العالمي والدولة ما هما إلا ممارسات أنشئت بصورة قيمية، ويشتركان في الفهم الجمعي المشترك **(Intersubjective)** مهم لفهم العالم الاجتماعي ويقبلان الربط بين القوة والمعرفة وقوة الممارسة في قدرتها على إنتاج المعاني ، كما يشتركان في رؤيتهما بقوة كل من الفاعلين والهياكل في التأثير المتبادل بتشكيل الطرف الآخر.[3] وترى البنائية أن التأثير الثقافي والمؤسسي ينعكس على مكونات بيئة الدول ، هنا تقوم المثل بشكل مصاغ الأمن القومي أو سياساته وبالنظر إلى المصالح الثابتة فإن المؤسسات تغير من قيمة تكلفة المعاملات **(Transaction costs)**

[1] حسن الحاج علي أحمد،مرجع سبق ذكره.ص215.
[2] المرجع نفسه،ص 215.
[3] علي عبد الرزاق حلبي،مرجع سبق ذكره.ص237.

أو المعلومات المطلوبة لسياسة محددة أو قد تغير المصالح نفسها.[1] هذا بالنسبة للبناء، أما الوظيفة كما ذكرها العلماء الوظيفيون هي الدور الذي يلعبه الجزء في الكل أي النظام في البناء الاجتماعي الشامل ، أي أن درجة الاستمرار والاطراد في البناء هي التي تحقق وحدته وكيانه ولا يمكن أن تتم إلا بأداء وظيفة هذا البناء أي الحركة الديناميكية المتمثلة في الدور الذي يلعبه كل نظام أو نسق في داخل البناء فالوظيفة في البناء هي التي تحقق هذا التساند والتكامل بين أجزاءه بحيث يفقد النسق أو البناء الاجتماعي معناه المتكامل لو انتزع من نظام ما.[2] أما "راد كليف" فيرى الوظيفة التي تطبق على النظم الاجتماعية تقوم على المماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة البيولوجية فالوظيفة هي الدور الذي يؤديه أي نشاط جزئي في النشاط الكلي الذي ينتمي إليه.وهكذا تكون وظيفة أي نظام اجتماعي هي الدور الذي يلعبه البناء الذي يتألف من دول تربطهم علاقات دولية[3] ومن التعريفات الشهيرة للوظيفة ذلك الذي قدمه **(ميرتون)** حيث قال " إنها تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين.[4] ويعتبر **بارسونز** مفهوم الوظيفة أساسا فهم أي نسق من الأنساق الاجتماعية، فالوظيفة تمثل النتيجة المنطقية لمفهوم النسق فهي توضح طبيعته وتعمل على تكيفه مع بيئته ورغم تعدد آراء العلماء حول مفهوم الوظيفة إلا أنهم يجمعون فيها بينهم على بعض القضايا التي تشكل في جملتها الصياغة النظرية للوظيفة في علم الاجتماع وقد حصر (ف ن د ن برج) **(Van Den Berry)** هذه المعاني في سبعة قضايا هي:

1- النظرة الكلية للمجتمع باعتباره نسقا يحتوي على مجموعة من الأجزاء المتكاملة.
2- رغم أن التكامل لا يكون على الإطلاق إلا أن الأنساق الاجتماعية تخضع لحاله من التوازن الديناميكي.
3- أن التوازن والانحرافات والقصور الوظيفي يمكن أن يقوم داخل النسق .
4- يحدث التغيير بصفة تدريجية تلائميه.
5- يأتي التغيير من مصادر ثلاثة تتمثل في تلاؤم النسق وتكيفه والنمو الناتج عن الاختلاف الوظيفي والتجديد والإبداع.

---

[1] عبد السميع سيد احمد،مرجع سبق ذكره.ص56.
[2] إسماعيل زكي محمد،مرجع سبق ذكره.ص240.
[3] وصفي عاطف، الأنثرولوجيا الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.1977.ص47.
[4] نيقولا، تيما شيف.،ترجمة محمود عودة وآخرون،نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. د م ن: دار المعارف.331.

6- العامل الأساسي في خلق التكامل الاجتماعي يتمثل في الإنفاق على القيم.[1]

[1] شتى. السيد علي، نظريات علم الاجتماع. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة1993.ص304.

المطلب الثاني: نظرية الدور:

من المفاهيم المطبقة في فرع العلاقات الدولية والمستنبطة والمستعارة من فروع علمية أخرى، مفهوم الدور الذي شهد بداياته في ظل دراسات علماء الاجتماع وعلماء النفس والأنطربولوجيا وذلك بفضل الجهود التي بذلها المختصّون في دراسة السياسة الخارجية، أثناء محاولتهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول واستعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول. كل ظل مفهوم الدور غامضا وعرف تباينا في الرؤى المفاهمية، شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، بدليل تعدد التعريفات المعطاة لهذا المفهوم ومن هذا يعتبر الدور نموذج ناتج عن أعمال تعلم أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية ويعرف **"ساربين" (Sarbin)** يمثل الدور تجربة خارجية بين الأفراد، تفرض عدة ممثلين"[1] ويعرّف المعجم الحديث للتحليل السياسي الدور على أنه أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي[2] .والسلوك هو الذي يستند إلى توقعات معيارية مرتبطة بمكانة في نظام اجتماعي[3] وبهذا يعرّف **"لينتون"** الدور في الموسوعة العلوم الاجتماعية بأنه يرتبط بشكل كبير بالبعد الأنثروبولوجي والاجتماعي الذي يركز على الحقوق والواجبات ، أي التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة ضمن هيكل اجتماعي.[4]

انكبت معظم الجهود الفكرية على دراسة الدور الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة وعمليات متنوعة وإنتاج سلوكات تفسرها وتؤثر فيها وهذا ما اصطلح عليه في العلوم الاجتماعية " **بنظرية الدور**" التي تفسر بأن الأشخاص هم أعضاء مكانة اجتماعية ولهم توقعات حول سلوكاتهم وسلوكات الآخرين[5] ويتحدد دور هؤلاء الأشخاص وفق معطيات رئيسية ترسم هذه التفاعلات وتعبر عن السلوكات التي أنتجوها: **كالمعطيات الأنثربولوجية** والتي تتمثل في الصنف الاجتماعي أو الأشخاص

---

[1] Steve j.campbell « Robe theory, foreign policy advisors, and v , S foreign policy making "International Studies association, 40th annual convention. W a Shington D.C.1999 .in HTTP: II www.ciaoent.org. 1 cas 01689/.

[2] جيوفر روبرت، أليستري إدوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي. ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي. بيروت: الدار العربية للموسوعات. الطبعة الأولى.1999.ص399.

[3] Steve j campbell. Op.cit.

[4] ميشال مان،ترجمة عادل مختار الهواري ، سعد عبد العزيز مصلوح.، موسوعة العلوم الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.ط1.1999.ص612.

[5] Steve J Campbell. Op.cit

الذين يشتركون في مجموعة الحقوق والواجبات أوخصائص السلوك والقيم والمهارات أو المعرفة والتي يكون في مضمونها معنى اجتماعيا وهي بهذا الفهم لها بُعد ثقافي وينطبق على أنواع النظم أو أشكال الدول. أما عن **المعطيات الاجتماعية** فهي تتمثل في البناء الاجتماعي وهنا الدور لا يعتمد على خصائص أصيلة مثل الصنف الاجتماعي، لكنها تعتمد في تكوينها على الآخرين وهنا يشير" **ويندت**" الدور الذي تناولته الدول من قبل في العلاقات الدولية، حيث أنها أتت في مجال السياسة الخارجية. لكنها لم تركز على الهيكل الاجتماعي ، **والمعطيات النفسية** تتمثل في العلاقة بين الذات والآخرين إلى نهاياتها المنطقية وهي عملية إدراكية تذوب فيها الفواصل بين الذّات والآخر وفي بعض الأحيان نتجاوزها تماما. لأن التعبير على الدّور يدل على شخصية صاحبه [1] وأمام تعدد الطروحات و تداخل الأبعاد النفسية والاجتماعية و الأنثروبولوجية المتعلقة بنظرية الدور يقدم لنا **"ALPORT" ألبورت** نموذجا يمثل فيه خصائص الدور والسياق الاجتماعي[2] والعديد من المنظرين اهتموا بطريقة الإدراك لدى الشخص، و تأثيرها على سلوكات الآخرين. أي بمعنى الأفعال المتوقعة من ذلك التي تحتل مكانة معينة[3] والشكل التالي يوضح لنا ما يلي:

[1] حورية بن عباش، صراع الأدوار لدي المرأة الجزائرية العاملة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم النفس الصناعي. معهد علم النفس. جامعة قسنطينة – 1995 ص 18.

[2] - المرجع نفسه ص 21

[3] Steve j Campbell . op. cit

مفهوم الدور وعلاقته بالنظام الاجتماعي عند ألبورت

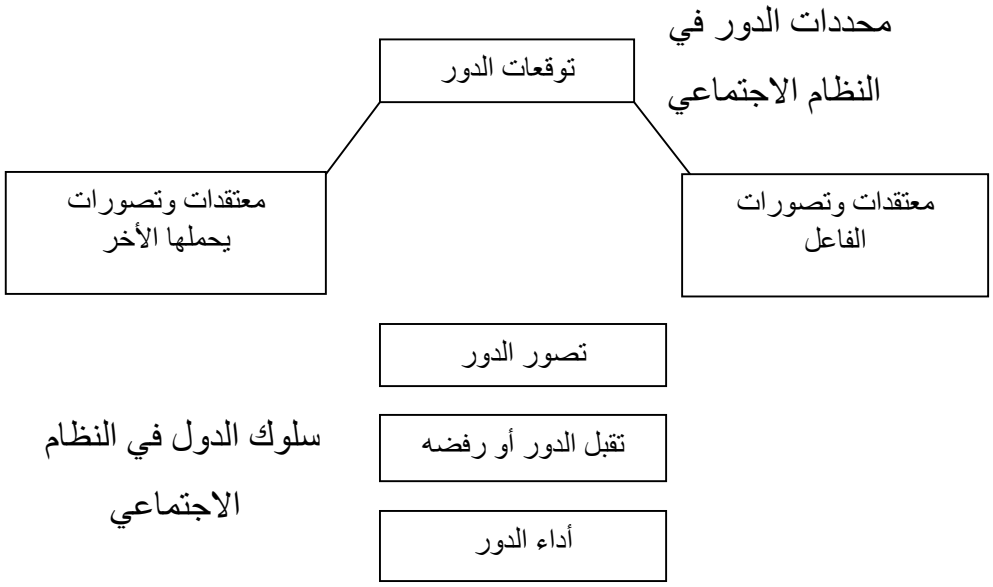

المصدر	**بن عبّاش حورية. صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة .ص21**

وبالنظر لتنوع تطبيقات نظرية الدوّر وبالرغم من غموض وصعوبة مفاهيمها وتعدد المداخل المعرفية واختلافها مع بعضها البعض في معالجة القضايا المرتبطة بدراسة الدور فإن نظرية الدور تحتوي على خمسة مداخل .حددها لنا **بيدل بروس** كما يلي:

*نظرية الدور الوظيفية (functional role theory). وتقوم على أنّ الأدوار تفهم التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف تلك السلوكات، ويجب على الفواعل التي في النظام الاجتماعي أن يتعلموا تلك المعايير ويطابق سلوكهم معها والسلوكات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة اجتماعية ضمن نظام اجتماعي مستقر.[1]

***نظرية الدور التفاعلية الرمزية:** وفي هذه النظرية يتحول الاهتمام من التوقعات المعيارية في ثقافة ما إلى التركيز على أداء الفواعل الفردية، وتطور الأدوار، ومختلف المفاهيم المعرفية التي يمكن من خلالها أن يفهم الفاعلون الاجتماعيون سلوكاتهم ويؤولونها وهذا يتم عبر التفاعل الاجتماعي.

[1] - IBID . OP. CIT

***نظرية الدور البنيوية**:لا تعطي اهتمام كبير لسلوك الفرد و تحرره من القيود التي تفرضها منظومة القيم والمعايير الثقافية ولا تهتم بتحليل الأدوار الفردية، بل تهتم بعملية التحليل أي المقترب البنيوي يهتم بتحليل أدوار مختلف المجموعات الاجتماعية، فهو يفترض أن كل مجموعة اجتماعية تتشكل من أدوار يجب أن تؤدي دورها لتتمكن من البقاء والتطور.

***نظرية الدور التنظيمية**: ساهمت في تطوير نمط جديد من التفكير ، يركز على النظم الاجتماعية، فالأدوار هنا محددة بالوضعيات الاجتماعية (المكانة). ولكن ومع تعدد مصادر المعايير، يكون الأفراد في حالة دائمة من صراع الأدوار، ويجب أن يحلّ هذا الصراع ليكون الفرد مستقرا ومتزنا، وحتى يتطور التنظيم أي التكيف مع التغيرات في المكانة الاجتماعية.

***نظرية الدور المعرفية:**تولي الاهتمام للظروف الاجتماعية التي تؤثر في تحديد التوقعات وأثرها على السلوك الاجتماعي، وأثر تلك االإدراكات على سلوك الشخص.

إن للدور مفهوم اجتماعي سيكولوجي، وهو يتعلق بالفرد، وفي كل مجتمع نجد **"أدوارا"** و **"مراكزا"** ولكن أساس تكوينها وصيغها تختلفان من ثقافة إلى أخرى، وفي كل مركز اجتماعي هناك علامات تؤدى إلى قيام السلوك العادي، و معنى ذلك أن الدور ليس مجرد فعل و لكنه في واقع الأمر توقعات للفعل، ذلك لأنه عندما نشترك في أي موقف اجتماعي طبيعي فإننا نتوقع مقدما للسلوك الذي يصدر عن الآخرين[1] و لذلك فإن توجيه هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة من الدول " **وحدات** " تعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي ، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إراداتها عبر سلوك سياسي خارجي[2]

ويتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد الوحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق ، والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تؤديها قي إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة،هو ما يعبّر عنه بالدور "ROLE" الذي تؤديه الوحدة في النسق الدّولي، بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دورًا في النسق الدولي ويصير أحد علامات سياستها الخارجية.[3] فبالنسبة للدور القومي للدولة

[1] هشام محمود الإقداحي، علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.2009.ص139.
[2] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده. بغداد: منشورات جامعة بغداد الطبعة الأولى.1986 .ص81.
[3] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية. بيروت: دار الجيل .ط2. 2001.ص48.

ضمن إطار النظام الدولي، فإنه يتضمن معنى إدراك صنّاع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدّولي والسّعي لتحديد القرارات ومختلف الالتزامات والأحكام وكل الأنشطة المناسبة لدولهم والأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدّولي أو النظم الإقليمية.[1]

لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرّد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدّور ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية ولهذا فإن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصوّر صانع السياسية الخارجية لدور دولته ولكن أيضا تصوره للدور الذي يؤديه أعداؤه الرئيسيون في النسق الدولي ومن المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد بل أن هذا الوضع الأكثر شيوعا. يمكن أن تلعب الدولة دورًا معينا على المستوى العالمي ودورًا آخر على المستوى الإقليمي[2] وقد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالاهتمام بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية. وبروز أحداث على الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، وانفرادها في التحكم بالتفاعلات والعلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية ، دون إرادة الأطراف الإقليمية [3] ويصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها، أو المجاورة ويمكن أن نعرّف على أنّها السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبّر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي ، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات والمحددات الإقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي ، وفي ضوء استقرار المصالح والقضايا الإقليمية تتحدد أدوار السياسات الإقليمية وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم ، والأسس التي تستند إليها.[4]

وهناك اعتبار هام في علاقة الدور ينجم عن الجنس والسن لأن هذه العناصر الأساسية في الوجود الإنساني لها طابع الثبات والتحديد القاطع في كل مجتمع باعتبارها

[1] ها ني إلياس الحديثي،مرجع سبق ذكره.ص43.
[2] محمد السيد سليم ،مرجع سبق ذكره. ص50.
[3] ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره .ص262.
[4] إلياس الحديثي ،مرجع سبق ذكره. ص21.

أنواع متميزة في العلاقات الاجتماعية[1]وحيث أن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث المركز وتركيب المصالح والأهداف والاستراتيجيات ، واختلافها في التكوين والقدرات المادية والمجتمعية ، ومن بين ذلك الموقع الجيوبوليتيكي ، فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي ، بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك[2].

وتنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام بالأدوار التي تلعبها أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة ، التي تملك عناصر القوة التي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي والمشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، وتصنف هذه الدول ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، أي الدول الرئيسية التي تؤثر في طبيعة العلاقات القائمة بينها ، وطبيعة السياسة الإقليمية لكل منها، ومستوى إمكانياتها، وشكل تحالفاتها الداخلية والخارجية على طبيعة المناخ السائد في النظام على مختلف الأصعدة السياسية ،الاقتصادية ،الإستراتيجية فضلا عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات الإستراتيجية فضلا عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات النظام لإقليمي، أي إذا كانت تعاونية، تصارعية.[3]

إن النظام الإقليمي لا يقتصر على دراسة القطاع المركزي، بل هناك القطاع الطرفي، إذ يرى" **لويس كانتوري**" و"**شبيغل**" الأولوية لعامل التجانس للفصل بين مركز النظام وأطرافه ويعتبران الدول الطرفية أقل تجانسا مع دول القلب.

وأن العامل الذي يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده[4]

في حين يعطي "**ديفيد ماينرز**" الأولوية لبنية القوة إذ يرى أن الدّول الطرفية قوتها أقل من أن تدفعهم لتحدي القوة المهيمنة، ويضيف عامل التجانس الثقافي والاجتماعي، ويرى أن هذه الدول مميزة ثقافيا ولغويا عن دول القلب أو محور النظام.

---

1 هشام محمود الإقداحي، مرجع سبق ذكره .ص.140.
2 صادق الأسود، مرجع سبق ذكره ص 83.
3 – محمد السعيد إدريس،مرجع سبق ذكره.ص58.
4 - المرجع نفسه.ص61.

إن القوة السياسية تنحصر في ميدان الإستراتيجية العسكرية ، وهذا ما تعنيه الواقعية وهي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهذه بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف بأشكاله المادية والعسكرية وإنما هي أوسع نطاقا بكثير ففي المدرسة الواقعية وكما يرى **"مورغنتوا"** السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة والسلوك الدوّلي.ويمكن تتبع مقومات وعناصر القوة الدولية التي تؤثر في طبيعة الدور الذي تلعبه على المستويين الإقليمي أو الدولي من خلال المجالات التالية :

***المجال الجغرافي :** يؤكد **"ايف لاكوست"** أن الجغرافيا ستعمل في المقام الأول لخوض الحرب لكنه يذهب ليضيف أنها معرفة إستراتجية على اتصال وثيق لمجموعة من الممارسات السياسية، وبالرغم من أن مجال البحث الجغرافي لا يهمنا بقدر ما يهمنا الدور أو الوظيفة السياسية والاجتماعية للجغرافيا وبالإضافة لذلك الموارد الطبيعية التي تعتبر من أهم عوامل قوة الدولة وكما يحدد المجال الجغرافي طبيعة التهديدات الموجه إلى أمن الدولة ، والتي تشكل المجال الحيوي هذا فضلا عن العناصر الأخرى كالمساحة والتضاريس ومواقع المرور .....الخ

***العامل الاقتصادي :** لقد أضحى الاقتصاد يلعب دورا بالغ الأهمية في العلاقات الاقتصادية المعاصرة فهناك منضمات دولية قائمة على أساس اقتصادي مثل الأوبيك و السوق الأوربية المشتركة وأيضا دور الشركات المتعددة الجنسيات فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدراتها العسكرية والتي تتضمن تدريب القوات وتحديثها وقدرتها على دخول سباق التسلح أو دخول الحرب[1]

العامل الاجتماعي : إن درجة التجانس الاجتماعي له أثر بالغ الأهمية في تحقيق الوحدة الداخلية للدولة، ومن ثم سهولة تحقيق الاجتماع حول الأهداف الإستراتيجية، فالدول المتعددة القوميات تقوم سلطتها على الإكراه وتعرف صراعا داخلي ، مما يضعف الدولة داخليا ، كما شكل عامل الوحدة الوطنية أهم رهان في حالات عدم الاستقرار، بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية الأخرى وما يتصل بها من قيم ثقافية، وتجارب تاريخية ، وتقاليد اجتماعية تؤثر في الرأي العام والإطار الاجتماعي للنظام السياسي، والجماعات الضاغطة، والأحزاب السياسية، وكل هذه العوامل مرتبطة بمتغير الثقافة والقيم

[1] ـ إلياس الحديثي،مرجع بق ذكره.ص ص44 .45.

والحضارة والتاريخ وتعطي الوعي السياسي، الذي يخص الدولة داخليا وما تمثله، فهي من مصادر القوة الغير ملموسة، وهذا النوع من القوة يلجأ إلى حد بعيد من القيم، ويطلق عليها **"جوزيف ناي"** القوة الطرية الناعمة[1] وهذا في مطلع التسعينات وعرفها بقوله" أنها قدرة أمة أو دولة على التأثير في أمم أو دول أخرى وتوجيه خياراتها العامة وهذا استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد الإكراه أو التهديد ويحصر عناصرها في نقاط ثلاثة هي: الثقافة العامة ومدى جاذبيتها، القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها ، السياسة الخارجية ومدى درجة مشروعيتها وقبولها لدى دول العالم ... الأمر هنا الذي جعل البعض يصف القوة الناعمة بأنها أشد فتكا من الصلبة، فهي لا ترى وتصعب مواجهتها، ويعد العامل الثقافي أهم أدوات القوة الناعمة[2]"

إن امتلاك الدولة لمثل تلك الإرادة في القيادة ولعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم و حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية ويكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات وإدراكات صناع القرار لم تتوفر عليه وحدتهم من عناصر القوة وطبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر ونوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة ولهذا يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية:

تطور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ، ودرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة، وقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو المستوى الإقليمي أوالمستوى العالمي وفي كل مستوى يقدم تصور لدرجة النفوذ المتوقعة .

2- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية ومن ذلك (دور الوساطة الدولية) و(دور الحليف المخلص) أو دوافع صراعية ومن ذلك دور المعادي للاستعمار أو المعادي للشيوعية[3]

[1] المرجع نفسه. ص-ص 44-45.
[2] بوزيد عمار،" مفهوم القوة" مجلة الجيش. العدد561.أفريل 2010. ص.59.
[3] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره. ص .ص 48-49.

3-توقعات صانع السياسة الخارجية بحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق فهناك أدوار تتضمن التغير الكلي للنسق الدولي (كدور تصدير الثورة العالمية) وأدوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن في هذا النسق[1]

إن العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما والقوى الدولية التي تستند إليها وفقا للمصالح المشتركة وفي مثل هذه الحالة، فإن القوة الإقليمية وهي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى،إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة نضيف إليها ثقل القوة الدولية التي تستند إليها القوة الإقليمية الأولى، الأمر الذي يدفع هذه القوة إلى الاعتماد على دعم قوة خارجية لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي[2].

ومن المواضيع الهامة والمعقدة التي تفرضها دراسة الأدوار الإقليمية. نجد دراسة مسألة الاستمرار. والتغير في طبيعة الأدوار المرتبطة بالقوى الإقليمية فقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغيير في قيم النظام السياسي، وإدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية ولقدرات وحدته وقدرات الوحدات الإقليمية المنافسة، أو بسبب عوامل التأثير الخارجية تتعلق بتغيير موازين القوى دوليا، وما ينجر عنها من تغير في هيكلة النظام الدولي، ومدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية مع قوى كبرى خارج النظام الإقليمي.[3]

---

[1] المرجع نفسه.ص49.

[2] هاني إلياس الحديثي،مرجع سبق ذكره ص48.

[3] -محمد السعيد إدريس،النظام الإقليمي للخليج العربي. مرجع سبق ذكره .ص13.

المطلب الثالث: نظريات التكامل

إنّ التكامل كمدخل يحاول أن يفهم النظام، أي نظام، ولماذا تصرف ذلك النظام بهذا الشكل بالذات – مركزا على الجوانب القانونية والسياسية أي أنه يحاول أن يفهم كيفية أداء أعضاء هذا النظام وظائفهم وفقا للمبادئ والأهداف العامة التي حددها النظام لنفسه.

إنّ التكامل يطرح التعاون ويهدف لتحقيق الأمن والسلم والمصلحة المشتركة ولهذا اقترح التكامل كظاهرة علاج في العلاقات بين الدول وذلك للانتقال مجموعة الدول التي ترغب في التكامل إلى مستوى أرقى من التنظيم وتوزيع الوظائف والتعاون والتقدم .[1]

وعلى الرغم من أن مفهوم التكامل هو من أكثر المفاهيم السياسية ارتباطا بمعناه اللغوي الذي يعني توحد الأجزاء في كل واحد فإن هناك الكثير من المشكلات النظرية الخاصة بتحديد هذا المفهوم كمصطلح سياسي وأوّل هذه المشكلات خاص بالتعامل العربي مع هذا المفهوم، حيث يجري استعمال كلمة "تكامل" لمرادف كلمة "اندماج"والكلمة الأخيرة هي الأكثر دلالة على المعنى العربي لهذا المصطلح" Integration" كما هو في الانجليزية، الفرنسية[2] ويعتبر الاندماج أعلى درجة من التكامل في التعبير عن توحد الأجزاء في كل مشترك، و هو ما يعتبر من الناحية الواقعية محض أمنية ببعد المنال حتى بالنسبة للأكثر حالات التكامل استقرارا[3]. والعملية التكاملية يمكن التعبير عن المطالب بواسطة جماعات الضغط والأحزاب، أنها تؤثر على القيم المهمة والاديولوجيات التي هي معارضة أو متطابقة أو متقاربة، تحدّد النجاح أو الفشل في الايدولوجيا فوق القومية إبتداءا من هذا يعدّ تأثير جماعات الضغط عاملا جديدا في السياسة الوطنية، لكن بمؤسسات مركزية إقليمية تقدم قوة ووظائف بواسطة عضوية الحكومات فيها[4]

أما إذا انتقلنا إلى تعريف التكامل في النظريات الغربية التي عالجت هذه الظاهرة فتظهر عدة إشكاليات في هذا التعريف لعل من أهمها تلك الأبعاد القيمية التي ترتبط بمفهوم التكامل وتظهر في كتابات منظريه بين مؤكدّ على مزايا التكامل المسلّم بها معنويا مثل

---

[1] محمد بوعشة ،التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة " دراسة المفاهيم والنظريات .بيروت : دار الجيل: لطبعه الأول. 1999 ص165.

[2] -فليب حتى، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .الطبعة الأولى 1993. ض154.

[3] - محمد بوعشة،مرجع سبق ذكره. ص 166.

[4]- عامر مصباح،النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية. مرجع سبق ذكره .ص7 .

"كارل دوتش" حيث عرف التكامل بأنّه "إنجاز يعني المجتمع في إقليم ما[1] و"ارنست هاس" " A.HOOS" بكونه العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددّة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة[2]. ولعلّ أكثر التعريفات الوصفية وضوحًا للتكامل هو تعريف "كارل دويتش" وهو من منظري التكامل الذي أورده في كتابة **"تحليل العلاقات الدولية"** "حيث كتب" أن يتكامل الشيء يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلاً واحدا. أي أن يحول وحدات كانت سابقا منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق والخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معنية من الاعتماد المتبادل بين مكوناته وعادة ما يكون للنظام ككل خواص مميزة له لا توجد في أي من وحداته أو مكوناته منفصلة... فالتكامل إذن هو علاقة بين وحدات بينها اعتمادا متبادل وتنتج معا خواص تفتقر إليها في حالة وجودها منفصلة وأحيانا ما تستخدم كلمة التكامل لوصف العملية التكاملية [3] التي هي المنطق الموسع له، وتسمى بطريقة أخرى "تأثير الانتشار spillover effect أي السياسات لا تنجزا إلا في حالة توسيع نطاقها. وتكون انعكاسا للتوافق بين الدول المهتمة بالوظيفة. فقبول كل مرحلة من مراحل عملية التكامل يفسر بشكل أفضل بواسطة تقارب مطالب الدّاخل مع مطالب الدول المعنية وليس بواسطة نمط المطالب المتقاربة.[4] أما **"جوزيف ناي"** وهو أيضا من رواد نظرية التكامل، فيرى أن مفهوم التكامل من أكثر المفاهيم خلطا وتشويشا، وعلى سبيل المثال، عند تشكيل السوق الأوربية المشركة عام 1957 كان هناك على الأقل أربعة مفاهيم تختلط مع مفهوم التكامل، وهي التوحيد السياسي، والتوحيد الاقتصادي و التعاون السياسي والاقتصادي والتجارة الحرة, لذلك حدد ناي وتبعه في ذلك العديد من المنظرين مجموعة من المؤشرات لتعريف التكامل إجرائيا أكثر قابلية للقياس والملاحظة العلمية حيث قسم التكامل إلى أجزاء أو مجالات متنوعة وحدّد في كل مجال عدد من المؤشرات التي يمكن على أساسها معرفة مدى تحقق التكامل المقاربة بين حالات التكامل المختلفة فهناك التكامل الاقتصادي ويشمل التكامل التجاري والخدمات المشتركة، وهناك التكامل الاجتماعي ويشمل التكامل بين الجماهير والتكامل بين النخب وهناك التكامل السياسي

[1] -كارل دويتش،تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد ،محمود شعبان. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب..1983.ص175.
[2] -محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره.ص165.
[3] -كارل دويتش، مرجع سبق ذكره.175-176.
[4] -عامر مصاح،النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية. مرجع سبق ذكره.ص72.

ويشمل التكامل المؤسسي والتكامل في السياسات العامة والتكامل في الاتجاهات وهناك التكامل في مجتمع الأمن وحل المنازعات بطرق سلمية بين الوحدات المتكاملة[1] فهناك عدد من المحاولات بدلت من أجل حساب سوابق الظروف الإقليمية régional back groun conditions هذه الحالات التي يمكن أن توحد التكامل بين الدول سواء بتوفير الدافعية الممكنة أوتعزيز إمكانيات انجاز الهدف وقد قام كارل دويتش بأحد التحاليل الأولى مستنبطة من أربعة عشر حالة تاريخية مؤيدة للظروف، كل هذه المقدمات معبرة عن العلاقات بين الفواعل كالتماثل وعدم التماثل الاعتماد المتبادل و التبعية، الاتصال، الانسجام. فالجهود التي بذلت من أجل توسيع وتحسين الإطار التحليلي الذي طرحه **كارل دويتش،** كانت حول تمييز الأولويات البنائية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجماعات الإقليمية الجنينية والفواعل الأعضاء فيها [2]

ومن هذا الاتجاه أيضا **"جالتونج"** للتعامل بوصفه اتحاد فاعلين دوليين لإقامة فاعل جديد ذوي إرادة مستقلة وليس أداه للدولتين، وقد حدد بعدين أساسيين للتكامل وهما : القدرات التي يتمتع بها الكيان الجديد والاعتراف الدولي به، وبناءا على هذا قسم جالتونج حالات التكامل إلى أربعة :

تكامل حقيقي : وهو الذي يتوافر فيه هذان الشرطان

تكامل غير حقيقي : وهو الذي يفتقد لهذا الشرطان

تكامل وسيط : الذي يتحقق فيه أحد هذين الشرطين دون الأخر

وهكذا نجد أن كل من يتصدى لتعريف مفهوم التكامل يركز على بعض الجوانب القيمية أو الإجرائية [3]

وساهمت الأعمال التي قدمتها مدرسة التكامل في تدعيم حقل الدراسات الإقليمية، وتعد كأولى المحاولات David mitrani التي طورها ولاحظ أن الدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، وأعتبر أن الصراع والحرب هما نتيجة تقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة

[1] ـفيليب حتى ،النظرية في العلاقات الدولية. مرجع سبقه ذكره ص 158-169.
[2] عامر مصباح ، النظرية المعاصرة تحليل العلاقات الدولية . مرجع سبق ذكره ص 82 .
[3] فيليب حتى،النظرية في العلاقات الدولية . مرجع سبق ذكره. ص 201.

ومتناحرة، وكبديل لهذه الوضعية اقترح" دافيد ميتراني " الإنشاء التدريجي لشبكة من المنضمات الاقتصادية والاجتماعية عبر قومية [1]

والمنطق حسب"متيراني" هو تحتي أي التركيز على التعاطي مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والقضايا الفنية وتخطي الإقليمية إلى الكونية ف"**دافيد متيراني** " عارض الاندماج الإقليمي، لأنه يؤدي حسب رأيه إلى إعطاء مزيد من القوة البنية التنظيمية الجديدة، الإقليمية، ويؤدي بذلك إلى تحول في النزاعات من مستوى الدولة إلى مستوى التجمعات الإقليمية. [2]

وإذا كانت الوظيفة قد نظرت للتكامل من زاوية الشؤون الفنية ومعارضة التوجه الإقليمي فأن أساسها Process تناولت التكامل باعتباره عملية الوظيفية الجديدة والقضايا السياسية ، و النخب السياسية بالدرجة الأولى [3]

وهناك العديد من مقاربات التكامل الجهوي، في كل من إستراتيجيات الفاعل السياسي، والتحليل الأكاديمي، وإحدى جهود علم السياسة الرائدة توفير في النموذج السيئ للتكامل الإقليمي كانت قد طورت تحت ظروف، فالمقاربة الوظيفية الجديدة هي أكثر ملائمة لتحليل حالات العلاقات الدولية كالأسواق المشتركة التي أنشئت فيها مؤسسات مهمة أو تحقيق قوى السوق من تحليل العلاقات البنيوية [4] إذ يعرف "**إرنست هاس**" التكامل "العملية" التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية، القوى السياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد لتكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة مع التركيز على التكامل في المستوى الإقليمي الذي يتضح من خلال الاهتمام بالتجربة التكاملية الأوروبية[5] أما من حيث طبيعة التكامل ذاته فهناك خلاف ما بين إتحادين رئيسيين من منظري العلاقات الدولية أولهما التكامل حالة أو وضعا ليتحقق فيه إنجازات معينة وعلى رأسها الوحدة السياسية أو خلق مجتمع امن تختفي فيه فرص اللجوء إلى العنف في حسم المنازعات وعلى رأس هذا الاتجاه كارل دويتش. في حين يركز الاتجاه الأخر على الإجراءات و الوسائل التي يتحقق بها التكامل ومن هذا الفريق ارنست هاس وفي هذا الاتجاه الأخير تتزايد الخلافات بين المنظرين في تحديد أبعاد العملية

---

[1] جيمس دويرتي، وروبرت بالتسفراف . مرجع سبق ذكره ص271.
[2] ناصيف يوسف حتى،النظرية في العلاقات الدولية . مرجع سبق ذكره ص 276.
[3] جيمس دويرتي وروبرت بالتسفراف . مرجع سبق ذكره ص 271 .
[4] عامر مصباح، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية. مرجع سبق ذكره ص 86.
[5] جيمس دويرتي وروبرت بالستغراف. مرجع سبق ذكره. ص 271.

التكاملية وأدوار لكل من المؤسسات والشعوب والنخب والتفاعلات المختلفة بينها في الوصول إلى التكامل وما إذا كان التكامل ليتم تلقائيا بواسطة يد خفية بفعل إدراك المزايا المتبادلة أم نتيجة التعبئة الواعية من النخب لتحقيق التكامل[1] ولا توجد في الواقع واحدة للتكامل ولكن هناك العديد من النظريات أو بمعنى أدق الوصفات التي تشرع بطرق مختلفة عملية التكامل وتختلف فيما بينها في تحديد المتغير أو المتغيرات المستقلة التي تفسر التكامل.

وعلى أي حال يمكن التعرف على المقولات المختلفة لنظريات التكامل من خلال التعرف على هذه النظريات وذلك كما يلي:

***النظـــــريات الاتحادية:**تعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة حيث تقر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحيث لكل حالة من أجل تحقيق منافع التكامل المتنوعة بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد المستمر الذي يبين الدخول في العملية التكاملية ويكون الهدف من ذلك تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن وفي هذا الإطار فإن الدول المتكاملة ترتبط معا بروابط دستورية مثبتة يصبح معها من وجهة نظر الإتحادين حصول النزاع و الحروب أمرا مستبعدا ويشكل في هذا الإطار نوع من "الأمن الجماعي" القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري وما يكلفه من آليات حل النزاعات بين الوحدات المتكاملة، وتختلف النظريات الاتحادية بحسب درجة استعداد الدول للتخلي عن أجزاء من سيادتها إلا أن ابرز هذه الصور من التكامل هي الوحدة الفدرالية والوحدة الكونفدرالية وفي النوع الأول الفدرالية يتم بذوبان الشخصيات القومية القانونية لكل من الوحدات المتكاملة في الكيان الجديد و تقوم في هذا الكيان حكومة واحدة وجيش واحد وسياسة خارجية واحدة على حين تحتفظ الدول المتكاملة بسيادتها وتقتصر على التكامل في بعض الأمور السياسية، والاقتصادية، الإستراتيجية المحددة أما المدخل السياسي للتكامل في هذه الحالات الدستورية فيرجعه الدستوريون إلى وجود تيارات وحدوية داخل التيارات

[1] فليب حتى، النظرية في العلاقات الدولية .مرجع سبق ذكره. ص 201.

الحاكمة في الدول المتكاملة وفي قطاعات عريضة من شعوبها تملك وسائل الضغط على حكومتها من أجل تحقيق الوحدة[1]

***النـــظريات الوظـــيفيـــة:** على عكس النظريات الدستورية التي تعتبر القرار السياسي هو المتغير المستقل في تحديد التكامل تنظر المدرسة الوظيفية بعين الحذر إلى القرار السياسي والمسائل المتعلقة بالسيادة فتعتبرها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل حيث تحرص الدول والسلطات القائمة فيها بشدة على عدم التفريط فيها وتدعوا إلى التركيز على التكامل في الميادين الفنية، والاقتصادية، والثقافية التي لا تتمتع بهذه الدرجة من الحساسية ومن ثم يميز الوظيفيون بين نوعين من السياسات:

السياسات العليا وهي تلك الميادين الحساسة المتعلقة بالسيادة مثل الدفاع والسياسات الخارجية.

والسياسات الدنيا هي على الأقل حساسة وأكثر قابلية للاندماج مثل الميادين الاقتصادية والعلمية والرياضية[2] ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن النظرة التكاملية في العلاقات الدولية سوف تؤدي إلى التقليل من الصراعات والحروب، فاسحة المجال للكثير من التعاون و التفاهم[3]

ويعتبر **ديفيد متيراني** من أهم منظري التكامل الوظيفيين وقد طوّر أفكاره إبّان الحرب العلمين الثانية، متفائلا بإمكانية كسر الروابط التقليدية بين السلطة والدولة وربط المجتمعات المختلفة بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز الدولة والإقليم وتسعى إلى الكونية حيث عارض متيراني التكامل الإقليمي لأنه يؤدّي إلى زيادة قوة البنية التنظيمية الجديدة للإقليمية وبالتالي يزيد من القدرة على استعمال القوة في العلاقات الدولية، مما تنتقل الصّراعات من صراعات بين الدّول إلى صراعات بين أقاليم، كما عارض متيراني المدرسة الدستورية مؤكدا على أن يكون التكامل تعبيرا عن مصالح

---

[1] MICHOEL HODGES. ANTEGRATION THEORY IN TREVOR TAYLOR, APPROACH AND THEORY IN INTERNATIONAL RELATION .LONDON: LANGMAN. 1980.P 218

[2] Jeon-Sey.NYE.PECE IN PORTS : ANTEGRATION AND CONFLICT IN REGIONAL ORGANIZSATION. BOSTON=LITTLE BROWN CO.1971 P 112.

[3] ـمحمد بوعشة،مرجع سبق ذكره.ص174.

الجماهير في الدول المتكاملة وليس فقط شكلا تنظيميا فوقيا، إذ أن المصلحة الجماهيرية هي الكفيلة بإقامة مجتمع دولي سالم وليس مجرد توقيع الاتفاقيات والمواثيق بين الدول [1].

إن التركيز في نظرية متيراني على الجوانب الفنية لا يمكنها أن تؤدي لوحدها إلى التكامل أوالاندماج داخليا وخارجيا ما لم تكن مرفقة بعزيمة سياسية أي إرادة سياسية تدفع حقيقته باتجاه التكامل/ الاندماج.

أي أن المسألة الأكثر أهمية هي أن أي تكامل لا يمكن أن يحصل إلا إذا توفرت الإرادة السياسية بين الوحدات السياسية المعينة، بغض النظر عن العوامل التي دفعت تلك الإرادات إلى التفاعل و من ثم نتاج عملية ميكانيكية تتمثل في تزايد الوظائف والمشكلات ... كما يقول متيراني [2]

ويرى الوظيفيون أن التكامل في مجالات السياسة الدنيا والتي يجب أن يكون لها مردود منفعي على الجماهير في الدول المتكاملة سيكفل أن تربط الشعوب في الدول المختلفة بشبكة من المصالح المتبادلة والأنساق المشتركة ويفرض على القيادات السياسية في هذه الدول انتهاج سياسات رشيدة خالية من العنف ويدفعها إلى مزيد من التعاون بحيث يصبح تعطيل هذه المصالح بفعل أي تأثر في العلاقات بين هذه الدول أو حرب باهظة مما يقلل من إمكانية لجوء القيادة السياسية لهذا الفعل، كما يكفل هذا النهج تعليم الجماهير عبر الدول المختلفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها بطرق تجريبية ويصبح التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي،و الرفاه الاجتماعي بدلا من الدخول في متاهات وصراعات السياسات العليا وهكذا تعطي المدرسة الوظيفية دورا هاما لجماعات الضغط والجماعات الوسيطة التي تعبر عن مصالح الجماهير في التكامل وتستطيع فرض هذه المصالح على قيادتها، ويأمل الوظيفيون بأن النجاح المتزايد للدول المتكاملة في توسيع نطاق التكامل ومجالاته في السياسات الدنيا سوف يدفع القيادات السياسية في هذه الدول إلى التكامل والتنسيق في مجالات السياسة العليا، إلى أن يتم التكامل السياسي بين هذه الدول وليس فقط التكامل الاقتصادي [3]

النظرية الوظيفية الجديدة : عارض الوظيفيون الجدد منطلقات كل من الدستوريين والوظيفيين إلى التكامل وبدلا من أن يركزوا على القرار الحكومي أو المصالح

---

[1] -J.SNY. OP CIT. PP 112-113.

[2] محمد بوعشة ، مرجع سبق ذكره ص 175

[3] Michael hodges . op.cit. p 220

الجماهيرية الاقتصادية كمدخل للتكامل على اعتبار أن الإرادة السياسية ليست معزولة عن الاقتصاد. وفي حين عارض متيراني التكامل الإقليمي ودعا إلى تكامل على المستوى العالمي يؤكدّ **"ارنست هاس"** وهو من أبرز الوظيفيين الجدد على الإقليمية مقابل العالمية في التكامل من منطلق أن المنظمات الإقليمية أكثر قابلية لإحلال التكامل من المنظمات العالمية[1] وينظر الوظيفيون الجدد ومنهم **"هاس "** إلى التكامل باعتباره حالة يتم فيها تحقيق الوحدة السياسية ولكن يركزون أكثر من ذلك على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث الذي تتنافس فيها وتتصارع النخب والمصالح، ومن ثم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة، فالتكامل عند **"هاس"** هو العملية التي يكون فيها الفاعلون السياسيون في مختلف المواقع الوطنية مقتنعين بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد أكبر له مؤسسات ومطالب قانونية على الدول الوطنية السابقة[2]

فعملية إعادة التوجه هذه من الدولة إلى النظام الإقليمي لا تحدث بطريقة مثالية وبدافع من الإيثار لدى قسم من النخبة المعينة ولكن بسبب إدراكهم للمؤسسات فوق قومية باعتبارها أفضل الطرق لإشباع مصالحهم العملية ولذا يركز الوظيفيون الجدد على تنمية عملية صنع القرار الجمعي والطريقة التي يغير بها النخب الحكومية وغير الحكومية تكتيكاتهم وتنظيماتهم وفقا لتحولات عملية صنع القرار من المستوى القوى إلى المستوى الفوق قومي.[3] فالمسألة لا تتعلق فقط بتسليم مطلق بفوائد التكامل وإمكانية الانطلاق من مجال وظيفي نجح فيه التكامل إلى مجال آخر، وهكذا وحسب ولكن يتوقف نجاح العملية التكاملية على مدى الاتفاق بين الجماعات المنخرطة في عملية التكامل على الأهداف والإجراءات المتبعة في هذه العملية وفي نفس الوقت تمايز المهام المتضمنة من الناحية الاقتصادية مما يضع حدّ للمخاوف السياسية التي قد تعرقل التكامل.[4]

***النظرية الاتصالية:**تعتبر من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل ويعتبر كارل دويتش من أبرز رواد هذه النظرية وأوضح أنّ غاية التكامل هي تكوين مجتمع آمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ من كثافة في الاعتماد المتبادل وما

[1] -جيمس دويرتي، وروبرت بالتسغراف. مرجع سبق ذكره ص271.
[2] -عامر مصباح،النظرية في العلاقات الدولية . مرجع سبق ذكره ص74-75.
[3] -جميل مطر، وعلي الدين هلال. النظام الإقليمي العربي. مرجع سبق ذكره ص31.
[4] -المرجع نفسه .ص77.

تتبناه من آليات وإجراءات لفضّ المنازعات سلميا وإحلال التعاون محل الصّراع. وركز" دويتش " على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلّها التمتع بمعظم القيم الأخرى وعرّف الأمن بأنه قيام السلم وتدعيمه كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة ، الملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقية والعادات والأديولوجية والثقافية [1]، ولقد استقر كارل دويتش مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه وأنواعه من خلال دراسة أربعة عشر حالة تكاملية في العالم والذي يمكن أن تسمح بتحديد المناطق الأكثر احتمالا في أن تكون الوحدات في اتصال فيما بينها ويمكن أن تقود عموما إلى حكم تقريبي على المناطق الأقل أو الأكثر احتمالا في تحقيق التكامل [2]

وخلص "دويتش" إلى القول بأن التكامل ينهض بأربعة مهام رئيسية وهي:

*حفظ السلام

*التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض

*تحقق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية

*انجاز بعض المهام المحددة

إن أنواع المجتمعات التكاملية عند "دويتش " تتلخص في نوعين رئيسيين وهما مجتمع الأمن المندمج ومجتمع الأمن المتعدد ، ويتم التمييز بين النوعين السابقين على أساس الهدف من التكامل فإذا كان الهدف الرئيسي للتكامل ليس مجرد المحافظة على السلام بين الوحدات السياسية المتكاملة ، وإنما اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأغراض العامة المعينة أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار أو خليط من ذلك كله فإن من الأفضل تكوين ما يسمى مجتمع سياسي مندمج ذي حكومة مشتركة ، وإذا كان الهدف الرئيسي هو السلام ، فيكفي تكوين مجتمع أمن متعدد وفي الواقع سيكون تحقيقه أسهل. ويوضح دويتش أربع نماذج ممكنة للمجتمع السياسي حسب معياري التعدد والأمن مابين المجتمع المندمج والمجتمع غير مندمج الأمن.

ويرى "دويتش" أن المجتمع المندمج هو أوثق هذه المجتمعات تكاملا كما في بريطانيا ولكن مثل هذا المجتمع لا يضمن بذاته الأمن والسلام الدّاخلي غير المواثيق والقوانين بل

[1] كارل دويتش ،ترجمة محمد شعبان، محمود شعبان. مرجع سبق ذكره ص178.
[2] عامر مصباح، النظرية في العلاقات الدولية. ص 84.

إن محاولة الحفاظ على هذا المجتمع بالقوة قد تؤدي إلى حرب أهلية واسعة النطاق على العكس تماما مما نشأ عن هذا المجتمع من أجله وهو تفادي الحرب أساسا كما حدث في الحرب الأهلية الأمريكية عامي 1860-1861 وحرب الهند وباكستان عامي 1946-1947 ومع ازدياد القوة التدميرية للأسلحة في العصر الحديث يصبح المجتمع المندمج غير آمن و أكثر خطرا ومع ذلك فان مجتمع الأمن المندمج ، برغم خطورة فشله ، يظل مرغوبا أكثر من بدائله لأنه في حالة نجاحه يحقق الأمن والسلام فحسب ، ولكنه يوفر قوة أعظم لإنجاز الخدمات والأغراض الحكومية العامة والمحددة ويؤكد دويتش في هذا المجال على أهمية الوعي الشعبي بالمصالح الإقليمية المشتركة والذي يمكن استثارته باستحداث طريقة حياة جديدة جذابة على المستوى الإقليمي لإعطاء مصداقية لهذه العملية .

التكاملية ومواجهة التحديات الخارجية، كما يؤكّد على ضرورة أن يصل جيل جديد مؤمّن بالتكامل إلى المسرح السياسي لتطور عملية التكامل أمّا الوسائل المتبعة لتحقيق مجتمع الأمن المندمج فبعضها مفيد في عملية التكامل وبعضها يضرّ بالتكامل ويدمره ومن الوسائل الناجحة في تطوير مؤسسات سياسية محددة واستخدام الرموز وتبسيط النفوذ في تعيين بعض الأفراد المختارين عمدا في بعض الوظائف السياسية والإدارية وضم كل الاقتراحات والبدائل المتنافسة وتوجيهها نحو القضية الكبرى الواحدة وهي الدّمج.
أمّا الوسائل التي قد تدمر العملية التكاملية فهي الإصرار المبكر على الدّمج الكامل أو الجهود المبكرة لإقامة احتكار العنف و الغزو العسكري المباشر. [1]

[1] -كارل دويتش،مرجع سبق ذكره .ص ص178 -180.

الفصل الثاني: المحددات الداخلية والإقليمية لحوض المتوسط:

يعد حوض البحر المتوسط مسرح مواجهات عبر عدة مراحل متعاقبة وهذا تبعا لتعاقب المصالح والمنافسات بين الدول.فقد كان الحوض المتوسط مهدًا للحضارات وملتقى الديانات، فقد كانت بلاد جنوب البحر المتوسط في التاريخ القديم بحكم موقعها الجغرافي محل أطماع الدول الأوربية على مرّ التاريخ[1] وهذا استنادا إلى التخطيط الاستعماري وإلى رغبة القوى الاستعمارية في إيجاد منطقة بحرية تتوافر على الثروات.وهذا ما جعل حوض المتوسط بؤرة الاهتمام العالمي.لأنه ممرّ حيوي بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، لذلك اشتد الصراع عليه خلال فترة الحرب الباردة وسارعت الدول الأوربية المطلة على حوض المتوسط من أجل إقامة علاقات أوربية متوسطية.وهذا تبعا لوزن الدولة في المستقبل وما يرتبط أساسا بحجم ما تملكه من مقومات وإمكانيات لعناصر القوة للوحدة القومية والتي تؤثر في طبيعة الخيارات الإستراتيجية في سياستها الإقليمية والأمر يتطلب نخب فاعلة في دائرة صنع القرار في المحيط الإقليمي والقدرة على الاستغلال الأمثل للإمكانيات والمقومات التي تشكل الهدف الرئيسي للسياسة الإقليمية في المتوسط والعناصر الغير المادية والتي تتمثل في المقومات المجتمعية التي تعكس بنية البيئة الداخلية للدولة بما تحويه من مجموعات سكانية ومقاطعات وقيم اجتماعية وثقافية وحضارية وتاريخية ودور هذه القيم والمؤسسات في زيادة ما يتمتع به المتوسط من جاذبية، ويساعدها على نفوذ إقليميا وعالميا، وتزيد قدرتها بوضع جدول الأعمال السياسية والعالمية إن كان هذا ضروريا، إلا أنه لا يكفي فالأمر يتطلب وجود قيادة ونخب فاعلة في دائرة صنع القرار لها نفوذ واضح وإدراك لطبيعة دور الدول في ضرورة إنشاء نظام إقليمي والقدرة على الاستغلال الأمثل لتلك الإمكانيات لخدمة الأهداف والتصورات المحددة.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.2009.ص11.

المبحث الأول: أهميــة حوض المتوســط:

تعود أهمية البحر المتوسط إلى كونه ممرّ الذي تمر من خلاله الطرق الرئيسية للنقل البحري للأقطار العربية ويعتبر شريان للاقتصاد القومي، وتقع على سواحله نهايات خطوط نقل، النفط إلى أوربا، وله أهمية كبيرة للكيان الصهيوني، وتسمح طبيعة مسرح البحر المتوسط باستخدام جميع أنواع الأسلحة البحرية في جميع فصول السنة[1] وتعتبر بؤرة البحر المتوسط إشعاع حضاري، ونجح في أن يكون وحدة اقتصادية في عهد الفينيقيين كما يمكن أن يكون وحدة سياسية في عهد الإمبراطورية الرومانية وذلك على اختلاف طبيعة الأقاليم[2] فالصراع حول البحر المتوسط عبر المرحلة القديمة اليونانية الرومانية ثم أثناء الحروب الصليبية، ثم الحديثة الاستعمارية التحررية، صراع قديم لا تزال جذوره متأصلة في اللاوعي الحضاري حول البحر المتوسط، لهذا فشل تعثر الحوار الأوربي ـ العربي ـ وكذا ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية إلى ردّ فعل سريع من قبل الاتحاد الأوربي من خلال الاهتمام الأكثر بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كل هذا أدى إلى بروز منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية على جميع المستويات الجيو سياسي والاقتصادي والحضاري، وكذلك محطّ الأطماع القوى الاستعمارية الأوربية والأمريكية خالصة مع زوال القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة فالبحر المتوسط محور رئيسي من محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة[3] يقول: محمد أمين الحسيني " ... إن البحر المتوسط الذي لا يدانيه بحر آخر في موقعه الجغرافي والحربي الممتاز وفي ثرواته العظيمة وتجارته الواسعة، زاد من نشاط انجلترا وشرعت في تحقيق مطامحها على الأقطار والشواطئ التي تملك العرب أكثر .من جبل طارق إلى الإسكندرية[4]

[1] صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.ط1 .2000. .ص316.
[2] يسري الجوهري،جغرافية البحر المتوسط. القاهرة: شركة عبد رأفت للطباعة والنشر.1984 .ص05.
[3] عبد القادر رزيق المخادمي ،الاتحاد من أجل المتوسط. مرجع سبق ذكره .ص 12.
[4] محمد أمين الحسيني،حقائق عن فلسطين. القاهرة: مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين .1954.ص127.

المطلب الأول: الأهمية الجيو سياسية للبحر المتوسط:

على الرغم من أن البحر المتوسط يمثل فقط 0.6 % من مساحة البحار والمحيطات إلا أنه وبحكم موقعه الفريد يتبوأ مكانة بالغة الأهمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة

وعرف البحر المتوسط عدة أسماء ، هو البحر الذي يتوسط القارات الثلاث ، إفريقيا ، أوربا ، آسيا أو البحر الذي يتوسط الأرض (العالم القديم) فسماه الرومان " **ماره نوسترم** " ومعناه بحرنا ، أي بحر الروم ، وفي اللغات الأوربية يسمى البحر المتوسط لأنه يتوسط ثلاث قارات، وفي الكتاب المقدّس " البحر الكبير "أما بالعبرية الحديثة فيسمى بـ **"هيام هاتي خون"** ومعناه البحر المتوسط ، ويطلق عليه الأتراك اسم" **أكد ينز"** وتعني البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه .

أما العرب قديما أطلقوا كُنْيَة " **البحر الشامي** " أو" **البحر الرومي** " في حين كان يسمى الحوض الغربي للبحر ببحر المغرب ويبدوا أن الاسم العربي هو مزيج بين الاسم التركي مع الاسم الأوربي.[1]

ويعتبر البحر المتوسط من أهم البحار القارية ، حيث يطوّقه اليابس من جميع الجهات و لا يسمح له بالاتصال بالبحار المفتوحة سوى عن طريق ممرّ ضيق أطلق عليه اسم مضيق جبل طارق ، يقع بين جنوب أوربا ، وشمال إفريقيا وغرب آسيا[2] وأتت تسميته من كونه يقع وسط الأرض ، فأوربا تقع في الشمال وآسيا في الشرق وإفريقيا في الجنوب ويربط مضيق **الدّردنيل** البحر المتوسط ببحر **مرمره والبوسفور** ، والبحر الأسود ، وفي الجنوب الشرقي تفصل قناة السويس البحر المتوسط عن البحر الأحمر[3] وينقسم البحر المتوسط ظاهريا إلى قسمين غير متساويين ، حيث يفصلهما منطقة ضحلة تمتد من تونس إلى صِقلية ومن ثم إلى إيطاليا والقسم الغربي من هذا البحر أوالحوض الغربي في شكل مثلث

الجيو سياسي ، الجيو بوليتيك ، الجغرافية السياسية : هي السياسة الوطنية المتأثرة بالوسط الطبيعي ، أي علم يبحث فيه بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات ويهدف إلى تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية للتعبير عن جغرافية العلاقات السياسية ، كما تهتم بدراسة تأثير الموقع الجغرافي في أوضاع الشعب ومواقعه وبالأخص في السلوك الدبلوماسي للدولة .

[1] عبد العزيز محسن عبد الرحيم ، الشرق الأوسط في إستراتيجية الدولية . معهد دهوك للثقافة العامة ، عن موقع :
يوم التصفح : 01/02/2011 www.dige. Info / gatar

[2] يسري الجوهري، مرجع سبق ذكره ص 09 .
[3] عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط . مرجع سبق ذكره ص 16

قاعدته في شمال إفريقيا وقمته في خليج جنوه وهو في وضعه يختلف من حيث الاتساع كما يختلف من حيث التكوين عن الحوض الشرقي الذي يشمل البحر الأدرياتيكي وبحر إيجه[1] وهو جزء من البحر المتوسط يقع شمال جزيرة كريت ويحده شمالا وغربا شواطئ اليونان وشرقا الشاطئ التركي [2] وتبلغ مساحة البحر المتوسط حوالي 2.510.000 كلم^2 وتبلغ مساحة البحر الأسود ، الذي يعتبره الكثيرون جزءا من البحر الأبيض المتوسط (448.000 كلم^2) ، إن الكثير من أذرع البحر المتوسط كبير إلى درجة يمكن أن تكون الذراع الواحدة منها بحرا.[3]

[1] يسري الجوهري، مرجع سبق ذكره ص09
[2] صليحة علي صداقة،النظام القانوني لحماية البيئة البحرية من التلوث . بنغازي : دار الكتب الوطنية .ط1 ، ص 1996 ، ص 30
[3] عبد القادر رزيق المخادمي . مرجع سبق ذكره .ص 16

الخريطة 1: التقسيم الجغرافي لحوض البحر الابيض المتوسط

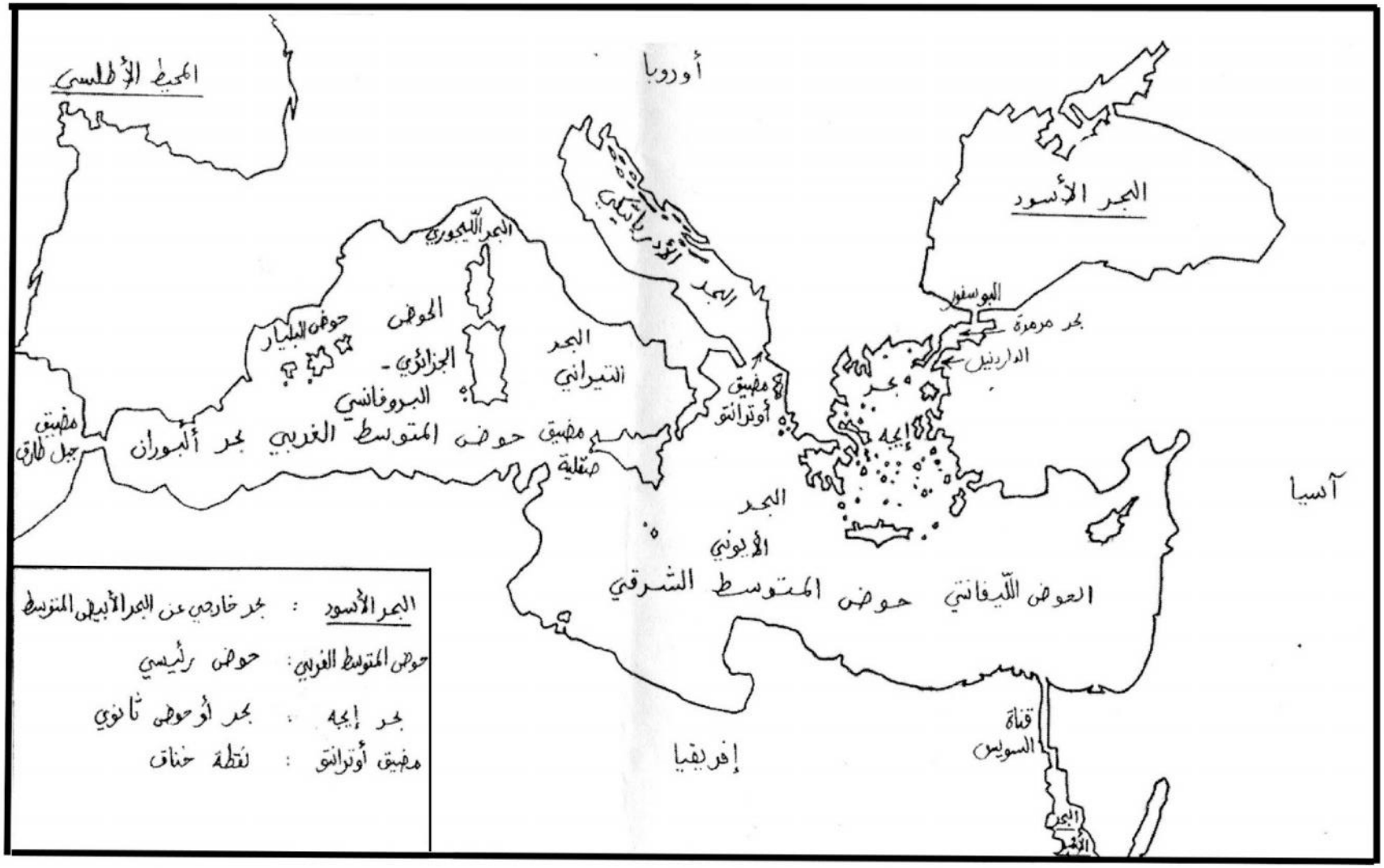

إن طول السواحل المتوسطية التي تبلغ 3700 كلم وعرضها 1930 كلم متعدد خلجانها وتدخلاتها مع البحار تتعمق في داخل القارة الأوربية يساعد في تمركزه ونشاطه حماية السفن والأساطيل البحرية إضافة إلى اتصاله بالمحيط الأطلسي ، كما أن انتشار عدد كبير من الجزر ذات الموقع الاستراتيجي من حيث مواقعها وتباعدها الجغرافي عن بعضها البعض بحيث يجعلها قابلة للتحكم في مسار السفن والأحواض والمضائق والممرات والقدرة على المراقبة وهذه الجزر هي قبرص ، صقلية ، سردينيا كورسيكا .

إن البحر المتوسط يشكل مدخلا للمنطقة الخليج العربي ، كما في ذلك إيران ذات الثروة النفطية الهامة للدول الكبرى في العالم حيث تؤمن لأمريكا 12 % وأوربا 60 % واليابان 75 % وأصبحت حاليا تؤمن للصين نسبة عالية من احتياجاتها النفطية ، التي تستعين هذه الدول بجميع أدْرع التحكم ومن ضمنها الاقتصادية، السياسية والعسكرية وهذا يتطلب تواجدا عسكريا دائما في منطقة الخليج أما قواعد إمداده وتأمينه وقياداته فهي مازالت في البحر المتوسط مما لا تضطر الدول والحكومات المطلة على الحوض إلى امتلاك قوات بحرية لتأمين أمنها وسلامة أراضيها الأمر الذي يؤكد الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط[1] ويعترف علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية أن حوض البحر المتوسط يمثل وحدة حقيقية وأن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي وإلى جانب ذلك كله فإن حوض المتوسط يعرف مناطق يرتفع فيها سطح الأرض تحت الماء بحيث تكون مياه البحر ضحلة أي أنها لا تكفي يكون صالحة كمراس بحرية ، كما يعد البحر المتوسط طريق إلى المحيط الهندي بالنسبة إلى روسيا[2] إن التقارب والتواصل بين مناطق حوض البحر المتوسط جعلها مناطق إشعاع حضاري وهذا كان عبر التاريخ الطويل للبشرية .

إن سهولة التواصل والتحاور والتقارب أنتج عدة حضارات متعاقبة ومتنوعة في عناصر ومكونات الخريطة الثقافية لحوض المتوسط واختلاف الشعوب والدول المكونة لهذه المنطقة من العالم التي كانت تأتينا من على ضفاف هذا البحر.

إن المناخ المعتدل الذي يطبع هذه المنطقة[3]، حيث يبلغ متوسط الحرارة على سطح البحر الأبيض المتوسط حوالي 16 º وتتباين درجة المياه بشكل بسيط في الأعماق الوسطى

---

[1] أحمد الحلواني ،أمن البحر الأبيض المتوسط و الآفاق المستقبلية من وجهة النظر الغربية.ملتقى دولي. قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية . أفريل 2008 .

[2] Lucy Dumas, les lieux de la méditerranée : présentation géographique, Paris : fondation pour les études de défense national.1992.p11.

[3] Tatyana Tolstay ,our century and the next one, time magazine 1996.

وقرب قاع البحر[1] وتأتي معظم مياه البحر من المحيط الأطلسي والبحر الأسود، كما تصبّ عدة أنهار كبرى تشمل نهر **"إيبرو"** الاسباني ونهر " **البو"** الايطالي ونهر **"الرّون"** الفرنسي[2] وهذا ما جعل المنطقة تستهوي الحركة السياحية العالمية ، فبعض الإحصائيات تشير إلى أن يبلغ عدد السيّاح حتى سنة 2025 إلى 350 مليون سائح وهذا عدد هائل لا تضاهيه أي منطقة في العالم كما يمكن أن نتصور تلك الفوائد الاقتصادية والثقافية التي تجنيها المنطقة من وراء الحركة السياحية المزدهرة[3].

يعتبر حوض البحر المتوسط أكثر ملوحة من مياه المحيط الأطلسي ويفتقر البحر المتوسط لظاهرة المدّ والجزر، فيأتي تيار بحري قوي من البحر الأسود كما يأتي تيار آخر من المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق وفي أيام الملاحة الشراعية يصعب على القوارب والمراكب الوصول من المحيط الأطلسي إلى البحر الأبيض المتوسط ويوجد تحت هذا التيار السطحي تيار بحري أعمق يتألف من مياه مالحة كثيفة تجري من البحر المتوسط نحو المحيط الأطلسي.[4] وباعتبار البحر المتوسط مهداً للحضارات يجسّد داخله جديلة الوحدة والتنوع السلام والحرب الانفتاح والانغلاق الحوار والصدام وذلك على مستوى مختلف التفاعلات التاريخية، الدينية، الثقافية، السياسية والدولية وهنا يقول:**" فرنان بروديل"**في وصفه للبحر المتوسط ليس فضاء بل فضاءات ، ليس حضارة بل حضارات متداخلة ومتشابكة[5] ويرى **" ييف لاكوست"** إن هذا الكل المكون من البحر والبلدان التي تحيط به سيكون نطاقا أو مكانا للعديد من المجابهات الكبرى، حيث هناك مواجهة بين شمال وجنوب البحر المتوسط ويقول أيضا " إنه البحر المعروف دوليا لأسباب سياسية بالغة الأهمية إذ تشكل مركز صدام الحضارات[6] وذهب **"مورتن كابلن" (Mortan Kaplan)** إلى القول **"إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط فالربع الشمالي منها(أوربا الغربية)** يحتوى أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية والربع

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط.مرجع سبق ذكره.ص19.

[2] المرجع نفسه.ص19.

[3] Tatyana Tolstay , op . cit .

[4] عبد القادر رزيق المخادمي. مرجع سبق ذكره.ص20.

[5] عبد العزيز محسن عبد الرحيم . مرجع سبق ذكره.

[6] صلاح نيوف، البحر المتوسط جيوبوليتيك . قراءة في كتاب ييف لاكوست في موقع: www.elaph.com .elaph.web/ eleap يوم التصفح:2011/02/01

الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة تمتلك مصادر واسعة ورخيصة للطاقة يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضرورية للصحة الاقتصادية والسياسية للربع الشمالي الغربي، ويحتوى الربع الشمالي الشرقي على المنطقة السوفياتية من أوربا بما فيها روسيا الأوربية وأوربا الشرقية وذلك بالإضافة إلى روسيا الآسيوية . وهذا الربع يشمل معظم ما أطلق عليه ماكيندر (Makinder) قلب الأرض،وقد نظر ماكيندر إلى العالم القديم بوصفه قارة واحدة ذات ثلاثة أقسام متلاصقة يتوسطها البحر الأبيض المتوسط وتضم ثلثي مساحة اليابسة وأطلق عليها الجزيرة العالمية[1]. ويقول "جون كريستوف روفين" لا يوجد مكان أخر في العالم فيه التعارض بين الشمال والجنوب حاد وقريب كما في المتوسط، إذن أضحى البحر الأبيض المتوسط منطقة توترات سياسية اقتصادية اجتماعية خطيرة كمشاكل الهجرة والمخدرات، الإرهاب والتلوث[2].

لكن عند الأخذ بالمعيار الإستراتيجي لتعريف الدول المتوسطية والذي يقول وجود مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية المختلفة تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية(بتعريفها الجغرافي) وتعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط يمكنها أن تشمل ليس فقط البحر الأسود فإيران ضمن الدول المتوسطية إذا أخذنا بالمعيار الإستراتيجي[3]. ازدادت الأهمية الجيو إستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث انتهى الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي بزعامة كل من الإتحاد السفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وانتقل إلى ما يسمى بصراع شمال- جنوب وبدأ الاهتمام المتبادل بين الإتحاد الأوربي في الشمال وبلدان الجنوب .

[1] خير الدين العايب،الأمن في حوض البحر المتوسط .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 1994-1995 ص 20.

[2] مصطفى بخوش،حوض البحر الأبيض المتوسط يعد نهاية الحرب الباردة. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.2006 ص 49.

[3] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطية مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع العلاقات الدولية . جامعة الجزائر 2000-2001 ص 16.

الخريطة رقم 6 : الوحدات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط

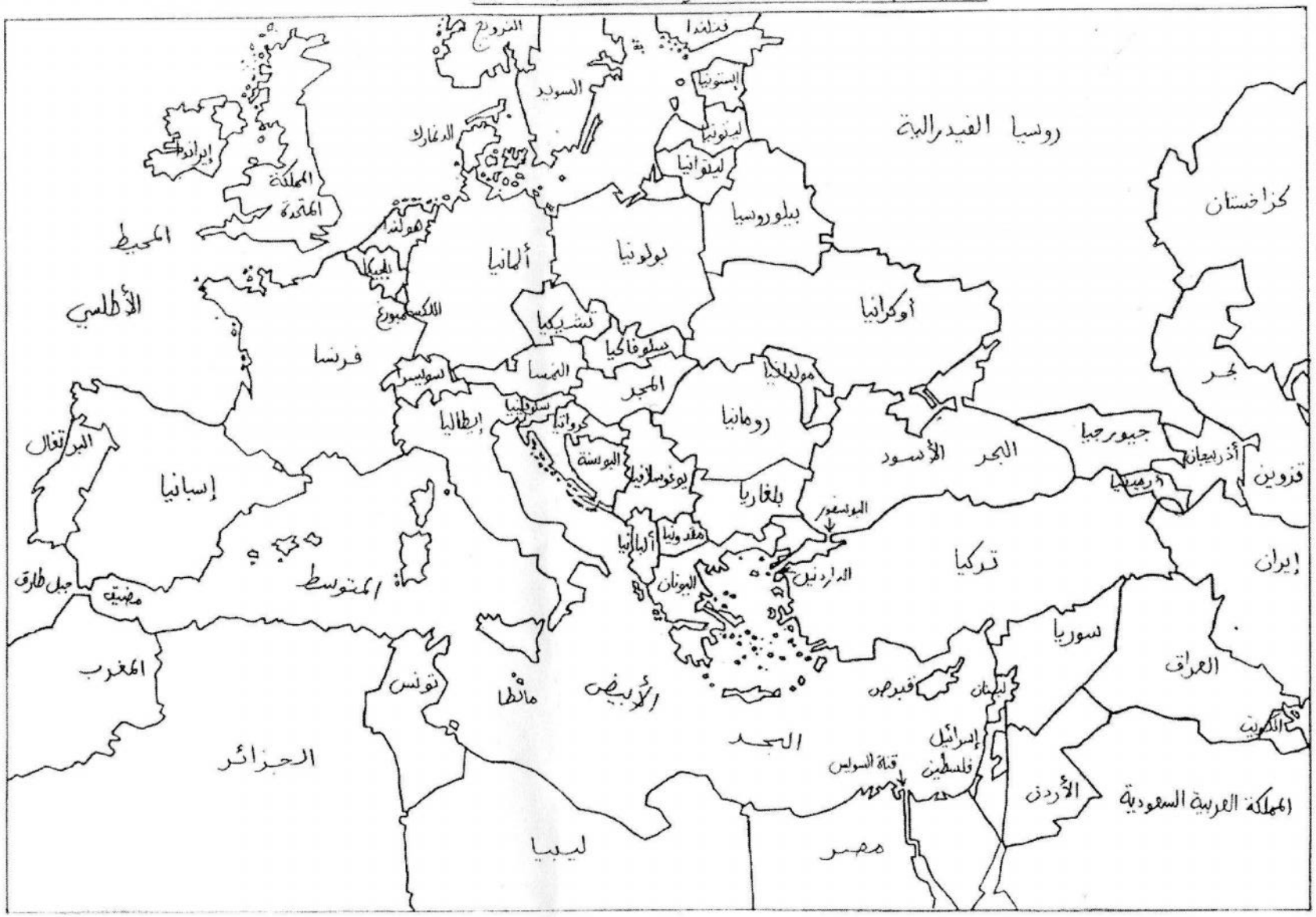

المطـــلب الثانـــي: الأهمـــية الاقتصادية لحوض البحر الأبيـــض المـــتوسط:

يشكل الموقع المتميز لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، محور تلاقي أربعة أبعاد جيو إستراتيجية واسعة ومترابطة بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوربية شمالا، فالبعد الإفريقي جنوبا، والبعد الغربي والشرقي أوسطي شرقا وامتداداته الأسيوية والبعد الأطلسي غربا وامتداداته إلى أمريكا الجنوبية وعلى ضوء هذه الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، تقوم التفاعلات بين طرفين أساسيين هما دول الضفة الشمالية للمتوسط متمثلة في المجموعة الأوربية كتكتل إقليمي ودول جنوب المتوسط في علاقات مبينة على المنطق النفعي[1]

- بيدا أن الحركة الاستعمارية والديناميكية التي ولدتها بداية من أوائل القرن التاسع عشر أدت إلى عودة اهتمام الدول الكبرى الديناميكية التي ولدتها بداية من أوائل القرن التاسع عشر أدت إلى عودة اهتمام الدول الكبرى لحوض المتوسط كونه الطريق الأقرب إلى مستعمرات فرنسا وبريطانيا في إفريقيا وآسيا، هذا التعاون الاستعماري كان وراء شق قناة السّويس في 1869التي تربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر وهذا يعني في نهاية المطاف اختصار طريق البحر الذي كان يدور حول القارة الإفريقية في رأس الرجاء الصالح واستعادة البحر المتوسط أهميته كمنطقة عبور أساسية بين أوربا والقارتين إفريقيا وآسيا[2] ويعرف عن المنطقة في النشاط التجاري الدولي أنها مخزن للموارد الرئيسية التي هي شريان اقتصاديات القوى الكبرى، فإلى جانب الموارد الطاقوية التي تحتوي عليها منطقة الشرق الأوسط، فإن هناك موارد أخرى كانت أحد الأسباب في تطور اقتصاديات الدول الأوربية الواقعة على الضّفّة الشمالية من الحوض التي تستورد النفط والغاز، الفوسفات، الحديد من المغرب والجزائر هذه الدول تتحكم وحدها في 2/3 من ثروات المنطقة[3]

تعتبر منطقة جنوب المتوسط امتدادا للفضاء الأوربي بجميع أبعاده وخاصة الأمنية والاقتصادية لأن اغلب دول هذه المنطقة، كانت مستعمرات أوروبية، ففي الوقت الذي كانت فيه كلا من مصر، قبرص، مالطا، فلسطين والخليج العربي تحت السيطرة البريطانية، انفردت فرنسا وإيطاليا بدول المغرب العربي وبذلك ازداد الإدراك الأوربي

[1] سمير صارم، أروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة .دمشق: دار الفكر.ط 2000.ص 171
[2] أحمد كاتب. مرجع سبق ذكره. ص 21
[3] خير الدين العايب.. مرجع سبق ذكره. ص24

رسوخ فكرة التبعية لمنطقة جنوب المتوسط والتصدي لأي منافسة قد تؤثر على النفوذ في هذا الفضاء ولم تكن أهمية جنوب المتوسط وليدة الظروف التاريخية فقط وإنما ترجع بالدرجة الأولى إلى ما تزخر به هذه الدول من ثروات طبيعية وجغرافية حيث نجد أن ما يقارب 42% من الاحتياط العالمي للغاز الطبيعي، يتمركز بالضفة الجنوبية للمتوسط موزعة بين كل من الجزائر، ليبيا، تونس إضافة إلى البترول، الحديد، والفوسفات. ويعتبر الشريط البحري للمتوسط ممرّا رئيسيا ننقل المحروقات إلى أوربا والو.م.أ حيث أن 65 % من واردات النفط والغاز الأوربية تمر عبر هذه الممرات[1]ومع العلم أن احتياطي النفط والغاز في المنطقة العربية جنوب البحر المتوسط مقارنة مع الاحتياطي العالمي كما قدّره الإحصائيون سنة 1994، يبلغ نسبة 60 % بالنسبة للأولى و20 % بالنسبة للثانية وتمثل نحو25 % من إجمالي التجارة الخارجية لهذه البلاد على أن التجارة داخل الحوض المتوسط، تخص الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا، وتمثل المبادلات الأوروبية العربية نحو ثلث تجارة حوض المتوسط وتشمل المقام الأول النفط والغاز[2]

ومن جهة تعتبر دول الضفة الجنوبية للمتوسط سوقا كبيرا سواء للسلع الاستهلاكية أو للخدمات بتعداد سكاني يقارب 187 مليون نسمة[3]

قدر في الثمانينيات من القرن 20 أن البحر المتوسط ينقل يوميا عبر مياهه أربعة مليون طن، كما يقدر عدد السفن المارة فيه يوميا التي تزيد حمولتها على مئة مليون طن بنحو 2500 سفينة تجارية وحوالي 500 سفينة صيد[4] ويعتبر صيد السمك التجاري على نطاق واسع قليل الأهمية في البحر الأبيض المتوسط(la méditerranée) لكنه يبقى مصدرا هاما لإطعام السكان في المنطقة، كما يستخدم البحر الأبيض المتوسط بوصفه طريق مهما يربط أوروبا بالشرق الأوسط وأسيا فتستخدم السفن قناة السويس طريقا بين البحرين المتوسط والأحمر[5]

---

[1] العجال أعجال، محمد أمين، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية السياسة و الإعلام. 2005، ص 86.

[2] GEORGES MUTIN , LES HYDROCARBURES DU MONDE ARABE UNE RISHESSE ANEGALEMENT REPARTIE IN DIEM DOSSIER DES IMAGES ECONOMIQUES DU MONDE ANDRE GAMBLIN.MAGHRED-MOYEN-ORIENT,.MUTATIANS PARIS :SEDEA 1995 P 295.

[3] EUROSTAT STATISTICAL BOOKS 2009 EDUTION.

[4] أحمد كاتب. مرجع سبق ذكره ص 22.

[5] عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط .مرجع سبق ذكره.ص 21.

إن عامل التفاوت في جميع المستويات بين ضفتي المتوسط يجعل علاقة التبعية هي الصفة التي تربط دول الجنوب بنظيرتها في الشمال على أساس أن الإتحاد الأوروبي هو المؤهل لمساعدة دول الجنوب المتوسط على تنمية اقتصاديتها وتطويرها بحكم التقارب التاريخي والجغرافي بينها ثم المصالح الاقتصادية المشتركة وهو ما تجعل أوروبا بعدا إستراتيجيا لا يمكن الاستغناء عنه حاضرا أو مستقبلا، وتظهر حاجة الدول الجنوبية لأوروبا من خلال الاستفادة من المساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبية والشعبية إلى تأهيل العمالة وإستراتيجيات تسيير المؤسسات والرغبة في الارتباط بقوة اقتصادية إقليمية لها مكانتها على المستوى الدولي[1].

[1] السيد ياسين، البحر الأبيض المتوسط بإعتباره منطقة إستراتيجية .محاضرة لمؤتمر إستراتيجيات متوسطية. مركز البحوث البحر الأبيض المتوسط من موقع http//www.ramse s2.mmsl vinn-aix.fr

خريطة 3 : التبادلات الطاقوية في الحوض المتوسط

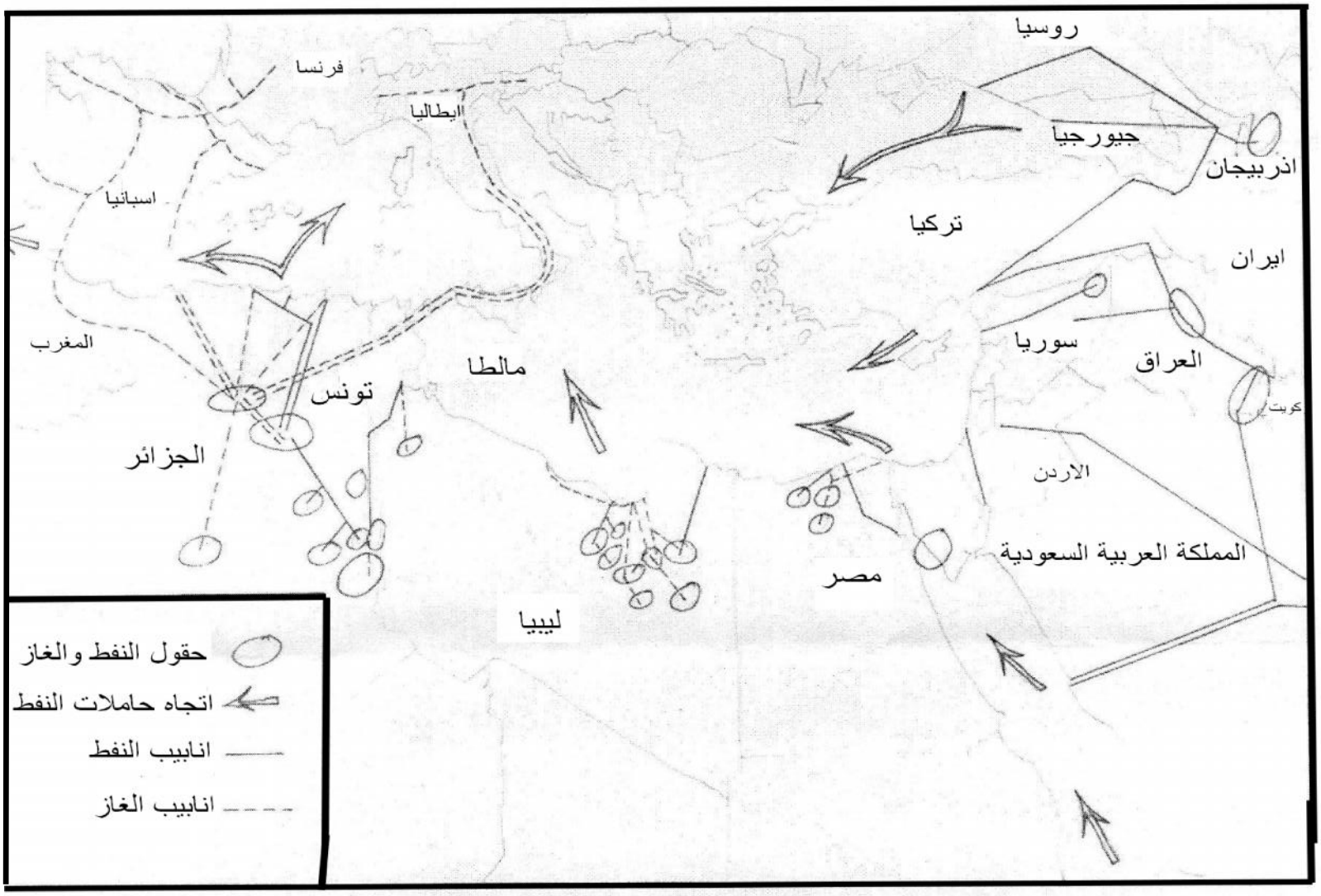

المطلـــب الثـــالث: الأهـمية الحضـــارية لحـوض البحـــر المتـــوسط:

يعتبر حوض البحر المتوسط ملتقى الثقافات ومحبط الأنبياء و الديانات الثلاث اليهودية، النصرانية، والإسلام فكان منذ فجر التاريخ مرتعا للإنسان وممرا للهجرات ومهدا للحضارة الإنسانية، فقد نمت وترعرعت على ضفافه حضارات شتى، من الحضارة الفرعونية في مصر إلى حضارة الإغريق في اليونان مرورا بالحضارة الرومانية، فالحضارة العربية والإسلامية وصولا إلى الحضارة الأوروبية الغربية الحديثة[1]، وبالمثل كانت علاقات الرومان البحرية والسياسية في البحر المتوسط الركيزة التي مكنتها من امتداد نفوذها إلى أوروبا الغربية وكذلك سعت ممالك العراق القديم والفرس للوصول إلى واجهة البحر المتوسط في فينيقيا لغرض السيطرة على طريق التجارة الرئيسي برّا وسط آسيا وهضابها الغربية، وبحرا البحر المتوسط وبالمثل كانت الدول الإسلامية في دمشق وبغداد والقاهرة قوى مرتبطة بعالم البحر المتوسط شريان الاتصال الحضاري والاقتصادي في العالم[2]. تحتضن الأصول الحضارية للبحر المتوسط الأنبياء والفلاسفة وصراع قرطا جنة وروما والقسطنطينية ومعارك سلامين والحروب الصليبية ولا يزال البحر المتوسط يعرف إلى اليوم حضارات تاريخية، حيث يزدهر الإسلام في شرقه وجنوبه والكاثوليكية في شماله ومما لا شك فيه أن أعظم تأثير ارتبط البحر الأبيض المتوسط الحضاري وظل حيّا متميز إلى اليوم وهو تأثير العرب المسلمين إذ استطاعوا تحت راية الإسلام أن يكونوا ما سمّاه "ماكيندر" الإمبراطورية العالمية الأولى.[3]

لكن الحضارتان اللتان تركتا بصماتهما في منطقة البحر المتوسط هما الحضارة العربية الإسلامية التي تمثل الدين الإسلامي جوهر وأساس ثقافة الأمة العربية، وما يميز الساحة اللغوية والدينية في البلاد العربية المتوسطية بتعدد المذاهب والتيارات الإسلامية، والحضارة الأوربية المسيحية. وفي هذا الصدد يرى "فرنان بروديل" أن ليس الحضاريتين السابقتين الذكر هما اللتان تؤثران في الفضاء المتوسطي بل يضيف إليهما حضارة أخرى وهي المسيحية الأرثودوكسية.[4]

---

[1] العلالي صادق،العلاقات الثقافية الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2006.ص 20 .
[2] صليحة علي صداقة. مرجع سبق ذكره.ص 35.
[3] خير الدين العايب. مرجع سبق ذكره.ص26 .
[4] Fernand Braudel. La Méditerranée l'espace et l'histoire. Paris : Flammarion 1986. P159.

تقع الحضارة العربية جنوب المتوسط وتمتد إلى شبه الجزيرة العربية وهي تستمد عراقتها من التراث الثقافي والحضاري العربي الإسلامي الضارب جذوره في الأعماق. أما الدول العربية المتوسطية فهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين التاريخية، لبنان، الأردن، سوريا، هذه البلاد استوطنتها منذ القديم شعوبا متعددة الأعراق، فبلاد الشام سكنها العرب والفينيقيون، ومصر عمَرها المصريون القدامى (الفراعنة) أما الأمازيغ فقد استوطنوا بلاد المغرب العربي.[1]

لا شك أن الإشكاليات الثقافية في البلاد العربية لا تنفصل عن حالة الركون الفكري والتخلف الحضاري والتدهور الاقتصادي الذي أطبق على العالم العربي والإسلامي منذ قرون. وفي هذا السياق فإن تقارير المنظمات الدولية المتخصصة تعبر أحسن تعبير على هذا الركود[2]، حيث ينشر تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002 إلى أن معدلات التنمية في البلدان العربية المتوسطية لعام 1999 يتراوح بين 10,8 % في الأردن و 52 % في مصر وما يعادل أكثر من 41 مليون أمَي. كما تشير مخرجات البحث العربي (لأوراق المنظورة في المجلات الدولية) للفترة 1990-1995 للبلدان العربية مجتمعة إلى عدد 34594 ورقة منها 12072بمصر، 1832 بتونس. 2418 للمغرب، 1472 للأردن، 1431 للجزائر، 348 بليبيا، 471 بسوريا و 500 بلبنان.[3]

يؤكد بول فاليري أن الحضارة الأوربية الحديثة وليدة المسيحية في المجال الأخلاقي والديني، والقانون الروماني في مجال الحقوق السياسية والسياسة الدولية، والتقليد الإغريقي في حقل الفكر والفنون.

ويضيف **روجي غارودي** إلى التراث والعلوم العربية التي نشأت وتطورت في بغداد والأندلس، حيث يقول: أننا ندين للعلم العربي بأهم كلياتنا الطبية وفي مقدمتها كلية مونبولييه.[4]

إن جوهر الحضارة العربية هو حقوق الإنسان وجوهرها الأساسي هو الديمقراطية، الحرية، المساواة، والحق في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وما يلازمها من مؤسسات. إن المبدأ الأساسي والأخلاقي للحضارة الأوربية هو السعي إلى المصلحة وإلى التأثير فتظهر النفعية على أنها أحيانا مثالية وأحيانا واقعية، فليس هناك أصدقاء دائمون، إنما

[1] أحمد بن نعمان،الهوية الوطنية (حقائق ومغالطات). الجزائر: دار الأمة 1996.ص 89
[2] المرجع نفسه.ص89
[3] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002.
[4] الفيومي، محمد إبراهيم، إشكالية التحدي الحضاري بين الإسلام والغرب. القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2006.ص ص 57-58.

هناك مصلحة دائمة[1]، وهناك ثلاث حضارات هي "المسيحية" الرومانية الكاثوليكية ومقرها روما، مع امتداداتها إلى أمريكا اللاتينية والعالم البروتيستاني المنشق عنها في القرن 16. المسيحية الشرقية الأرثوذوكسية ذات الصبغة الإغريقية والتي انتقل مركزها من القسطنطينية عند فتحها على يد الأتراك سنة 1453م إلى موسكو، روما الثالثة.[2]

ومن جهة ثانية تزداد أهمية السوق في السياسة الدولية وفي المجتمعات الغربية حيث أصبحت الصناعات الثقافية من صميم اهتمامات هذه الدول، هذه الأخيرة تدر أرباحا تقدر بالمليارات، بالإضافة لما لها من تأثيرات سياسية وثقافية كبيرة، إن الغرب لا يرى في التجارة مجرد نشاط تجاري لكن يرى فيها قناة للاتصال وتبادل الآراء والأفكار والقيم. كما أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج الثقافي وتوزيعه قد جعل من هذه السلع منتجات شيقة وجذابة ومنافسة.[3]

يعد حوض البحر المتوسط مسرحا للعديد من الصراعات والحروب سواء على الضفة الشمالية أو الضفة الجنوبية، كالصراع بين دول المحور (ألمانيا - إيطاليا) والحلفاء (الولايات المتحدة – بريطانيا – فرنسا) أثناء الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة دار الصراع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. وهذه الصراعات والنزاعات أدت إلى توسيع الهوة بين ضفتي البحر المتوسط بين ضفة شمالية متقدمة وجنوبية متخلفة وتابعة، ومطبقة أو محاولة الأولى الهيمنة على هذه الأخيرة، كما تحاول الضفة الجنوبية جعل منطقة البحر المتوسط بعيدة عن مطامع الدول الكبرى وحساباتها المصلحية الضيقة.

[1] جوماجيه، الحضارة الغربية، جوهرها وملامحها وتأثيراتها. مجلة السياسة الدودلية، العدد 149. جويلية 2002. ص ص 69-71.
[2] أحمد الكاتب. مرجع سبق ذكره ص24.
[3] جوماجيه، الحضارة الغربية، جوهرها وملامحها تأثيراتها. مرجع سبق ذكره.ص71.

المبحث الثاني: بيئة النظام الإقليمي في المتوسط:

يعد النظام الإقليمي مجال التفاعل الذي تتمحور حوله الدراسة، هو بذلك نظام يتألف من عدد الوحدات المتفاعلة مع بعضها البعض على نحو ينتج مجموعة من السلوكيات المنتظمة التي تولد نمطا سلوكيا يميز التفاعل بينها مع تفاعلها مع بيئتها، وهذا النمط بدوره يتأثر بمعطيات البيئة التي يعمل فيها النظام. وفي هذه الحالة تنقسم البيئة إلى ثلاثة مستويات:

- مستوى داخلي: يتألف من قدرات قوة الدول ماديا ومعنويا.
- مستوى محيطي: يتألف من القوة المحيطة.
- مستوى دولي: يتألف من القوة الدولية، وتتمتع بأهمية عظمى، دون إغفال المستويين الآخرين في فهم تفاعل النظام مع القوى الدولية.[1]

وعلى الجانب الجنوبي من المتوسط تم تأسيس جامعة الدول العربية في 1945 ومهما تكن الأسباب والعامل والأهداف التي أدت إلى ذلك، فقد حاولت الأنظمة العربية بعد ذلك تخليص فلسطين من الاحتلال الصهيوني (1948) من خلال مجابهة إسرائيل عسكريا، فتوالت الهزائم العربية، وتمكن الكيان الصهيوني من احتلال أراضي أخرى ولا زالت تحت السيطرة حتى الآن. في ظل الضعف العربي والدعم الأمريكي والعربي لإسرائيل، لم تتمكن من استرجاع حقوقها المهضومة، فانتهجت القيادة العربية خيار السلام مع إسرائيل، فأخرجت مصر من الصراع العربي لإسرائيل عبر اتفاقية "كامبد ديفيد" 1979. ثم تبعتها منظمة التحرير الفلسطينية في 1991 و 1993 عبر اتفاقيات مدريد وأوسلو. ثم الأردن 1994 عبر اتفاقية وادي عربة. وبعد انهيار نظام الثنائية القطبية وتفكك الإتحاد السفياتي، برز الانقسام جليا في النظام الإقليمي العربي، فظهر إتحاد المغرب العربي ككتلة سياسية واحدة 1989 غير أن هذا الإتحاد لم يكتب له النجاح نظرا لاختلاف الحكام في البلدان المغاربية.[2]

بالإضافة إلى نزاع الصحراء الغربية، لم تعد الأنظمة العربية قادرة على الفكاك من قوة الجذب للعملاق الأمريكي المتربع على قمة النظام العالمي الجديد، بعدما كانت تجد ضالتها في المناورة من خلال منظمة عدم الانحياز طيلة فترة الحرب الباردة. على

[1] إيمان أحمد رجب،النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ط1. 2010.ص36

[2] الفيومي، محمد إبراهيم. مرجع سبق ذكره. ص59.

الجانب الشمالي، اتجهت الدول الأوربية نحو مزيد من التكامل منذ تأسيس الجماعة الأوربية للحديد والصلب سنة 1952 مرورا بمعاهدة ماستريخت في 1992 أين تم تشكيل الإتحاد الأوربي ككتلة اقتصادية وسياسية واحدة وموحدة، وهو يضم في عضويته حتى الآن 27 دولة أوربية وهي تسير نحو الاندماج الكلي من خلال توحيد سياسته الخارجية والدفاعية الأمنية.[1]

ويمكن تحديد البيئة الخارجية للنظام الإقليمي من خلال توزيع القوة في هيكل النظام الدولي. حيث كلما اتجه هيكل النظام إلى التعددية زادت حرية حركة النظم الإقليمية وتوافرت فرصة التواصل أو الانقطاع عن النظام الدولي، لكن دون نفي خضوعها إلى إحدى القوى العظمى، ولابد من توافر النظام الإقليمي على إدراك هيكل النظام الدولي وما يوفره فرص للحركة واحتمال تعرضه للاختراق. وعدم الاستقرار. ومع أحداث 11 سبتمبر 2001 اتجه هيكل النظام الدولي نحو تعزيز طابع القطبية الأحادية، وبالتالي سادت القوى وعدم الاستقرار وكما سماها **"مايكل هدسون"** "نتيجة لعدم إدراك ما يتعين القيام تجاه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى إثبات هيمنتها على النظام الدولي". وبعد ارتباط النظام الإقليمي بمصالح وأمن القوى العظمى تحديدا لنمط التدخل في شؤون النظام الإقليمي ويحدد مقدار الدعم الداخلي الذي يمكن أن تحصل عليه سياسات التدخل من القوى العظمى. وعندما يمثل النظام الإقليمي مكونا محوريا لأمن القوى العظمى تسعى تلك القوى إلى التأثير في الترتيب الأمني القائم به.بل وإعادة صوغه بما يخدم أمنها.[2]

أما محددات البيئة الداخلية للنظام الإقليمي الذي يعتبر أحد مكونات النظام الدولي. وهو كما يرى عدد الباحثين وكما ثبت تاريخيا، نتاج تفاعلات مكونات ذلك النظام سواء تفاعلاته على مستوى قوى النظام الدولي أو تفاعلاته على مستوى الدول. فالتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السفياتي اتسع ليشمل التنافس على استقطاب حلفاء ذوي الموقع الاستراتيجي، وإدماجهم في نظم إقليمية شكلتها بمفردها أو بالتعاون مع إحدى قوى ذلك النظام. وهناك من الأقاليم ما نشأت نتيجة إدراك مجمعة من الدول المتقاربة جغرافيات كثافة تفاعلاتها وتمايزها عن النظام الدولي. ومثل هذا الإدراك

[1] المرجع نفسه. ص100.
[2] إيمان أحمد رجب. مرجع سبق ذكره.ص ص 51-52.

يحركه هاجس الأمن أو ما سماه بوزان تعقيدات الأمن الإقليمي التي تنصرف إلى الارتباط الوثيق بين الاهتمامات الأمنية لتلك الدول فالأمن الوطني لأي منها لا يمكن تصوره بعيدا عن أمن باقي الدول، دون أن يعني ذلك غياب هذا الهاجس لدى قوى النظام الدولي، إلا أنه عادة ما يختلط باعتبارات أخرى ذات طبيعة سياسية وإيديولوجية.[1]

[1] المرجع نفسه. ص53.

المطلب الأول : الإطار الجيوسياسي للنظام :

لتحديد عضوية دولة في نظام إقليمي ما، يصطدم بمجموعة من المعوقات كغياب اتفاق حول معايير وأسس معينة لإقرار عضوية دولة في نظام إقليمي والصعوبات الميدانية المتعلقة بعوامل التداخل الجغرافي والثقافي والتاريخي، والدور الذي تلعبه الدول القوى العظمى في تحديد عضوية نظام إقليمي، وفق ما يتماشى مع مصالحها وأهدافها الإستراتيجية، ولذلك يتميز أي نظام إقليمي بنمط معين من التفاعلات "العلاقات الإقليمية الديناميكية" أو العلاقات المتبادلة بين أطرافه، وبحكم هذا النمط التفاعلي متغيران أساسيان أحدهما كمي والآخر كيفي، بالنسبة للمتغير الكمي نجد أنه يرتبط بمدى خضوع التفاعلات الحادثة في الساحة الإقليمية ، لقواعد وقوانين منتظمة ومعروفة، فضلا عن درجة التزام الأطراف الإقليمية لهذه القوانين. أما المتغير النوعي فيتعلق بوصف طبيعة العلاقات السائدة بين هذه الأطراف والتي يمكن التعرف عليها من خلال دراسة ثلاث أبعاد أساسية، هي:

- تكافؤ العلاقات داخل النظام، فهناك أنظمة إقليمية تقوم على درجة كبيرة من المشاركة، أي حق كل طرف من المبادرة باقتراح سياسات عامة للنظام كله وتملكه لفرصة عادلة في مناقشة الاقتراح بجدية من قبل الأطراف الأخرى.
- حركة النظام التي ترتبط بدرجة ملائمة الترتيبات الإقليمية لتحقيق تحصن مطرد في مستوى انجاز النظام ككل، إلى جانب إبراز قدرته على التأقلم مع الظروف والمستجدات بما يتوافق والانجاز التنموي.
- تكاملية النظام وتعني بقدرة النظام على تدعيم اتجاه طويل المدى نحو زيادة القواعد والقوانين السائدة في النظام في مقابل تقليص صفة السيادة التي تتمتع بها أطرافه، ومن ثم بروز ميل نحو تكوين ولاءات اجتماعية لسلطة واحدة داخل الإقليم ككل على حساب الولاءات المركزة حول السلطة داخل الدولة والأطراف الأخرى المكونة لهذا النظام، والحقيقة أن نمط التفاعلات داخل أي نظام إقليمي يتطور من خلال التداخل بين عاملين أساسين هما درجة التنسيق في موافق الأطراف تجاه القضايا الجوهرية للنظام. وهيكل القوة السائدة فيه وتحولاته.[1]

[1] أيمن عبد الوهاب،المنظمات الإقليمية والدولية. بيروت: مركز الوحدة العربية 2005. ط1 .ص189.

يفرض تصنيف دولة معينة كعضو في نظام إقليمي ما حتى وإن كانت متمايزة عن دول النظام سياسيا وثقافيا وحتى جغرافيا. وهناك تطرح مسألة ازدواجية العضوية في أكثر من نظام إقليمي بالنسبة لدولة واحدة.[1]

وينطوي النظام الإقليمي على جملة من الخصائص التكوينية تجمع في نفس الوقت بين عوامل القوة والتماسك والتبعية. بحيث تتغير النظرة التقويمية لأداء النظام تبعا للتوقعات المنتظرة والأهداف التي وضعها لنفسه. وأخيرا طبقا لقدرته على الوفاء باقتراحاته على المستويين السياسي والشعبي سواء لجهة حل المشكلات التي تنشب من حين لآخر بين أطرافه لأسباب داخلية أو تآمر خارجي أو لجهة قدرته على مواجهة التحديات الخارجية الإقليمية والدولية. وعلى رأسها تحديات الصراع العربي الإسرائيلي وتداعياته.[2]

إن الدراسات المتعلقة بمنطقة المتوسط تناولت قضايا جزئية، ومن زوايا محددة بين وحدات منطقة بشكل منفرد، أو في إطار علاقات ثنائية أو ضمن علاقات متعددة الأطراف والتي تهدد الأمن الإقليمي أو امن المتوسط بصفة عامة وهي:

أ- مشكلة إقليمية لها طابع دولي تتمثل في الصراع العربي لإسرائيل، إذ يعتبر الكيان الإسرائيلي أكبر تحد يواجه الأمة العربية. وأخطر تهديد لمصيرها وتخريب مستمر لكل طموحاتها القومية وبرامجها التنموية الاقتصادية والسياسية والثقافية والإخلال بالأمن فيها. لأن تحقيق الأمن لإسرائيل وفقا للمنطلقات الصهيونية لا يمكن تحقيقه إلا على حساب الأمن العربي لأن الصراع العربي الإسرائيلي بالفعل هو صراع وجود وليس صراع حدود.[3]

وهذه المشكلة التي هددت الأمن الإقليمي بحوض المتوسط، كانت بدايتها اتفاقية سياكس بيكو عام 1916 ووعد بلفور 02 نوفمبر 1917 ثم تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في 1948 ومهَد هذا الإعلان عن ظهور صراع طويل بين العرب وإسرائيل.[4]

وعقدت اتفاقية سلام كامبد ديفيد مع إسرائيل عام 1979، وموزع الأصوات يخترق الموقع والتضامن في مؤتمر مدريد عام 1991 وما آل إليه في أوسلو عام

---

[1] محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. ص46.

[2] عبد القادر محمودي. مرجع سبق ذكره. ص71.

[3] Lucy Dumas, Les lieux de la méditerranée : Présentation géographique. Paris : Fondation pour les études de défense nationale. 1992. P28

[4] خير الدين العايب.. الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل المتغيرات الدولية الجديدة. مرجع سبق ذكره. ص28.

1993.و وادى عربة عام 1994 بعد أن أصبح السلام مع إسرائيل "خيارا عربيا استراتيجيا" ولكن بدون إستراتيجية.[1] هذه المشكلة لم تتمكن القوى الدولية من إحلال سلام نهائي نظرا لتعقدها، وهذا لتعنت الطرف الإسرائيلي للرضوخ للمطالب العربية التي وافق عليها المجتمع الدولي، وأولها القرار الأممي رقم 191 الذي طلب من إسرائيل أن تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين أبعدوا عن أراضيهم، ثم القراران الأمميان 242 و 338 القاضيان بتقسيم فلسطين إلى دولتين تتعايشان جنبا إلى جنب في منطقة الشرق الأوسط.[2]

من بين أهم المشكلات المهددة للأمن الإقليمي المتوسطي مشكلة الأقليات المتعلقة بقضية الأكراد، "العراق"، "تركيا"، "إيران". فهاته الدول لا تعترف دساتيرها بأحقية هذه الأقليات في تأسيس كيان سياسي مستقل، والوسيلة الوحيدة هي إنشاء أحزاب سرية متطرفة تعبر من خلالها عن مطالبها باللجوء إلى الأعمال الإرهابية.[3]

أما مشكلة التنافس حول تقسيم مياه نهر الفرات بين كل من إسرائيل، تركيان سوريا، الأردن والعراق. وهذا بعدما شرعت إسرائيل في حفر قناة تمتد على طول 45 ميل و20 ميل في النهاية التي تمتد بين البحر المتوسط والبحر الميت.[4]

ب- مشكلات محلية تتعلق بالخلاف بين تركيا واليونان على المياه الإقليمية في بحر إيجه وبعض الجزر اليونانية التي تقترب من شرق الساحل التركي، ويمثل هذا البحر فاصلا مائيا بين شبه جزيرة الأناضول والأراضي اليونانية. باستثناء المنطقة الشمالية حيث تتشابك حدود الدولتين ويتوسط آلاف الجزر الصغيرة المتفاوتة في حجمها، وزاد تأزم الوضع بين الدولتين وعمل رئيسي الوزراء لكل دولتين إلى تحقيق علاقات جوارية أفضل سنة 2000 وأعيد التأكيد عليها خلال اجتماع مجلس الأمن في 2002 وقامت تركيا واليونان بعد اتفاقيات مختلفة تدعو إلى التعاون في إطار حلف شمال الأطلسي 2002. وامتدت هذه المساعي الدولية للتوفيق بين الدولتين قد يعود ذلك لأن وراء الطرفين يقف حليفين قويين لا يرغبان في المواجهة هما الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.[5]

---

[1] ظافر الحسن، قضايا عربية ساخنة. بيروت: دار اللواء للصحافة والنشر.ط1. 2006. ص75

[2] Lucy Dumas, Les lieux de la méditerranée. Op.cit.p21.

[3] خير الدين العايب،الأمن في حوض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة مرجع سبق ذكره.ص28 .

[4] جمال مظلوم، أزمة المياه في إسرائيل وأبعادها. القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والتوزيع.ط1. 1999.ص15.

[5] النعيمي احمد نوري ، تركيا وحلف شمال الأطلسي. الأردن: المطبعة الوطنية ، 1981.ص47.

جـ - الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك: بزوال الاتحاد السفياتي زالت العوامل التي كانت تجمع الكيانات الاشتراكية وبدأت الجمهوريات الاشتراكية السفياتية بانفصالها عن المركز وبدأت بعض القوميات تطالب باستقلالها، فاستقلت سلوفينيا وكرواتيا عام 1991، فقامت صربيا إثر ذلك بحملة تطهير عرقي واسع ضد الكروات (المسيحيون الكاثوليك) وانتهت الحملة بعد اتفاق البلدين على إنهاء الحرب في أوائل 1992. نفس التجربة تكررت في البوسنة والهرسك عندما أعلن السكان المسلمون والكروات الاستقلال بعد استفتاء شعبي جرى في 1992/03/01. وبقي في الإتحاد اليوغسلافي جمهورية صربيا والجبل الأسود تحت اسم يوغسلافيا. لم يقبل الصربيون استقلال البوسنة والهرسك عن يوغسلافيا لكونها مصدر التمويل الأساسي بالحديد والخام والطاقة الكهربائية، فقامت وحدات من الجيش اليوغسلافي باجتياح مناطق من البوسنة والهرسك، وبدأت حملات التطهير العرقية الواسعة ضد المسلمين والكاثوليك، ما أدى إلى هروب أعداد واسعة من السكان إلى مخارج مناطق النزاع (3,5 ملبون ضحية ، 2,7مليون مهجر من البوسنة والهرسك). وإزاء هذا النزاع تباينت ردود الأفعال الدولية حيث أن الدول الأوربية لم تبد اهتمام مقبولا في تعاملها مع القضية اليوغسلافية وهذا يعود إلى عدم رغبة أوربا في الدفاع عن المسلمين في البوسنة والهرسك.بينما وقفت روسيا إلى جانب الصرب أما الولايات المتحدة الأمريكية راعية السلام الدولي في النظام الدولي الجديد لم تبد اهتمام ملحوظا، ويعود عدم اهتمامها بقيام جمهورية البوسنة والهرسك في البلقان لانتقاء المصلحة، أمام مواقف الأمم المتحدة فلم تتجاوز نداء مجلس الأمن "مبدأ اللاعنف وعدم استعمال القوة".[1]

دـ مشكلة الصحراء الغربية: لقد أدى اكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية في إقليم الصحراء الغربية إلى زيادة حدة النزاع بين الدول الاستعمارية، إلا أنه من خلال عدة اتفاقيات استعمارية، تمكنت أسبانيا من فرض سيطرتها الكاملة على إقليم الصحراء الغربية، ولكن بعد استقلال دول المغرب العربي، تحول الصراع

[1] علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945 – 1995. بيروت: دار المنهج اللبناني للطباعة و النشر.ط2. 2006. ص ص 268-273.

الاستعماري على الصحراء الغربية ليكون بين دول إقليمية أخرى هي المغرب وموريتانيا والجزائر، وأيضاً شعب الصحراء. فبعد أن كانت الصحراء الغربية مستعمرة أسبانية منذ العقد الأول من القرن العشرين وحتى عام 1976، حيث تم الجلاء عنها بموجب الاتفاق الثلاثي بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا عام 1975، إلا أنه مع هذا الاتفاق وضح وجود قوى أخرى تطالب باستقلال الإقليم، وهي جبهة البوليساريو التي أعلنت في 27 فبراير 1976 قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. زادت الأهمية الجيوبولوتيكية لإقليم الصحراء الغربية، وخاصة بعد اكتشاف المواد الأولية به، ولذلك بعد أن كانت الصحراء الغربية في الماضي هامشية الأهمية من الجانب الاقتصادي، بدأ التنافس الإقليمي عليها، والذي وصل في إحدى مراحله إلى صراع مسلح. كما أن البعد الإستراتيجي، والذي يتمثل في أهمية موقع الصحراء الحاكم لجنوب المغرب والجزائر ولشمال وغرب موريتانيا، وكذلك طول سواحلها على المحيط الأطلسي، مما زاد من حدة التنافس على الصحراء الغربية، خاصة وأنها تمثل لكل من الأطراف مجالاً حيوياً يدعم العمق الإستراتيجي لها. ولقد بدأت المواجهات العسكرية بين أطراف النزاع مع مغادرة القوات الأسبانية للصحراء الغربية في 26 فبراير 1976، حيث تحولت مشكلة الصحراء الغربية إلى واحدة من أدق وأخطر وأعقد المشكلات التي تهدد دول المغرب العربي كله، ودخلت أطراف إقليمية أخرى إلى دائرة النزاع، تريد أن تجد دوراً في المنطقة، ومع فشل احتواء النزاع عربياً وأفريقياً، تحول إلى الأمم المتحدة التي ما زالت تعمل على إيجاد أسلوب مناسب توافق عليه كافة الأطراف لإنهاء مشكلة الصحراء الغربية، التي ما زالت تترجح بين آمال الوصول إلى حل، والعودة إلى الوراء، لتبدأ من جديد، من نقطة البدء الأولى، مرة أخرى.

على الرغم من جهود الأمم المتحدة، متمثلة في أمينها العام ومبعوثه الشخصي إلى المنطقة، إلا أن احتمالات الحل باتت بعيدة نتيجة تمسك كل من المغرب وجبهة البوليساريو بمواقفهما المعلنة، أنها تمثل أمراً جوهرياً لا يمكن التنازل عنه.

وعقب عقد جولتين من المباحثات المباشرة خلال عام 2007، واعتقاد المجتمع الدولي بأن هذه المفاوضات المباشرة تعد بداية لتقريب وجهات النظر واقتراب الحل النهائي، إلا أنها خيبت الآمال نتيجة استمرار الوضع على ما هو عليه، لتمسك كلاً من الطرفين بوجهة نظره، دون محاولة إنهاء الصراع والوصول لحل نهائي.

هـ ـ الإرهاب المتوسطي :

ما يعرف عن منطقة البحر المتوسط فإنها قاعدة خلفية لظاهرة الإرهاب المتوسطي الذي يعد من العوامل المهددة للاستقرار الإقليمي وعرف المتوسط موجة من الأعمال الإرهابية، حيث استخدمت العديد من الوسائل لتنفيذ العمليات الإرهابية في المطارات والقطارات إلى العمليات الانتحارية والهجوم على مراكز الأمن إلى التحريض على العنف باستخدام الوسائل الحديثة.[1]

وترجع ظاهرة الإرهاب إلى الانحراف الفكري لدى من يقوم بهذه الأعمال، وعدم وجود إستراتيجية عالمية وإقليمية واضحة المعالم للتعامل مع المشكلة مما يعيد الإلحاح إلى التفكير في سبل مكافحة الإرهاب وأن الوقاية تبدأ من تحقيق الأمن الفكري الذي يتبعه تحقيق الأمن بجميع صوره.[2] ولم تخلو منطقة البحر المتوسط من نوع من التهديد، وإن كان مشكلة الأقليات لا يطرح بحدة في منطقة المغرب العربي. فإن بعض دول جنوب المتوسط تعاني منه كمشكلة الأكراد في تركيا وامتداداتها الجهوية. وكثيرا ما نجد بعض الدول ذريعة للتدخل في بعض المناطق بحجة محاربة بعض الأقليات المضطهدة. وهذا تكريسا لمبدأ حق التدخل واجب التداخل لدواعي إنسانية.[3]

دفع التفاوت بين الدول المتوسطية إلي تبني سلوك تنافسي للتغلب عليه أعطى مصداقية لنظرية جالثونج التي أسماها الإحباط الهيكلي رغم خصوصية الوضع العربي.[4] وهو ما جعل حالة التشتت والانقسام العربية مبنية على استمرار هذه الحالة، ومما زاد الحواجز والخلافات بين الدول العربية ويصعدها إلى مرحلة الصدام. وهذا ما يزيد الاختراق الدولي للمنطقة ويعمل على تقوية الأطراف الإقليمية والدولية المناوئة أو المعادية، ومما يزيد من إمكانية هيمنة إسرائيل على المنطقة بنفوذها العسكري تحالفها الإستراتيجي مع

---

[1] أحمد فلاح العموش.،مستقبل الإرهاب في القرن الحادي والعشرين. الرياض: مركز الدراسات والبحوث العربية.2006 ص115.

[2] عبد الحفيظ بن عبد الله بن أحمد المالكي، نحو بناء إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب. رسالة دكتوراه. كلية الدراسات العليا. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2006. ص11.

[3] Riadh Bourich. ‘’L’Algérie et la sécurité en Méditerranée’’. Le quotidien d’Oran du 14/02/2008.

[4] عبد الجليل زيد المرهون. موقع سبق ذكره.

الولايات المتحدة الأمريكية ويحولها إلى لاعب رئيسي في صنع مستقبل المنطقة وفقا لمخططاتها التوسعية.

إن الاعتماد على بناء هيكل المنطقة وربطها مع الخارج سواء عبر مشروع الشرق أوسطية الذي يمنح إسرائيل وتركيا الهيمنة الكاملة على مقدرات المنطقة بإشراف ودعم أمريكي. وعزل الدول العربية الواقعة على حوض المتوسط وربطها بهياكل أمنية وسياسية مع أوربا عبر مشروع المتوسطية، فالمدخل المناسب للرد على تلك المخاطر يتمثل في إدراك أن التحديات التي تواجه وتهدد الدولة القطرية مترابطة، والاعتراف بالانتماء الإقليمي الذي لا يلغي الانتماء القومي وعلى ذلك يمكن بناء رؤية إستراتيجية لبناء نظام إقليمي له فعالية وتقوم على مجموعة مترابطة كالعمل المتواصل على تحقيق المصالحة السياسية بين الدول العربية بحيث يصح القول لانضمام قومي إذا كانت أطرافه ضعيفة وتأتي النزاعات العربية – العربية بشكل أحد أهم مظاهر الضعف على "تنوع" أسبابها وأشكالها: نزاعات حدودية، تناقض في المصالح الإقليمية، خلافات إيديولوجية، تنافس حول توجهات سياسية وغيرها. ويشير عدم التوازن بين الأهداف السياسية المستمدة من إيديولوجيات قومية عربية من ناحية وأهداف التعاون الوظيفي الإجرائي من ناحية أخرى هو ما أدى إلى انشغال أطراف بطبيعة خلافية.[1] إضافة إلى الفشل في تحقيق الأهداف السياسية قدم مناخا من عدم الثقة في فاعلية وجدوى العمل المشرك ومؤسساته. مما فوت فرصة ثمينة على إقامة نظام متوسطي مقارنة بتجارب أخرى أحدث من التجربة العربية ولا تمتلك المقومات التي ينطوي عليها المشروع العربي مثل الإتحاد الأوربي الذي استطاع أن ينتقل من مجرد تكتل للفحم والصلب عام 1952 لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية عام 1957 ثم الإتحاد الجمركي عام 1968. وصولا إلى معاهدة ماستريخت عام 1991 والوحدة النقدية الأوربية عام 2002 لينتقل من ستة أعضاء إلى خمس عشرة دولة.[2]

يرتبط سيناريو الصراع العربي الإسرائيلي بمفهوم الأمن القومي وطبيعة إدراك العرب للمشروع الصهيوني وآفاق التحرك الإسرائيلي بعدما تنامي انتصاره على الموقف العربي بتحالف أمريكي لنفي الدور العربي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.[3]

---

[1] فيصل كلثوم، النظام العربي بين الواقع والطموح. دمشق: مركز الدارسات الإستراتيجية. 2003.ص ص 26-27.

[2] المرجع نفسه. ص29.

[3]. حلمي شعراوي،آفاق للبحث في مجال الأمن العربي. مصر: مركز البحوث العربية. ط1.2003. ص72.

وإذا كان الأمن يرتبط بالصفة القومية يحيل مباشرة إلى ضرورة وجود الأمة الدولة الواعية لسيادتها والواعية لأشكال التهديدات الممكنة، فإن غياب الأمن القومي أو مظاهر غياب هذا الأمن إنما يكمن في غياب السيادة أو القدرة على تحقيق استمرار سيادة الأمة. فبدواعي الشعور بالخوف يتولد مفهوم العمل على تحقيق الأمن وتوفير سبل تحقيقه. وقائل يقول: "لا ينتمي تهديد الأمن الداخلي بفعل قوى داخلية إلى حقل تحديد الأمن القومي"[1]، وهذا يتضح أن الأمن القومي مفهوم تم تصوره ووضعه ليكون مختصا بوحدة سياسية معينة هي ما عرف في تطو العلوم الدستورية ونازع الشعوب بالدول- الأمة -Etat Nation فمن أبرز شروط وجوده إذا وحدة القرار السياسي، وحتى أهم ركائزه:

1- إدراك التهديدات والتحديات الخارجية والداخلية ووضوح الرؤية الوطنية.

2- رسم إستراتيجيات واتخاذ الإجراءات اللازمة ضمن طاقة الدولة لتنمية مجتمعها في المجالات كافة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والعسكرية، أي ما يشكل مجموعة قوة الدولة الشاملة.[2]

3- التخطيط للمستقبل القريب والبعيد مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية، والحرص على التكيف المرحلي معها في إطار مصلحة الدولة العليا والأمن القومي في جوهره يبقى واحدا خاصة مع الشعور بهاجس خطر المشروع الصهيوني المتحالف مع الاستعمار ومع أن مفهوم الأمن القومي لم يكن قد أصبح جزءا من مفردات اللغة السياسية والدبلوماسية العربية في ثنايا ميثاق الجامعة العربية الذي اكتفى في مجال الأمن بالتركيز على حل النزاعات بين أعضائها أو بين إحدى دولها وأية دولة أخرى بالطرق السلمية. فأكدت المادة الثانية أن الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها.[3]، وربما لا توجد منطقة في العالم أكثر حساسية إزاء قسمات وتقلبات النظام الدولي من المنطقة العربية، فكل تطور يحدث في قمة النظام الدولي يكون له تأثيره العميق على العلاقات الدولية وحتى العلاقات الداخلية التي ساهمت في قلب النظام. فكثيرا ما وجدت فيها نقاط انكسار أو انتصار بالغة الأهمية لهذا القطب الدولي، ولعل من أهم

[1] أحمد برقاوي، نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي. دمشق: مركز دراسات البحوث الإستراتيجية.2001. ص82.
[2] ظافر الحسن، قضايا عربية ساخنة. مرجع سبق ذكره. ص69.
[3] عصام إسماعيل، "الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق":مجلة شؤون الأوسط 2003. ص95.

المستجدات التي طرأت على قضايا الأمن في عصر العولمة هو التراجع العام الذي حدث لدور الدولة الوطنية. وهذا أصبح موكولا بشكل متزايد لقوى فوق وطنية (أحلاف، ضغوط مباشرة...) سواء تحت ذريعة عالمية، الأمن الدولي أو إجبار الدول الجنوبية على تقليل إنفاقها العسكري وذلك كجزء من الإصلاح الاقتصادي.[1]

وتحتل دول حوض المتوسط الجنوبية والشرقية أهمية بالغة لدى دول الإتحاد الأوربي لأسباب تتراوح بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والأمن مرورا بالتاريخ الذي شهد حالات المد والجزر في علاقات الطرفين المتبادلة. وظل البعد المتوسطي يتوارى خلال حقبة المد القومي. فالسياسة المتوسطية تنطوي على تفاعل إيجابي مع القوى الأوربية المتوسطية التي كانت متورطة في حروب استعمارية ضد دول العالم الثالث، علاوة على أن بعض القوى الأوربية المتوسطية كانت ومازالت متربصة بحلف شمال الأطلسي.[2]

ظلت القضية الفلسطينية والموقف حيالها نقطة تصادم بين الأمن القومي والسياسة المتوسطية ذلك أن الأمن القومي يتطلب بناء إستراتيجية ردعية تجاه المشروع المتوسطي وهذا الأخير يتعارض مع التوجه الرئيسي للإستراتيجية الأوربية ذات التوجه الأطلسي الذي يعتبر إسرائيل امتدادا للمشروع الغربي في المنطقة ، كما أن البحر المتوسط كان يمثل إحدى ساحات الحرب الباردة حيث اشتد التنافس الأمريكي السوفياتي للسيطرة على البحر المتوسط، ومنافذه. وبالتالي فالتوجه نحوه يعني الانغماس في الحرب الباردة ولو بشكل غير مباشر.[3] وفي ظل غياب الدولة القومية العربية الواحدة الموحدة، تأسست دول عربية متعددة، وإقليمها هو جزء من الإقليم القومي العربي الموحدة، ونظامها السياسي الحاكم هو جزء من النظام السياسي القومي لنجد إلى جانب المفهوم النظري الافتراضي للأمن القومي العربي ثلاثة مفاهيم عملية واقعية للأمن العربي هي:[4]

الأمن الوطني (القطري): وهو بكلمة واحدة عبارة عن التنمية ومن دون التنمية لا يوجد امن، ويدور حول حماية القيم الأساسية التي كونت وتطورت داخل إحدى الدول لأمن التدخل العسكري الخارجي المباشر، وإنما من أشكال التدخل الآخر غير المباشر كما

[1] Laipson, E, Thinking about the Mediterranean. Mediterranean. Vol 1, Nov, WINTER 1990.P57

[2] نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي. عمان: دار الكندي.ط1. 2001. ص301.

[3] المرجع نفسه. ص302.

[4] عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد،الأمن والأمن القومي. ليبيا.: دار الكتب الوطنية.ط1. 2006.ص190.

يعكس إجراءات صانع القرار مؤسسات النظام السياسي في الدولة لتحقيق التنمية ويتميز الأمن الوطني بالنسبية والديناميكية، وهذا ما يعكس صعوبة اتفاق دولتين أو عدد من الدول على مفهوم محدد للأمن الوطني، وذلك لاختلاف طبيعة المصالح وحجم القوة وطبيعة التحديات وأساليب المواجهة.[1]

الأمن الإقليمي الجزئي: وهو يرتبط بالأنظمة الفرعية (النظام الإقليمي) وتوفر فيه مجموعة من الشروط في مقدمتها: الجوار الجغرافي، ووجود دولة إقليمية مركزية في مجال دفع عوامل التباعد وتأكيد الهوية المشتركة للدول الأعضاء في نظام إقليمي ووجود إجماع قومي على الأهداف العليا. كما يشترط تفاعلات سياسة كثيفة، وتوحد بين هذه الدول الظروف والاحتياجات والمصالح والأهداف المشتركة، مثل مجلس التعاون الخليجي، وأمن دول الإتحاد المغاربي.[2]

الأمن الإقليمي (الكلي): وهو من أمن الدول العربية من منظور وحدة الإطار الجغرافي العام. مما يجعله مرادفا لمفهوم الأمن القومي من الناحية الجغرافية الواقعية، وإن كان استخدامه سيجعل هذا الأخير مفهوما نظريا افتراضيا، يعبر الواقع المنشود للأمن العربي. وأهم صيغ العمل العربي المشترك ومؤسساته في جامعة الدول العربية وميثاقها، واتفاقياتها المتعددة، حيث لم تتضمن كل هذه الصيغ القانونية أية إشارة إلى الأمة العربية، فكان من الأولى أن يغيب عنها مصطلح "الأمن القومي" وهذا المصطلح غاب أكثر في الاتفاقيات العربية صلة إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي. وأيضا قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك.[3] إن انحسار الأمن القومي العربي يؤثر سلبا في التنمية العربية، وفي إمكانات العرب لمجابهة تحديات المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالي الدولي. والحل هو إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية بدلا من قيام بعض الأقطار العربية باستيراد أمنها من الولايات المتحدة الأمريكية لقاء تكلفة اقتصادية وسياسية ومعنوية.[4]

وعلى الرغم من أن متطلبات العملية العسكرية لبناء تحقيق التوازنات الإستراتيجية يبقى من القضايا الراهنة الشائكة في إيجاد حلول واقعية والتي تستهدف إنهاء وجود ما يسمى

---

[1] Carlo Jean, "Consequences politique et sécuritaire de la Globalisation mondialisation et sécurité", (actes du colloque international mondialisation et sécurité, CDN.Edition ANEP. Alger 2003. P 09

[2] عبد المنعم المشاط،تحليل ظاهرة الأمن القومي إستراتيجي. بيروت. العدد 52. جوان 1988. ص39 .

[3] عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد. مرجع سبق ذكره.ص192.

[4] محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟. المستقبل العربي. العدد 229. مارس 1998 ص 33.

الأمن القومي العربي واستبداله بأمن إقليمي شرق أوسطي. ظهرت لبناته الأولى في الاتفاق الإستراتيجي الإسرائيلي التركي ومحاولة ضم الأردن إلى هذا الاتفاق بالاعتماد على ما وقعت عليه في معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية، إذ جاء في المادة الرابعة من هذه المعاهدة والمتعلقة بالأمن ما يلي :

أ- إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام.

ب- يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوربية والإتحاد الأوربي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا.ويلتزمان إقامة مؤتمر للأمن والسلام في الشرق الأوسط.[1]

فيكون بناء على هذه النظرة الاهتمام يدور حول الأمن القومي الذي هو أمن الوحدة الوطنية وهو أسمى الأهداف التي تعلوا عن الخيارات فوق القومية وعلى هذا الأساس التحليل الواقعي تحليلا تقليديا يرى فيه الأمن محصورا في الأمن العسكري للوحدة القومية نظرا لفوضوية العلاقات الدولية[2] وبناء على ذلك الأمن القومي تأمين سلامة الدّولة من أخطار خارجية وداخلية. قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوطات خارجية أو انهيار داخلي[3]، وهو حسب التعريف الوارد في معجم عمر سعد الله "دفاع الوحدة السياسية،الفاعلة في العلاقات الدولية ويتعلق الأمر بالدّولة ضدّ تهديد عسكري خارجي لسياستها أو سيادتها أو لكيانها الإقليمي أو القرار النظام السياسي أو مصالحها القومية. وبذلك تكون القوة العسكرية هي الأداة المثلي لتحقيق الأمن، فتتحول العلاقات مع الوحدات الأخرى إلى صفرية تحسم بالغلبة لطرف وبالهزيمة للنظرية[4]. وبذلك الأمن القومي يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها الإقليمي من خلال مظهرين:

1-تشكل قوة عسكرية كقوة وادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة ضدّها وهو ما أدّى إلى بروز مفهوم الأمن من خلال الردع.

---

[1] رزق إلياس، المكون العسكري للأمن القومي العربي. دمشق: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية. 2003.ص 284

[2] حموم فريدة،الأمن الإنساني : مدخل جديد في الدراسات الأمنية. مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم العلاقات الدولية 2004.ص13.

3-ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الدولية والإقليمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ط1. 2006 ،ص51.

4-عمر سعد الله،معجم في القانون الدولي المعاصر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية2005.ص67.

2- لجوء الدولة إلى الاستخدام الفعلي لقواتها المتاحة أو لجزء منها نتيجة تعرضها لغزو أو خطر استخدامها لتحقيق هدف ما.[1] والمنطقة المتوسطية تواجه تحديات كبرى كالتطرف الديني الذي شهده حوض البحر المتوسط كتنامي الأصولية الدينية ، وهذا التطرف يعكس التلاعب بالدين والعولمة غير مسيطر عليها ، وفيما يتعلق بجنوب المتوسطي ، هناك الأزمات الاقتصادية وانغلاق الأنظمة ، وعدم القدرة على إلغاء الاختلاف بين الشمال والجنوب ، وخلق حركات التناطح والصراع الاجتماعيين بل في بعض الأحيان بروز الإرهاب الإسلاموي[2]- خطر السباق نحو التسلح ، فالمنطقة المتوسطية تمثل أكبر مجال لتجارة الأسلحة في العالم، كما تمثل امتلاك إسرائيل للسلاح النووي مبررا السباق نووي في المنطقة.[3]

ويرى الاقتصاديون أن منطقة حوض المتوسط تواجه تحديات مستقبلية كبرى بسبب التحولات التي شهدتها بشكل مستمر ، تمثلت في الخطر الديمغرافي الذي يرتبط المجموعة من الأبعاد ، وفي هذا الصدد يرى أن هيكل توزيع السكان بالمنطقة تتميز بوتيرة متغيرة ، تؤثر في السلوك الديمغرافي ، وبطبيعة توزيع الثورة المتاحة ، إذن وحسب معطيات الجدول رقم (1) نلاحظ المنطقة الجنوبية والشرقية بنمو ديمغرافيا كبيرا يصل إلى أكثر من 180 مليون نسمة بالمنطقة الجنوبية وأكثر من 144 مليون نسمة في المنطقة الشرقية وبالتالي تمثل هذه المنطقة لوحداتها أكثر من 66% من سكان الحوض المتوسط هذه الحقيقة الخطيرة ناتجة عن عدم التوازن والاستقرار بالمنطقة وتعمل على تعميق الفوارق بين الشمال المتطور والجنوب المتخلف.[4]

1- مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق في موقع:
Bttp:/www beirutcenter. Inf default usp ? cont ent id = gol and nenul d68 12-03-2011
2-roche sebastien,le sentiment d'un securité.paris:puf.1993.p110..

3 – مصطفي بخوش،مرجع سبق ذكره،ص 123.

4 شريف شكيب أنور، الشراكة الاوروميتوسطية وأفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة mpe/mpi مذكره مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان .2004/2003 ص 30

الجدول رقم (1) : نسبة النمو الاقتصادي في منطقة الحوض المتوسط

الدول	2000-1995	2005-2010	2030-2025
المنطقة الجنوبية للمتوسط			
المغرب	1.81	1.59	1.00
الجزائر	2.19	1.87	1.17
تونس	2.05	1.56	1.05
ليبيا	3.36	3.11	2.03
مصر	1.65	1.43	0.90
المنطقة الشرقية للمتوسط			
تركيا	1.52	1.19	0.77
مالطا	0.65	0.58	0.23
قبرص	0.78	0.76	0.39
سوريا	3.4	3.13	0.86
فلسطين	3.62	3.51	2.42
لبنان	1.63	1.14	0.87

تحديات العمل والهجرة:

تؤكد التقارير والإحصائيات أن هناك أعداد هائلة للمهاجرين يجتازون الحدود الوطنية لدول جنوب المتوسط اتجاه دول شمال المتوسط ، حيث أكثر من 700 مليون شخص هم من جنوب الدول النامية يعلمون بطريقة شرعية، أو غير شرعية وأكثر من مليون مهاجر بصفة نهائية إلى الخارج، هذه الحقائق ستتراكم مستقبلا وتؤثر على النشاط العملي لذا أبدت دول المنطقة رغبتها في مواجهة هذا المشكل الذي تعتبره من أكبر التحديات وتسعى لمعالجته بشتى الطرق. وخاصة بعد ما أكدته الإحصائيات من النقص الذي ستشهده اليد العاملة في الجنوب والشرق للمتوسط بسبب الهجرة إلى دول الشمال، مما سيعمل على رفع البطالة هذه البلدان.

إن تعيين الوضعية المعيشية والاقتصادية لدول الجنوب والشرق هي بمثابة حلول مقترحة لمواجهة هذا المشكل.

تحديات اقتصادية: تعاني منطقة حوض المتوسط من اتساع الفوارق بين الشمال والجنوب حيث نجد الأول سيشهد نموا اقتصاديا كبيرا، وتمتاز دوله بالغنى ووفرة الثروات، أما الثاني فيتخبط في أزمات اقتصادية واجتماعية حيث تظهر إحصائيات الناتج الخام مبينا اقتصادا واضحا.

دول أعضاء الاتحاد لوحدها تستحوذ على نسبة 87%من كتلة الناتج الداخلي الخام للمنطقة، في حين لا تمثل دول العالم الثالث المتوسطية الا نسبة 13%من المجموع الكلي.
(3% لدول المغرب العربي، 3%لدول الشرق العربي،7% للدول غير العربية: تركيا- البرازيل- مالطا – قبرص).

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فهو يختلف من دولة إلى أخرى، ففي عام 1999تجاوز فارق الناتج الداخلي الخام للفرد في الدول المتوسطية الأوربية عشرة مرات الناتج الداخلي الخام للفرد لدول المغرب العربي.

ويظهر هذا الفارق أكثر في مجال التجارة، حيث أن حصة دول الجنوب من التجارة العالمية لا يتعدى 4% في حين تصل ثلاث دول أوربية متوسطية، فرنسا، ايطاليا، نسبة 15% من التجارة العالمية.

المطلب الثاني: مستويات القوة والإمكانيات في النظام الإقليمي:

تعد محاولة بناء نظام إقليمي في المتوسط من أضخم المحاولات من حيث الإمكانيات الطبيعية والبشرية والعسكرية الاقتصادية، والحضارية التي يتمتع بها حوض البحر المتوسط كما قال الجنرال "**Buis** "في هذا البيان ما يلي: "يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين فضاء ذا أهمية حيوية" واستمر **مورتن كابلان** Morton'' Kaplan'' أن مستقبل السياسة العالمية ستعتمد على الأقل في العقد القادم واحتمالا للجيل القادم على تطور المنطقة المحيطة لحوض البحر الأبيض المتوسط، إذ يحتوي الربع الشمالي منها أوربا الغربية على أكبر تركيز للقوة البشرية المعاصرة في العالم والتي تقارب مثيلتها الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

أما المنطقة الساحلية فيمكن القول أن خمسة دول ساحلية مرشحة في آفاق 2020 للفشل لأننا نجد بالمنطقة صراعات حول الهوية والثروة، عدم استقرار سياسي واقتصادي وتأتي في مقدمتها السودان[2]، على أنه الأسوء في مؤشر الاستقرار وديمومة السلام. وهذا وفقا لإصدار وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الأيكونوميست وأنتجت مؤشر السلام العالمية Global Peace Index لـ 121 دولة وفقا لمستوى السلام النسبي.[3]

ويأتي تقرير المخطط الأزرق (Blue Plan) التابع للأمم المتحدة بعد التقرير الذي صدر عام 1989 ليؤكد حصول أكثر ما توقعه التقرير السابق ومن أهم توقعاته في العشرين سنة القادمة:

- ازدياد عدد السكان من 427 مليون نسمة إلى 524 مليون نسمة، مع ارتفاع عدد السكان في المناطق الساحلية من 20 مليون إلى 90 مليون، مع العلم أن دول المتوسط تمتد على 8.8 ملايين كم^2 أي ما يساوي 5.7 % من مساحة الأرض، وعدد سكان المتوسط 427 مليون يساوي 7% من عدد سكان العالم، وأن السياح الذين سيؤمنون المناطق الساحلية سيرتفع من 175 مليون إلى 312 مليونا.[4]

[1] عليلو مولي، السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب البارد. رسالة ماجستير، جامعة الزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام. 2002/2001. ص43.

[2] السيد ياسين ، "أمن البحر المتوسط الأبيض والشرق أوسط. السياسة الدولية. العدد 118. أكتوبر 1994. ص97.

[3] http://www.visionofhumanity.org/gpi/results/sudan/2008.consulté le 11/03/2011

[4] شهيرة رسلان ، مستقبل مستدام للمتوسط. المستقبل العربي. العدد 330 السنة:2006. ص127.

جدول (1): عدد سكان حوض البحر المتوسط من الفترة 1985 – 2050

البلد	1985	2000	2050
فرنسا	54600	55200	52600
اسبانيا	38500	41900	44900
اليونان	9880	10200	9560
يوغسلافيا	23200	24700	25000
مالطا	383	418	452
قبرص	669	762	902
لبنان	2670	3620	5220
إسرائيل	4250	5300	6870
تركيا	49300	65400	91900
المغرب	21900	3340	50600
سوريا	10500	17000	31800
مصر	46900	36900	90400
ليبيا	3610	6080	11100
تونس	7080	9430	12900
الجزائر	21700	33400	50600
المجموع	353.244	427.264	530.244

المرجع: Guillaume Benoit and Aline Comeam. A Sustainable Future for the Mediterranean: The blue plan's Environment and Development Outlook. London: Earth scan.2005. p84

ويبين التقرير التغير التدريجي لمنطقة البحر المتوسط مع تدهور جدي في الشمال والجنوب والعلامات التي تنم عن ذلك:

- استمرار النزاعات السياسية، وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط تؤدي إلى تأخير التعاون الإقليمي ووضع العراقيل في طريقه.
- توسع الهوة بين الشمال والجنوب إضافة إلى ارتفاع البطالة ما يؤدي إلى نمو بطيء مقارنة بنمو باقي دول العالم. وبالنمو الذي حققته دول المتوسط.
- اعتماد النمو الاقتصادي على استقلال المواد الطبيعة التي تميل إلى نهايتها.

وتحدد هيكلة النظام الإقليمي من خلال توزيع القوة وتفاوتها والإمكانيات وضخامتها، فدراسة بنية القوة والإمكانيات أهمية بالغة. في تحليل التفاهم وكشف طبيعة التحالفات والتكتلات ومكانة كل دولة في سلم العلاقات الدولية.[1]

وكما عرفت دول حوض البحر المتوسط تغيرات كبيرة على متغيرات ديناميكية عديدة خاصة على المستوى الاقتصادي التنموي، حيث أضحى من المستحيل أن تحقق دولة على حدى متطلباتها دون اللجوء إلى غيرها من الدول. كما أن التحديات الجديدة والتغير المتصاعد في أشكالها وأنماطها أصبح يشكل هاجسا للدول لا يمكنها مجابهته بمفردها فمثلا التعاون على المستوى الإقليمي حلا مبتكرا، حيث أصبحت الدول تتجه نحو تكوين تكتلات إقليمية اقتصادية مثل إتحاد المغرب العربي الذي تشكل كاستجابة موضوعية من دول المغرب العربي لتحاشى أخطار التهميش والعزلة تتجه لنمو الاتحادات الإقليمية خاصة الإتحاد الأوربي[2]، وترجع قراءة الواقع الاقتصادي السياسي الأمني للمنطقة، وبالطرق الإقليمية والدولية المحيطة يبين وضوح ملف التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح مدخلا ملحا لتحقيق تكتل مغاربي متكامل وظيفيا رغم إشكالية التكامل النفعي المغاربي والتي تتجلى في :

- التبادل التجاري المغاربي يتعدى 63% نحو الشمال بينما التبادلات التجارية البينية المغاربية لا تتعدى 1.2% من مجمل المبادلات التجارية.
- نسبة الواردات الطاقوية المغربية من الجزائر لا تتعدى 5% أما 55% من خارج المنطقة.[3]

نسبة القطاع الفلاحي من الناتج الوطني تبقى ضعيفة للجزائر مقابل 45% هي نسبة سكان الريف 15% تونس، مقابل 45% سكان الريف 21% للمغرب مقابل 52% نسبة سكان الريف.

اقتصاديات الدول المغاربية هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري وبالتالي تصبح اقتصاديات عاجزة غير تنافسية وغير منتجة، وتمتلك الدول المغاربية العديد من مقومات التكامل الإقليمي ما

---

[1] المرجع نفسه. ص129.

[2] حسن نافعة،الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ط1. 2004. ص116.

[3] عادل بلحبل،"التجربة الأوربية في التعاون والتكامل الإقليمي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.2005. ص16.

يجعلها قادرة على تحسين أدائها وقدراتها التنظيمية والرفع من مستوى قدراتها الاقتصادية الإنتاجية[1]. حيث يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، من إمكانيات زراعية وسياحية هائلة، وكذا الطاقوية (نفط الغاز). ويضم المغرب العربي طاقات بشرية هامة حيث يناهز عدد السكان 100 مليون نسمة عام 2010. وهو ما يخلق سوق استهلاكية واسعة، كما أن المجتمع المغاربي يم شريحة من الشباب القادر على العمل والإنتاج وتوفير إمكانيات التكوين والتدريب المناسب لمقتضيات سوق العمل وبنظرة متفتحة للطاقة البشرية العاملة في أوربا يبين حجم هذه الطاقات ومدى إمكانية الاستفادة في حال توفر الظروف المناسبة.[2]

تمتلك الدول المغاربية موقعا متميزا جنوب المتوسط ويطل على المحيط الأطلسي حيث يمثل هذا الموقع ميزة إستراتيجية في حل ثم استغلاله في تقديم الخدمات المتعلقة بالنقل الجوي والبحري وإنشاء مناطق الصناعات الكبرى والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتقدمة في المجتمعات الاقتصادية لكل من دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.[3] في مقابل ذلك وبالاعتماد على مقاربة كمية باستخدام ثلاث متغيرات: السكان، الدخل الخام، توزيع الثروة. نلاحظ تفاوت مغاربي على جميع المستويات فمثلا نجد أن الناتج الداخلي الخام الفردي لعام 2005 حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 يتراوح بين 2.234 دولار في موريتانيا و10.335 دولار في ليبيا، 8371 دولار في تونس، 7062 في الجزائر، 4555 دولار في المغرب.[4]

كما يلاحظ تفاوت على مستوى الدخل الإجمالي الوطني الخام للدول المغاربية ففي حين يتجاوز 171 مليار دولا للجزائر، نجده لا يتعدى 48 مليار دولار لتونس وفي حدود 105 مليار دولار لليبيا. و81 دولار للمغرب، هذا التفاوت يشكل تهديدا للأمن الاقتصادي المغاربي والذي يعتبر في حد ذاته اقتصاد عاجز غير تنافسي وغير منتج. هذا عن مشاريع الشراكة الاقتصادية المطروحة على دول المنطقة سواء كانت أرومتوسطية أو شرق أوسطية أو مبادرة ايزنستات والتي لا تختلف في الانعكاسات السلبية التي تطرح في

---

[1] حسن نافعة. مرجع سبق ذكره. ص116.

[2] محمد مصطفى كمال، صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية - الأوربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2001. ص201.

[3] أحمد محمد المسماري، التكتلات الاقتصادية. القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.2002. ص ص 4-6.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية العربية.2009.

مواجهة أي تجربة تكاملية مغاربية. وتجب الإشارة أيا إلى الإنفاق العسكري حيث نلاحظ أنه في سنة 2008.

- أنفقت الجزائر 4270 مليون دولار أي ما يعادل 3.6% من الدخل القومي الخام.
- المغرب 2770 مليون دولار أي ما يعادل 3.7%
- ليبيا 656 مليون دولار أي ما يعادل 0.7%
- تونس 470 مليون دولار أ أقل من 1%
- موريتانيا 186 مليون دولار[1]

وقد كشف تقرير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بواشنطن أن ثمة تنافسا كبيرا بين المغرب والجزائر بخصوص الإنفاق العسكري تضاعف خلال السنوات الأخيرة، إذ يعني كل منهما إلى التحديث التقني لقواته العسكرية. كما يحرص على ضمان التفوق البشري إزاء الآخر. الأمر الذي جعل هذا الإنفاق أضحى يشكل القسط الأكبر من الميزانية العامة لكلا الدولتين. تصل بالنسبة لكل منهما إلى أزيد من 15% كما تفوق 5% من الناتج الداخلي الإجمالي لهما. وأكد التقرير وهو خاص بميزان القوى العسكري في شمال إفريقيا أن كل دولة من دولها قد اتخذت نهجا مغايرا لتطوير قدراتها العسكرية.[2]

يعد التغيير في مضمون ودلالة مؤسسات المنظومة المغاربية من السعي للاندماج القومي إلى مجرد تكوين كومنولث بين الدول المغاربية وهي أفضل الأحوال جماعة ثقافية إقليمية استنادا إلى وجود أمة معرفة بين عديد من الدول.والملاحظ أن التهديدات الأمنية لمشاريع الشراكة المطروحة على منطقة المغرب العربي هي ترتيبات اقتصادية، أمنية وسياسية إقليمية جديدة، تطرح بالأساس في مواجهة أي محاولة اندماج مغاربية، بحيث أصبح على الدول المغاربية مواجهة 05 هواجس في المستقبل المنظور وهي:

1- هاجس الإلحاق :

ويقصد به إلحاق اقتصاد الدول المغاربية بالاقتصاد الإسرائيلي في حالة المشروع الشرق الأوسطي، وبالاقتصاد الأوربي في حالة الشراكة الأورومتوسطية، حيث أن ربط الاقتصاديات المغاربية بالاقتصاد الإسرائيلي في ظل موازين القوى الاقتصادية الحالية، يعني أن النتيجة ستكون في الغالب لصالح إسرائيل، ذلك أن تمتع

[1] http://www.iiss.org/publications/by-now/original path:/publications/by-now/? entry id 9:23212.Consulté le 23/03/2011
[2] Ibid. p02

إسرائيل بحجم اقتصادي كبير وحجم صادرات كبير ومستوى تقني عال وعلاقات دولية لا يملكها العرب عامة والمغاربية بصفة خاصة، إضافة إلى الدعم الذي تحصل عليه المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية من مؤسسات اقتصادية عالمية، وكذلك الموقع الجغرافي المناسب، يجعل الاقتصاد الإسرائيلي في موقع الأقوى الذي يساعده على تكريس الموقع المتخلف للاقتصاديات المغاربية ضمن التقسيم الإقليمي للعمل، وإمكانية توزيع النشاطات الصناعية والخدمية بين إسرائيل والدول لصالح إسرائيل.[1]

وعموما فإن المشروع الشرق أوسطي هو سوق سيحقق لإسرائيل مكاسب سياسية واقتصادية منها تطبيع العلاقات مع الدول العربية، وإعادة تشكيلها بصفة تسمح لها التحكم فيها، ومن ثم التفوق النوعي في مجالات عديدة، ولا سيما التكنولوجيا العسكرية وفي الاقتصاد.[2]

وعلى صعيد الشراكة مع الإتحاد الأوربي، نجد أن أوربا تولي أهمية قصوى للقضايا الاقتصادية، وتؤدي هاته الشراكة في جانبها الاقتصادي إلى نشوء حالات من اللاتكافؤ، فاقتراح إنشاء منطقة التبادل الحر هي فكرة تنقصها الرؤية والتصور، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار عدم تكافؤ إمكانيات الدول في الضفتين من المتوسط، بمعنى أن هناك تباين صارخ فيما يملكه الجانبان، ويمكن توضيح ذلك بالرجوع إلى الناتج الأوربي تفوق بحوالي 20 مرة أرقان البلدان المتوسطية النامية، أما في الحالة الثانية فإن الفارق الهائل بين نسب الاستيراد والتصدير عند الإتحاد الأوربي وعند البلدان المتوسطية قد بلغت 56% و 52% على التوالي عند التوقيع على اتفاقية الشراكة.[3]

إذن من الواضح أن هذه الترتيبات الاقتصادية الإقليمية تطرح في مواجهة المنطقة المغاربية، فهي ترمي إلى تفكيكها وطمس هويتها والقضاء على عقيدتها وأهدافها القومية العليا.

2- هاجس الاختراق :

[1] رسلان خضور، "البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي"، في جامعة ناصر، الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، ص8.

[2] حمودة المختار سالم، الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل.رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000.ص96.

[3] Rafael Grasa, ‘’La Conférence Méditerranéenne Alternative », in Bichara Khader, Le Partenariat Euro-méditerranéenne, Paris : l’Armattan, 1995. P193.

ويقصد به مشاريع الربط الإقليمي التي تتم بتخطيط أمريكي- إسرائيلي – أوربي عبر المؤسسات المالية الدولية، وعبر المشاريع الاقتصادية المذكورة سابقا، حيث إدماج إسرائيل في منظومة التفاعلات الإقليمية في المنطقة.

وإن العامل السياسي يعتبر في هذه المرحلة من مراحل الصراع في الشرق الأوسط عامل مهيمن وحساس، ولهذا نلاحظ أن التعاطي معه إعادة ما يحصل بشكل غير مباشر، بأساليب أخرى، ولعل صيغة المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدخل في هذا السياق، أي تحفيز المتنازعين، ولا سيما المغاربة، على أن قبولهم بالتطبيع وقبولهم إسرائيل كدولة فيما بينهم، سيؤدي إلى "إغراق" المنطقة برمتها بالاستثمارات الأجنبية.

وهذه هي البداية لتفصل المنطقة المغاربية، ووضعها نهائيا في خدمة السياسة الأمريكية من خلال مشروع الشرق أوسطية ودور إسرائيل فيها، لأن هذا المشروع هو "مشروع أمريكي – صهيوني قديم تم طرحه مجددا على أرض الواقع، ويستند إلى التحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ويفرض على الساسة الرسميين العرب والمغاربة، مستغلا مرحلة انفراد أمريكا بالسيطرة على النظام الدولي، وهو مرتبط في وجوده وتحقيقه بهذا النظام وديمومته وسطرته على المنطقة العربية ومواردها الاقتصادية وقدرتها السياسية".

وعلى صعيد الشراكة الأورومغاربية، نرى بان الموقف السياسي والأمني لإتحاد الأوربي تجاه الدول المتوسطية، متذبذبا ويسوده كثير من الغموض، فانتشار قوات تدخل سريعة من طرف الدول الأوربية الجنوبية، بهدف استرجاع السلم في المتوسط –كما يزعمون – تثير شكوك وقلق الدول الجنوبية للمتوسط، في استعمالها بصورة غير متوازنة وطبقا لمصالح الدول الغربية.

3- هاجس الاختناق والانسحاب :

وذلك من خلال عزل وتهميش بعض البلدان المغاربية بانتهاج سياسة الحصار كما هو الحال بالنسبة للبيا والسودان، أما الانسحاب فهو ناجم عن عدم التوازن الإستراتيجي بين العرب والمغاربة وإسرائيل، فالأخيرة تملك أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد صدرت وثيقة من مجلس المستشارين في وزارة الخارجية الأمريكية بداية عام 2004 وقد عرضت هذه المذكرة المتعلقة بالسياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط في العام الجيد، على الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وكبار مسؤوليه، في الاجتماع السنوي الأول التقليدي من شهر جانفي2004، وتقول هذه المذكرة بضرورة أن يشهد العام الجيد 2004 اختراق الملف السوري الذي ظل معطلا شروط مسبقة، يكون الهدف منها التوصل إلى اتفاقيات سلام تمهيدية، وان هذه الاتفاقيات يتم تطويرها في مرحلة لاحقة للاتفاقيات النهائي، التي من المنتظر أن تكون في عام 2005، وان لقاءا واجبا لابد أن يتم بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس السوري في منتصف العام، إلا أن ذلك سيرتبط بتقدم نسبي طفيف في المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والسوريين.

أما عن ليبيا وهو ما يهمنا لأنه دولة مغاربية – فحسب المذكرة – بعد التطورات الأخيرة، أصبحت نقط ارتكاز للوجود الأمريكي الدبلوماسي والمخابرات، حيث دعت هته المذكرة إلى أن تلعب ليبيا دورا محوريا في الدعوة لإدارة المفاوضات السرية في واشنطن مع إسرائيل، لبحث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وذلك استنادا إلى الخبرة الليبية وإسهامها في إخلاء المنطقة من هذه النوعية من الأسلحة.[1]

4- هاجس الانشقاق :

في ظل تبني ترتيبات الإقليمية الجديدة الشرق الأوسطية والأورو متوسطية، فالمغرب العربي بصفة خاصة يعيش أكبر أزمة تاريخية، وبالتالي تتجزأ المنطقة المغاربية إلى مناطق نفوذ لقوى دولية إقليمية عديدة وتتعدد النظم الإقليمية التي تنتمي إليها هذه الأجزاء، وهنا يبرز أكثر من مشروع. وعلى رأس هذه المشروعات فكرة إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي أو نظام إقليمي أورو متوسطي.

إن المشروعات الإقليمية كثيرة وسوف تتنافس فيما بينها، غير أنها جميعها تنطوي على محاولة وراثة المنطقة المغاربية التي ستضمحل وتزول أمام حدة التحديات الداخلية الإقليمية منها والعالمية.

[1] وسام جميل توفيق، "الشرق أوسطية: نظام سياسي أو اقتصادي؟ ولمصلحة من؟، في الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،السياسة الدولية.العدد 124، السنة2004. ص34.

وستتفتت الأقطار المغاربية بين هياكل إقليمية بديلة، وتبقي المنطقة فضاء أو فراغا إقليميا بالمعنى الجغرافي الضيق، وبعد دمج بلدان المغرب العربي، خصوصا المغرب، تونس، الجزائر، وهو ما يعبر عن شمال إفريقيا في نظام إقليمي أورومتوسطي أو شرق أوسطي سيتم عزل وتهميش بلدان الأطراف السودان، الصومال، اليمن، وضمها إلى منظومات خاصة بإفريقيا والقرن الإفريقي.[1]

اقتنعت الدول المغاربية بأهمية التكامل الاقتصادي الذي يحقق مصالحها مثلا في إزالة الحواجز التي تعرقل حركة السلع والأشخاص ورأي الأموال وذلك بتبني حزمة من الاتفاقيات وسلسلة من الإجراءات التي تلتزم كل منها باتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.

وعلى الرغم من توالي اللقاءات في كل من طنجة وتونس 1964 ومجموعة لقاءات أخرى لاحقا إلا أن العمل المغاربي شهد مراوحة في مستوى الأداء حيث لم ينجز الكثير نتيجة للمشاكل الموروثة عن العهد الاستعماري واختلاف الإيديولوجيات المتبناة وتباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وشهد عام 1980 إنشاء لجنة عليا للإشراف والتوجيه، تمثلت في مجلس وزراء الاقتصاد واللجنة الاستشارية القارة وكذا لجان قطاعية متخصصة (20لجنة) مكلفة بإعداد الدراسات في شتى المجالات(تم دراسة الشركة المغاربية للطيران عام 1969 وصيغت معاهدة إنشائها ونظامها الأساسي ووافقت عليها الحكومات سنة 1970 وبعد 40 سنة لم يتم تطبيق مضمون الاتفاقية.

وشهدت الدول المغاربية خلال فترة الثمانينيات ظروفا اقتصاديا وسياسية غاية في الصعوبة تمثلت في: أداء اقتصادي منخفض، تنامي أزمة وتوقف الإتحاد الأوربي عن استيراد العديد من المنتجات الزراعية بعد انضمام كل من إسبانيا والبرتغال عام 1986.[2]

شملت معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي 19 مادة حددت أهداف الإتحاد وتشكيل هيكله التنظيمي من هيئات ومؤسسات اتحادية وتنظيم عمل الهيئات التي أنشئت بحكم المعاهدة. وتمثلت أهم أهداف الإتحاد والمتوخي انجازها خلال 04 سنوات:

[1] إميل أمين، "الشرق الأوسط 2004 في الأجندة الأمريكية"، في جريدة الخليج، العدد 9013 الخميس 22 يناير 2004. ص30.
[2] أحمد محمد المسماري. مرجع سبق ذكره. ص05.

1- حرية التبادل

2- إلغاء الحدود الداخلية

3- إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار

4- تحقيق الوحدة الجمركية.

على أن يتم استكمال السوق المشتركة عام 2002.

وحسب المادة 05 من معاهدة الإتحاد المغاربي، فإن مجلس الرئاسة ينعقد مرة كل سنة بالإضافة للدورات غير العادية، وانعقدت القمة 06 مرات خلال 20 سنة ماضية كان آخرها عام 1994 بتونس.

ويرى كثيرون أن الإطار المؤسسي لإتحاد المغرب العربي يعتبر مناسبا لتفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول وان الاتفاقيات والبرامج والدراسات المعدة والتي تناولت مختلف نواحي التكامل وأهدافه لكن تفعيل قراراته وتطبيقها يحتاج لإزالة مجموعة من العراقيل أهمها:

1- شروط قاعدة الإجماع لتطبيق الأهداف.

2- عدم وضوح الأولويات وتدرج الأهداف.

3- سوء اختيار قادة العمل المشترك.

4- تغليب النظرة القطرية عند اقتراح توطين المشاريع على حساب الجدوى الاقتصادية والمزايا النسبية وكذا التناقضات الإيديولوجية على مستوى الأنظمة الحاكمة.

5- الهاجس الأمني والسياسي والمغالاة في تغليب السيادة الوطنية.[1]

إن قراءة متأنية للواقع السياسي والاقتصادي والأمني للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية المحيطة يبين بوضوح أن ملف التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح مدخلا لتحقيق تكتل مغاربي متكامل وظيفيا رغم إشكالية التكامل النفعي المغاربي والتي تتجلى في :

- التبادل التجاري المغاربي يتعدى 63% نحو الشمال، بينما التبادلات التجارية البينية المغاربية لا تتعدى 1.2% من مجمل المبادلات التجارية.

[1] حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا. مرجع سبق ذكره. ص127

- نسبة الواردات الطاقوية المغربية من الجزائر لا تتعدى 5% أما 55% فتاتي من خارج المنطقة.
- مستوى الاستثمار لـ 05 دول مغاربية لا تتجاوز 2.1 مليار دولار.
- القطاع الصناعي لم يتجاوز من الناتج الوطني الخام: 11% ، 17% ، 20% لتونس.
- نسبة القطاع الفلاحي من الناتج الوطني تبقى ضعيفة جدا: 12% للجزائر مقابل 45% هي نسبة سكان الريف، 15% لتونس، مقابل 45% سكان الريف، 21% للمغرب مقابل 52% نسبة سكان الريف.

فغياب الاندماج المغاربي حسبما تشير بعض الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدر بـ 2% وكذلك عجز في مواطن الشغل يقدر بـ 20.000 فرصة عمل سنويا.

اقتصاديات الدول المغاربية هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري وبالتالي تصبح اقتصاديات عاجزة غير تنافسية وغير منتجة.

وعلى الرغم من اتساع السوق المغاربية (حوالي 100 مليون نسمة) فإن المبادلات التجارية لم تتجاوز نسبة 4% من مجمل المبادلات مع الخارج والمقدرة بحوالي 137 مليار دولار، فالنسبة المبادلة مع الإتحاد الأوربي 50% ودول جنوب شرق آسيا و22% ودول أمريكا الجنوبية 15% .

وتوجه الاقتصاديات المغاربية مشكلة تنامي معدلات الهجرة والتي تستنزف الطاقات الشابة والمؤهلة القادرة على العمل والإنتاج والتي كلفت المجتمعات المغاربية تكاليف كبرى لتكوينها. كما أن انضمام دول جديدة للإتحاد الأوربي له تأثيراته البينة على اقتصاديات دول المغرب العربي سواء فيما يتصل بحجم الاستثمارات الأوربية المباشرة أو حجم العمالة المغاربية بأوربا وتحويلاتها المالية ذات التأثير المباشر على إرادات بعض الدول المغاربية.

وتمتلك الدول المغاربية العديد من مقومات التكامل ما يجعلها قادرة على تحسين أدائها وقدرتها التنظيمية والرفع من مستوى قدراتها الاقتصادية الإنتاجية وبما يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها وإمكانياتها.[1]

حيث تستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، من إمكانات زراعية وسياحية هائلة وكذا طاقوية (نفط، غاز) هامة... ويضم المغرب طاقات بشرية هامة حيث يناهز عدد السكان 100 مليون نسمة عام 2010، وهو ما يخلق سوقا استهلاكية واسعة، كما أن المجتمع المغاربي يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والإنتاج، وبتوفير إمكانيات التكوين والتدريب المناسب لمقتضيات سوق العمل وبنضرة متفحصة للطاقة البشرية العاملة في أوروبا يتبين حجم هذه الطاقات ومدى إمكانية الاستفادة منها في حال الظروف المناسبة.

تمتلك الدول المغاربية موقعا متميزا جنوب حوض المتوسط ويطل على المحيط الأطلسي حيث يمثل هذا الموقع ميزة إستراتيجية في حال تم استغلاله في تقديم الخدمات المتعلقة بالنقل الجوي والبحري وإنشاء مناطق الصناعات الكبرى والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتقدمة في التجمعات الاقتصادية لكل من دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة.

لقد حققت الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة استقرارا ملحوظا في أوضاع اقتصادياتها الكلية، أوضاع تضخم منخفضة، استقرار في أسعار صرف العملات وكذا احتياطات صرف كبيرة ومتفاوتة وهي الظروف التي تدفع نحو تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

***جامعة الدول العربية :** يتميز العالم اليوم بتكتلات الاقتصادية الكبيرة وذلك سعيا لتحقيق مزايا الطفرات الاقتصادية المرتبطة بحجم الأسواق، والقدرة على استقطاب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وغيرها من المزايا، ويمثل التكامل الاقتصادي أحد الأركان الأساسية لهذه التكتلات حيث أنه يمثل نمطا جديدا لتحقيق مستويات أعلى من الأداء الاقتصادي بما يفيد جهود التنمية والتي تقوم بها الدول في صورة هذه التجمعات.

[1] عادل بلجبل، التجربة الأوربية في التعاون والتكامل الإقليمي. مرجع سبق ذكره. ص ص 15-16

وتمتلك الدول العربية موارد بشرية مالية وطبيعية وثقافية معتبرة وسعت منذ أكثر من نصف قرن نحو تحقيق تكامل اقتصادي انطلاقا من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في وصر: السوق العربية المشتركة، الإتحاد الجمركي، منطقة التجارة الحرة للمشروعات المشتركة وكذلك تنسيق الخطط الاقتصادية، كما أقامت تكتلات فرعية إقليمية بعضها لا يزال قائما مثل: مجلس التعاون الخليجي والبعض تلاشى وانتهى مثل: مجلس التعاون العربي (مصر، العراق، الأردن واليمن).

أ- المجلس الاقتصادي:

أوضحت المادة (7) من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي أهادف المجلس والتي تنص على أنه: "استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة ووفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل التبادل في منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام اتفاقيات فيما يتضمنه هذا المجال لتحقيق الأهداف والغايات.

ويتكون المجلس من وزراء الدول الأعضاء (المختصين بشؤون القطاع) أو من يمثلونهم عند الضرورة ومهمة هذا المجلس الاقتراح على الحكومات مشاريع وبرامج لتحقيق أغراض وأهداف المعاهدة المتوخاة. وينعقد المجلس في دورة عادية في أول الأسبوع من شهر ديسمبر كل عام ويجتمع في دورات غير عادية بناء على طلب دولتين على الأقل أعضاء في المجلس الاقتصادي.

تكون رئاسة المجلس بالتناوب وتمتع كل دولة بصوت واحد وتكون قراراته صحيحة بموافقة الأغلبية من الأعضاء وكذا تنعقد اجتماعاته وفق قاعدة الأغلبية.

تنعقد اجتماعات المجلس بصورة سرية ما لم يرى المجلس علانيتها، وللمجلس أن يشكل لجانا متخصصة في قطاعات: الزراعة، الصناعة، التجارة والمواصلات وغيرها. وفي مارس 1956 أقر مجلس جامعة الدول العربية بروتوكولا يتعلق باستقلال المجلس الاقتصادي على نحو تكون فيه نشاطات الجامعة في المجالات الاقتصادية غير مرتبطة بعضوية والتزامات مجلس الدفاع المشترك.

وقد ساهم المجلس في إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية منذ انعقاده، منها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عام 1953 واتفاقية إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي عام 1957 واتفاقية الوحدة الاقتصادية في شهر جوان 1957 والهادفة لضمان حرية انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر وضمان حرية انتقال الأشخاص والبضائع والمنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي وإزالة الحواجز الجمركية وتوحيد قواعد النقل وتنسيق السياسات المالية والنقدية والضريبية. وقد أنشأت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بن دول الجامعة، مجلس السياسات الاقتصادية والذي يضم الدول الأطراف في الاتفاقية، كما أنشأ المجلس السوق العربية المشتركة لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية.[1]

ب- السوق العربية المشتركة:

بعد إصدار المجلس الاقتصادي عام 1964 موافقته على إنشاء السوق العربية المشتركة كان الهدف تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية تدريجيا بهدف إيجاد منطقة التجارة الحرة كخطوة أولى نحو تحقيق السوق المشتركة، وتم فعلا إلغاء الرسوم الجمركية اعتبارا من عام 1971 بين دول أربعة هي: الأردن، سوريا، العراق ومصر، وبعد ذلك ليبيا، لكن هذه التجربة فشلت فتم الاستعاضة بإبرام اتفاقية لتسيير التبادل التجاري بين الدول العربية.

وقد سعت بع الدول العربية في سبيل تسهيل سوق مشتركة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات فيما يتعلق بتشجيع انتقال رؤوس الأموال منها:

- اتفاقيات تسوية المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال عام 1953.
- اتفاقية رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول النامية، طبقت عام 1972.
- اتفاقية الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تمويل المروعات الإنمائية بقروض ميسرة الذي بدأ نشاطه عام 1974.

[1] حسن نافعة،مرجع سبق ذكره. ص116.

- اتفاقية صندوق النقد العربي عام 1977 الذي يهدف إلى تميل مشروعات للتنمية وتقديم الدعم المالي الملاحظ ضآلة الأموال المستثمرة عربيا مقارنة بالأرصدة الضخمة الموظفة في خارج المنطقة العربية.

أما على صعيد العمالة العربية والموارد البشرية، فيما يخص انتقالها وتوظيفها فقد تمكنت منظمة العمل العربية من إصدار اتفاقية فيما يتصل بالتشغيل في الوطن العربي حيث تم الاعتماد على ثلاثة إستراتيجيات عربية في مجال عمل المنظمة وهي[1]:

- إستراتيجية تنمية القوى العاملة العربية (1985).
- الإستراتيجية العربية للتشغيل (1993).
- الإستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية (1991).

وبالعودة لمنظمة التجارة الحرة العربية والتي تم إقرارها عام 1995 بهدف تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية، حيث نص الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية ورسوم الضرائب بنسبة 10% في السنة بداية من 1997/12/13 حيث تصل نسبة الرسوم والضرائب 0 (صفر) عام 2007 لتحقق معها التحرر الكامل للسلع ذات المنشأ العربي عند دخولها الأسواق العربية، وقد تم تعديل التاريخ إلى عام 2005حتى يتماشى مع قرارات منظمة التجارة العالمية.

وبلغ عدد الدول العربية المنظمة حتى الآن 17 من 22 دولة عربية وقد تم تنفيذ التزام عدد من الدول العربية مما ساهم في ارتفاع نسبة التجارة البينية غير أنه على الرغم من خفض التعريفة الجمركية على السلع العربية لم تتجاوز التجارة البينية العربية 10.2% من حجم التجارة العربية الكلية.

ومن اللافت للانتباه أن عمليات التبادل التجاري تتم بشكل رئيسي بين دول عربية متجاورة، فصادرات قطر تركزت على دولة مجاورة واحدة هي الإمارات فبلغت 62% من صادراتها البينية وصادرات ليبيا وتونس 51% والأردن بين دولتين فقط العراق 27% والسعودية 19% بينما السعودية والأمارات 25% والبحرين 22%.

ويمكن تحديد وحصر أسباب فشل وضعف التكامل الاقتصادي العربي في:

[1] محمد مصطفى كمال،مرجع سبق ذكره.ص225.

- **أسباب اقتصادية:**[1]

1- انخفاض مستوى التنمية في جميع الدول العربية (فالعديد من الدول تصنف ضمن الدول الأقل تقدما والأشد فقرا في تقارير البنك الدولي).

2- ضآلة انخراط القطاع الخاص نتيجة للفلسفة الانتمائية الحكومية والتي همشت القطاع الخاص، حيث أثبتت النماذج التنموية الناتجة ضرورة إسهام القطاع في هذا الاتجاه...

3- تفاوت أسعار التكلفة للمنتجات بين الدول العربية مما يدفع إلى إتباع سياسة إنمائية من خلال القيود الإدارية.

4- نجاح التعاون الإقليمي يعتمد على قوة التزام الأطراف الداخلة فيه بفوائد هذا التعاون، وعلى قوة الترتيبات المؤسسية التي تتم في إطار هذا التعاون، وبالتالي فتنمية التجارة البينية والصيغ الأخرى من التكامل الاقتصادي يتطلب تنمية الثقة المتبادلة بين القيادات السياسية والتعلم من تجارب الآخرين.

5- عدم تفعيل المؤسسات والاتفاقيات: غياب الفعالية في الأداء وعدم وجود آليات لتنفيذ القرارات.

6- مشكلة كبر العدد: يبلغ عدد الدول العربية نحو 22 دلو، ولكل منها ظروف خاصة مما يصعب الوصول لترتيبات عامة موحدة، وبالتالي يكون من الملائم تكوين تكتلات اقتصادية عربية فرعية بين عدد من الدول العربية حتى يسهل التكامل الشامل.

- **أسباب سياسية:**

- أزمة الثقة السياسية بين الدول العربية.
- إشكالية السيادة القطرية (محاولاتها الخاصة بالنسبة للأنظمة العربية).

- **أسباب تنظيمية :**

تتعلق ببعض الاشتراطات النفسية، حيث حدد تقرير التجارة البينية السنوي لعام 2006 بين الدول الإسلامية، عدة عقبات تقنية ولوجستية أهمها:

- مشاكل متعلقة بالبنية الأساسية والنقل البري والبحري.
- تعقد الإجراءات الإدارية في الدول المتخلفة.

[1] حسن نافعة،مرجع سبق ذكره .ص ص 116-118.

- مشاكل الوصول إلى الأسواق المتعلقة بالتعريفة الجمركية والعوائق غير التعريفية.
- عدم توفر قاعدة بيانات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية لمختلف الدول العربية.

من خلال ما سبق يتضح أن التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الوحيد للوصول إلى مستويات معيشية أفضل للمواطن العربي خاصة في ظل آثار العولمة التي أدت لمزيد من عدم عدالة توزيع الدخل العالمي واستئثار الدول الصناعية بمكاسب النمو، وكل هذه الظروف تدفع لتشجيع الاتفاقيات الإقليمية مما يتيح للدول العربية زيادة التبادل التجاري والتعاون فيما بينها ومن ثم تقوية اقتصادياتها .

المطلب الثالث: إستراتيجية الإقليمية الجديدة:

يعود تحديد الحاجة إلى إدارة البني الاجتماعية في المنطقة إلى حاجة هذه الأخيرة إلى هوية خاصة كعنصر فاعل مستقل تختلف عن تلك في الدول الأعضاء المكونة لها، وإلى مدى وجود مجالات مختلفة تشكل وحدة متماسكة، وهذا يشير إلى جديد الإقليمية ''Regioness'' وتطويرها لكي تنتقل لمنطقة من كونها جزء سلبيا كفاعل في حد ذاتها إلى منطقة معينة تحقق الهوية المميزة ويمكن أن تظهر مدى الولايات الفردية التي تستوعب القيم المشتركة وقواعد الهوية الإقليمية.[1]

وتشمل كذلك المجموعة من التفاعلات بين دول المنطقة أي مجمع أمني، هذا لا يعني أن التفاعل بين أمن جميع الدول في المنطقة وإنما يتم بطريقة مباشرة، تكون على حد سواء في نفس مجموعة من التحالفات الأزمات، مؤسسات رسمية أو قواعد مساعدة في الحكم لتطوير أنواع من المؤسسات أو القواعد التي تحكم سلوك الدولة[2] وفيما شكل التعاون المنظم من خلال إنشاء مؤسسات إقليمية رسمية (Sushas) منظمة الدفاع الجماعي وتكون على شكل اتفاق والذي يلزم الدول على الجمع بين قواتها العسكرية حدد دولة معينة أو مجموعة من الدول عادة ربط واحد على الأقل من المشاركين في استخدام القوة، أو على الأقل للنظر في استخدام القوة في وجه التحديد ظروف محددة ويمكن تقسيم المنطقة الرسمية بين اثنين(02) من الأجهزة الأمنية المتنافسة الأمن"الإقليمية" إن لم يكن الاستقرار تكون مهددة في وقت لاحق ونهج كل مؤسسة شبه إقليمية ومن المرجح أن يكون للدفاع الجماعي تحالف يسعى إلى توازن ضد الآخر، ومع ذلك ينبغي أن يتزامن قدر أكبر من الأمن والمنطقة التي تعتمد على النهج الجماعي التعاوني فالأمن التعاوني يختلف عن كل من الدفاع الجماعي والأمن الجماعي في أنها محاولات لتعميق التفاهم لمبادلة الأرض وكذلك إلى جانب الاهتمامات العسكرية التقليدية تشمل الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية[3]، وجعلت قواعد عدم التكافؤ على المستوى العالمي العمل على إنشاء تجمعات إقليمية تحقق ظروفا أفضل لإقامة علاقات تتسم بقدر أعلى من التكافؤ وانساقت الدول النامية وراء النظريات التي صاغها اقتصاديون ينتمون إلى المدرسة

---

[1] Ayoub.M. From Regional system to Regional Society. Australian journal of International Affaires. 1999.247. p53

[2] Bary Buzan.op.cit. p97

منظمات الدفاع الجماعي: هياكل بموجب الجهات الفاعلة الإقليمية تسعى لتتحالف مع غيرها من الدول التي تشاطرها الرأي ضد تهديد مشترك متصور أو عدو.

[3] Roubert Osgood. OP cil-P113.

الكلاسيكية التي تؤمن حرية السوق وكأن التجمع الإقليمي في اعتماده منهج تحرير بين أسواق الدول النامية، يسير نحو الانخراط في التحرير على مستوى العالم وفي ظل التردد في الانخراط الغير الواعي في النظام الاقتصادي العالمي وقعت بعض الدول في محيط الإقليمية الجديدة التي تقوم دولة أو مجموعة من الدول بدور الرعي أو القاطرة التي تقود الدول النامية إلى الأسواق العالمية. وتوفر لها الضمان ظالما تصبح اقتصادياتها لقواعد تفرضها عليها[1] باعتبار الإقليمية أمرا مستجدا مرتبط بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد بزغت التوجهات المبكرة الإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة والتي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين ولقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامنه مع عصر توازن التحرير التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي، وبدية تنامي النزاعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتحول إلى انتماءات قومية إقليمية رأت الدول النامية سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية ولقد كان نجاح التجربة الإقليمية الأوروبية وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك NAFTA كنتيجة تأخر المفاوضات متعددة الأطراف من نطاق الجات GATT إلى أن ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية والتي أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي[2].

إن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي لما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات الإقليمية الجديدة[3]، حيث أنه يهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيلة بين الدول من ناحية النظام العالمي من ومن ناحية أخرى وبالتالي فالإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينيات بغلبة الطابع الاقتصادي وبالتالي يذهب مفهوم الإقليمية الجديدة إلى تصميم تخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.

وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة OPEN Régionalism والذي أثير خلال مفاوضات أثناء إنشاء تكتل أبيك(OPEC) وهي تعني

[1] عبد الباسط عبد المعطي، العولمة التحولات الجامعية في الوطن العربي. ليبيا: دار الكتاب الوطنية ط2. 2005. ص111.
[2] علاوي محمد لحسن. الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي. مجلة الباحث العدد07 السنة 2009 ص110.
[3] أيمن السيد عبد الوهاب، المنظمات الإقليمية.مرجع سبق ذكره. ص17

الترتيبات الإقليمية التي تهدف تخفيض القيود على واردات الدول الغير أعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء لتحرير التجارة بين دول التكتل [1] .

ويرى أصحاب الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط وهي:

*شرط عدم المنع: non prohibition clause : اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وتشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول الغير أعضاء.

*أن تكون مفتوحة العضوية (open membership): أن يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوفر فيها شروط العضوية.

*التحرير والمكاسب المفتوحة selective liberalizalion and open benefits

تحرير التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية mfn بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها ميزة بالنسبة لباقي دول العالم[2] كما يطلق على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية continental Trade block وهي تلك التركيبات التي تتسم بأغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل ويتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم وتتم بين دول الجوار[3]. على الرغم من أن ظاهرة إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية قديمة إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف عنها اختلافا كبيرا، فقد اتسمت التكتلات القديمة سيادة الدوافع التجارية بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتعاون والتباين الشديد، ولم يؤتي منها ثمارا ملموسة فيما عدا الإتحاد الأوروبي أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد اتسمت بـ:[4]

*أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أونطاقها الجغرافي.

*ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.

---

[1] Inter Alen. REGIONALISM VERSUS MULTI LATERALISM.WAHINGTON.WARKING PAPERE INTENATIONAL TRADE DIVISION.INTERNATION ECONOMIC DEPARTMRUT.1996 P03

[2] Weijin shang.open regionalism in a world of continental trade blocs Geneva: IMF working paper wp98/10.1998 p8

[3] Ibid.p9

[4] Paul krugman the more toword free trade zones, policy implication of trade and currency zones, stutes of federal bank of Kamas city.1991.p5

*تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمارات وسوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي المالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي.

*تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة على الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي فإن ترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.

*تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العلمي بعد الحرب الباردة نتيجة الاستثمار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول فقد قامت العديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي.

*تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها الإقليمية الجديدة.[1]

وعند الحديث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء لابد من أن نفرق بين دوافع التكتل لكل من الدول الصناعية والنامية. في هذا الإطار تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية Economic efficiency Gains الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد.[2]

بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة لم تمثل هدف هذه الدول في عملية التكامل فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية، كما أن المكاسب الساكنة Statistic Gains من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا، وبالتالي فإن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم أو النطاق Economic of Scale نظرا لاتساع السوق وتنوع

[1] Laucien Cernat. Op.cit. p04
[2] Ibid. p07

الإمكانيات وهي الاقتصاديات التي يحميها التكامل الاقتصادي بشكل واضح والرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، والرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصداقية، وقد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة، وقد يرغب العضو في تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة.[1]

وعلى الرغم من وجود الدوافع الناجمة عن المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية التي تقف خلف زيادة الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية الجديدة نجد:

تأثير الإتحاد الأوربي: نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي حول توسيع نطاق السوق الأوربية E.C وإتمام مرحلة التحرك نحو السوق الأوربية الموحدة للسلع والخدمات والعمالة ورأس المال، إذ اتجهت أوربا إلى تكوين الإتحاد الأوربي E.C الذي أصبح يشكل حصنا أوربيا.

انهيار المعسكر الاشتراكي: مع انهيار الإتحاد السفياتي وبالتحول الذي حدث في وسط وشرق أوربا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ورغبة الإتحاد الأوربي في تطوير الإتحاد ليشمل دول جديدة من شرق أوربا، قد يركز اهتمامه نحو التوجه الداخلي على حساب تحرير التجارة متعددة الأطراف، مما شجع الدول على الانخراط في أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة.

سياسة التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النّامي :أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصّة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الاجتماعية مما أدّى الاجتماع المتعاظم للاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محلّ الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي[2].

---

[1] Cannen.C. Regional Economic Integration ‘’In http://www.du.edul.ccacho/curent.html.p1-2- يوم التصفح:.23-03-2011

[2] -Ibid.p06.

ترتب على تصاعد الإقليمية الجديدة إعادة إشارة قضية العلاقة بين الإقليمية والنظام متعدد الأطراف أو معنى آخر العلاقة بين تحرير التجارة في الإطار الإقليمي من ناحية وتحرير الأطر المتعددة الأطراف خاصة اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العامة ومن هنا نحدّد طبيعة التفاعل القائم بين الإقليمية وتعددية النظام لمواد المنظمة للاتفاقيات الإقليمية ضمن منظمة التجارة العالمية وهي :

المادة24: تشكيل مناطق التجارة الحرّة ولاتحادات الجمركية وكيفية إزالة التعريفات الجمركية فيما بين الدّول الهضاب. وعمل تعريفة موحدة والإعلان عن مناطق التجارة الحرّة للاتحادات الجمركية وكيفية تسوية المنازعات.

المادة05: من الاتفاقية العامة على التجارة في خدمات تأتي على عنوان التكامل الاقتصادي وتموين إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدّول الأعضاء، وإزالة

الإجراءات التمييزية القائمة، وحظر تقديم أيّة إجراءات تميزية جديدة، وضرورة انخراط مجلس التجارة في الخدمات بالاتفاقية الإقليمية.

المادة 05(مكررة): من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات اتفاقية لكامل أسواق العمل، فهذه المادة غاية في الأهمية. حيث أنها تشيع للدول إنشاء تكامل الأسواق العمل، وهو ما نفتقده. مثال على ذلك المنطقة العربية حيث يمكن إنشاء هذا النوع من التكامل الذي يمكن أن يؤثر إيجابيا ملموسا في تخفيض معدلات البطالة والفقر.[1] ورغم تعدّد أوجه التعاون الاقتصادي الإقليمي إلا أن هناك ثلاث أشكال أساسية عرفت انتشارا كبيرا في مطلع القرن الجديد والتي تستمد محتوياتها من محتوى التنظير الكلاسيكي لمراحل وأشكال التكامل محاولة تكييفه مع أداء النظام التجاري العالي الجديدة و هي:

*اتفاقيات مناطق التجارة الحرة و التي تمثل 48% من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية المفعلة حيث لا تزال العوائق التجارية بين الأعضاء ولكن يحتفظ كل بلد بسياسته تجاه الدول الأخرى.

[1]-مطبوعات الأمم المتحدة ،تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا . الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية لسنة 2006. نيويورك، مارس 2007 .ص138.

- الاتفاقيات ذات المجال المحدود واتفاقيات الاتحادات الجمركية وهي مناطق تجارة حرة يتبنى فيها الأعضاء سياسة تجارية خارجية موحدة، ولا يمثل هذا النوع من التعاون التجاري الإقليمي إلا حوالي 08%من إجمالي الاتفاقات الإقليمية.
- أما الشكل أو الصفة الثالثة فهي تمثل الأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية وهي صيغ ذات تكامل أعمق أي يتم تحرير حركة عوامل الإنتاج، وتنسيق أعلى للسياسات الاقتصادية المشتركة (السياسية، المالية، الإنتاجية، الضريبية، النقدية....) في افتراض طبعا أن عمليات التحرير والتنسيق التجاري بين الأعضاء في ختامها.

ويعود انتشار النوع الأول من التعاون التجاري الإقليمي إلى انخفاض درجة التنسيق السياسي بين الأطراف كما أنه لا يحتاج إلى فترة زمنية طويلة أثناء التفاوض التجاري حيث يحتفظ كل بلد بسياسته الخاصة تجاه الأطراف الأخرى أما عن الاتحادات الجمركية وبقية الأشكال فإنها تتطلب تأسيس تعريفة شاملة وتنسيق للسياسات التجارية الخارجية وبالتالي تمثل فقد جرة هام من الخصوصية التجارية.

وعلى العموم عند بداية القرن الجديد، ظهرت ثلاث خطوط أساسية تعكس التوجه المتزايد نحو الإقليمية ضمن المشهد التجاري العالي وهي:

- هناك اتجاه متزايد بين الدول التي كانت دائما تعتمد على التحرير التجاري متعدد الأطراف لجعل الاتفاقيات الإقليمية أساسي سياستها التجارية في المراحل القادمة.
- أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية معقدة، وفي كثير من الحالات فإن الأنظمة التشريعية الجديدة تجاوزت و سبقت ما تم الاتفاق عليه في منظمة التجارة العالمية.
- يعكس تزايد اتفاقيات التفضيلات المتبادلة بين الدول المتقدمة والنامية انخفاض اعتماد بعض الدول على نظام التفضيلات غير المتبادلة.

وبالموازاة مع المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ضمن منظمة التجارة العالمية فقد عرفت الاتفاقيات التجارية الإقليمية نوا منذ الخمسينات من القرن الماضي وضلت أعدادها تتزايد حتى الآن، وكان أبرزها السوق الأوربية المشتركة التي تحولت

لاحقا إلى الاتحاد الأوربي الذي يسيطر على أكبر حصة في التجارة الدولية. وهناك عوامل عدة تقف وراء قيام عديد الدول بالانتماء إلى أكثر من اتفاقية إقليمية قصد توفير الحماية الضرورية للمنشآت والدخول – حسب تصور التحليل النيو كلاسيكي و الحدث لظاهرة التكامل الإقليمي –حيث تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بأكثر من 100اتفاقية مع منتصف سنة 1998، فضل عن الاتفاقيات المبلغ عنها، ثم وصل العدد مع بداية سنة 2005 إلى أكثر من 312 اتفاقية إقليمية أبلغت بها منظمة التجارة من بينها170 اتفاقية مفعلة كما أن هناك 65 اتفاقية مفعلة لكن لم يتم الإبلاغ عنها للمنظمة. وبإجماع الاقتصاديين فإن العقد الأخير شهد تناميا متسارعا لعدد الترتيبات الإقليمية حيث نمت بأكثر من 54 اتفاقية سنة 2006 على سبيل المثال وهو ما يدل على تهافت الحكومات على مختلف أشكال الترتيبات الإقليمية المتعامل بها.[1]

إنّ هذا النوع من الترتيبات التكاملية تتعارض جذريا مع مقومات التكامل الإقليمي كما تعرضها النظرية الكلاسيكية، ومع ما تطوي عليه من شروط تقارب مستويات النموّ، ومن توجه نحو وحدة اقتصادية بدعمها قدر عال من التماسك الإقليمي. وتتحول الدول النامية في هذا الإطار من دول متخلفة إلى دول قاصرة Under Age تعمل اقتصاديا وبالتالي سياسيا واجتماعيا تحت وصاية دول باللغة Mature ولا يحق لها أن تتطلع والوصول إلى مرحلة تصبح فيها شريكا كامل الأهلية في جميع إقليم مكافئ الأوضاع[2].

وبعد الانتشار الرّبيع للإقليمية والاتفاقيات الثنائية بين دول متقدمة و دول نامية ظهرت قضايا من شأنها التأثير ليس فقط على النظام التجاري العلمي. وذلك بشكل سلبي فهناك تشدّد واضح في الاتفاقيات الإقليمية في المجالات عند حماية حقوق الملكية الفكرية، وقواعد المنشأ والتفاوت في لأداء الاقتصادي، فض النزاعات وغيرها.[3]

قواعد المنشأ: تعد هذه قضية ملازمة للاتفاقيات الإقليمية، وتتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الترتيب أو الاتفاقية الإقليمية أو الاتفاقية الثنائية. وفي منظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ

[1] Je Ann cran ford and roberto.v.fiorention.the changing land scope(1) of regional trade agreement. world trade organization.Discussion paper.2005.p12.

[2]- عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سبق ذكره.ص112.

[3] -Lourence summers .op.cit p308.

لمفاوضات مكثفة لإيجاد أسلوب لمعالجتها تقبله الدول النامية والدول المتقدمة[1]. وهناك اختلافات واضحة حول هذه القضية في الترتيبات الإقليمية،حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في اتفاقياتها الثنائية مع الدول على أن تقوم باحتساب الحد الأعلى للقيمة المضاعفة فيما يتعلق بقواعد المنشأ. وفي الاتحاد الأوروبي تتم معالجة قواعد المنشأ على المواد الأولية المتاحة محليا و المواد الأولية المستوردة التي تدخل في الإنتاج،ويتم ذلك من خلال بروتوكول خاص. وتجدر الإشارة إلى اختلاف المعاملات الخاصة بقواعد المنشأ ما بين النظام المتعدد الأطراف والاتفاقيات الإقليمية يعمل على إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتجدر الإشارة إلى أن ست دول عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية قد أخطرت المنظمة بقواعد منشأ تفضيلية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، تونس، سلطنة عمان، قطر، والمغرب) وحمس دول عربية لم تخطر المنظمة عن قواعد المنشأ التفضيلية (البحرين، وجيبوتي، والكويت، ومصر، وموريتانيا).[2]

حماية حقوق الملكية الفكرية: ما يلاحظ في هذا المجال أن الاتفاقيات خاصة الثنائية مع كل من الاتحاد الأوربي والو.م.أ وجود بنود والتزامات تفوق تلك الواردة في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية، وهذا التوجه ليس بالجديد ففي أثناء المفاوضات على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة أورغواي ومؤتمرات المنظمة ظهرت اقتراحات مفادها أنه إذا تمت الموافقة على هذه الاتفاقية، فإن الو.م.أ ترى أن تسهيل التفاوض سيكون من خلال اتفاقية ثنائية. غير أن ظهور تباين في حجم التنازلات في هذا الصدد قد ولد بعض التضارب بين النظام المتعدد الأطراف واتفاقية TRIPS، وشموليات الاتفاقات الإقليمية الثنائية والمتعددة ضمن ما يعرف بـ TRIPS PLUS. والتي تعني إضافة التزامات جديدة على الاتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية .TRIPS.

تباين القوى والأداء الاقتصادي:

هذا أمر أصبح واضحا في عالم يتسم باندفاع الدول النامية نحو إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة صناعيا وذلك دون دراسة كافية لتأثير ذلك على البنيان الاقتصادي للدول النامية، وما نعنيه هنا هل المنشآت الإنتاجية في الدول النامية التي تود

[1] Ibid.p309
[2] Mariane Hmarchand. The Political Economy of New Regionalism. The third world quarterly. London.2005. p209.

إقامة ثنائية مع دول متقدمة مثل الو.م.أ قادرة على الصمود والمنافسة؟ إن المتابعة الوثيقة لم يجري حاليا في هذا المجال تعطي انطباعا بالتسرع نحو إقامة اتفاقيات ثنائية دون وجود أهداف اقتصادية واضحة. فهناك دول لا تملك مقومات اقتصادية، أو قاعدة إنتاجية قوية، أو صناعات تعتمد على تكنولوجيا أو حتى مدخلات وموارد بشرية مدربة، وقامت تلك الدول بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة صناعيا، فكيف يمكن لقطاعاتها أن تجاري ذلك؟ لذلك يجب التأني ودراسة الآثار المترتبة على عقد الاتفاقيات الثنائية.[1]

ويمكن النظر إلى العوامل الاقتصادية الواجب توافرها لنجاح أي تكتل اقتصادي من منظورين أساسين هما:[2]

- ❖ أولهما: منظور الأثر الساكن الذي يركز على ما إذا كان الأثر الحالي للتكامل الإقليمي على الرخاء العالمي سلبيا أو إيجابيا؟
- ❖ وثانيهما: منظور الأثر الديناميكي الذي يطرح تساؤلا عما إذا كانت التكتلات القائمة ستتحد في مرحلة ما لاحقة لتشكل منطقة تجارة حرة عالمية، أم تظل متفقة وتخضع فرص الرخاء العالمي لاحتمالات المنافسة والحمائية التكتلية؟

وعلى هذا الأساس يميل الترجيح إلى أن الهدف الرئيسي للدول النامية من التوجه الجديد نحو التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى الأهداف التقليدية المتصلة باتساع السوق وتوظيف المزايا المشتركة ورفع كفاءة الإنتاج، يكمن في اثنين من الملامح الأساسية هما:[3]

جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز عملية التنمية ككل، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية أو تسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في إطار جماعي في حالة التكامل الخالص بين دول نامية فقط. ولمزيد من التدقيق في المكاسب الاقتصادية بنوعيها الأستاتيكية والساكنة لا تتحقق بصورة تلقائية أو فورية، فثمة شروط معينة ينبغي أن تتوافر لضمان استفادة الدول من الترتيبات الإقليمية وهو ما يخلق لديها دوافع التكامل.

فمن أخرى وبوجه عام توجد بعض الشروط النظرية الواجب توافرها لتحقيق المكاسب الأستاتيكية، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

---

[1] Ibid. P210

[2] حسين عمر، التكامل الاقتصادي "أنشودة العالم المعاصر". القاهرة: دار النهضة العربية.1998. ص149.

[3] المرجع نفسه،ص 169.

- مدى التشابه والتباين في هيكل الإنتاج: فكلما زاد التباين في هيكل الإنتاج بين أعضاء منطقة التجارة الحرة كلما زادت احتمالات خلق التجارة وانخفضت احتمالات تحويلها والعكس صحيح.
- مستوى التعريفة الجمركية قبل قيام منطقة التجارة الحرة: فكلما كانت التعريفة الجمركية بين الدول المزمع تكاملها إقليميا مرتفعة، كلما تزايدت احتمالات خلق التجارة نتيجة إلغاء هذه التعريفة.
- مستوى التعريفة في مواجهة العالم الخارجي، كلما انخفضت التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي كلما انخفضت احتمالات تحول التجارة.
- عدد الأعضاء في التكتل الإقليمي: فكلما تزايد عدد الأعضاء كلما ارتفعت احتمالات تواجد المنتجين الأكثر كفاءة.ومن ثم تزايد احتمالات خلق التجارة.
- قوة العلاقة الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبيل قيام منطقة التجارة الحرة: فكلما قويت تلك العلاقة كلما ازدادت فرص تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية للدول الأعضاء نتيجة لإقامة منطقة التجارة الحرة.
- تقارب الدول جغرافيا: لأن التقارب الجغرافي يخفض تكاليف النقل ويشجع بالتالي على قيام التجارة، وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن ثورة المواصلات قد تقلل من أهمية التقارب الجغرافي لا يعني إلغاء أهميته بصورة كاملة.

ومن ناحية أخرى تستلزم الاستفادة من المكاسب الديناميكية للتكامل الإقليمي مزيدا من الانفتاح من جانب الدول حيث أن خفض التعريفة الجمركية يعني مزيدا من المنافسة والكفاءة، واحتمالات أقل لتحويل التجارة، وبالتالي قدرا أقل من المعارضة للاتجاه نحو التكامل، كما أنه كلما ازداد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص ازدادت أمكانية تنشيط التجارة وتكوين المشروعات المشتركة.[1]

تمثل العوامل السياسية أيضا عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية بصورة قد تفوق أهميتها في حالة الإطار المتعدد الأطراف، وتفرض هذه الظروف أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القار في طرفي أو أطراف التكامل المتعددة والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة،

[1] سميحة فوزي،الأسباب السياسية والاقتصادية وراء مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2002. ص09.

كما تفرض أيضا توافر الحساسية والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود أرضية سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى، ومن هذا المنطق يصبح من الضروري وضع تصور على كيفية الاستجابة على المستوى الإقليمي لمصالح الجامعة المتكاملة في إطار شبه إقليمي، وتحقيق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها.

وقد وضعت النظرية السياسية المهتمة بالتكامل توفر ثلاث شوط سياسية لكي يتحقق التكامل وهي:

- توفر الرغبة لدى السياسيين لتحقيق التكامل: ولكي تتوافر هذه الرغبة ينبغي أن تكون المنافع المرتقبة من التكامل بالنسبة للقادة السياسيون والتي تتمثل في الاحتفاظ بالقوة السياسية وبتحسين فرص إعادة الانتخاب تزيد عن التكاليف المتوقعة نتيجة قيام هذا التكامل. بتعبير آخر من المتوقع أن يسعى القادة السياسيون إلى تشجيع وتنفيذ التكامل إذا ما رأوا أنه سيعزز من شرعية وجودهم دون أن يكون ذلك مصحوبا بفقدان جانب كبير من أوضاعهم السياسية.
- قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة: ويتحقق هذا الشرط حين يتمكن القادة من إرساء القواعد والسياسات والمنظمات الإقليمية فوق الوطنية، والتي تضطلع لمسؤوليات صياغة السياسات ومتابعتها، علاوة على حل المنازعات، ويقع على عاتق تلك المؤسسات الإقليمية مسؤولية العمل على تحقيق التكامل والحصول على مساندة الدول المتخلفة من أجل وضع القواعد الإقليمية موضع التنفيذ.
- قبول القادة السياسيين الطواعية لقيادة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي: تتجاوز تجارب التكامل مجرد إزالة القيود المفروضة إلى التبادل التجاري أي التكامل السطحي، Shallow Integration لتشتمل على جهود لتطبيق قاعد وسياسات اقتصادية موحدة أي التكامل العميقDeep Integration مثل تطبيق قواعد محددة للمنشأ وتوحيد السياسات التجارية وقوانين الاستثمار، وغالبا ما ينجم عن التكامل العميق ظهور مشكلات في مجال التنسيق خاصة، إذا ما تباينت مصالح ووجهات نظر الدول بشأن مسارات وخطط العمل، ومن أفضل

الوسائل للتغلب على هذه المشاكل هو الاتفاق طواعية على اختيار دولة واحدة أكثر لتلعب دور القيادة في التكتل الإقليمي على أن يكون معيار الاختيار هو أهمية الدولة أو الدول لاستمرار التكامل، وتمثل هذه الدولة أو الدول القائدة نقطة الارتكاز في مجال تنسيق القواعد واللوائح والسياسات كما يكون من شأنها العمل على مجالات الاحتكاك والتوتر المرتبطة بقضايا توزيع منافع الاندماج من خلال تقديم بعض التعويضات المادية، وقد أكدت التجارب الواقعية في هذا الإطار ضرورة توافر الشروط المذكورة سابقا لنجاح أي تجربة تكاملية.[1]

[1] Baier S.L.''The New Regionalism : Causes and Consequences''. paper written for the Inter American development Bank and CEP. University of Notre Dame. 2006. pp 14-15

الفصل الثالث : تقييم العوائق والمشكلات للنظام الإقليمي:

دلت نهاية الحرب الباردة على نهاية الكثير من الحقائق اليقينية في المجالات الرئيسية للفكر السياسي والاقتصادي وبروز العديد من المفارقات بعضها على الصعيد الهيكلي وبعضها على الصعيد القيمي، ففي الوقت الذي بدأ تبلور اتجاه تجاوز الدولة ويعمل على بناء تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى عاكسا ديناميكية العولمة الإقليمية، نتج عن هذه الحرب تغيرات في النظام الدولي، وإعادة توزيع القوة بين القوى الكبرى التي تعكس الوضع الاستراتيجي فيها بعد الحرب الباردة.[1]

إن الدول المتوسطية لم تكن بعيدة عن مختلف التحولات الدولية الجديدة وإرهاصات النظام الدولي الجديد الذي روجت له الولايات المتحدة الأمريكية فالأهمية الإستراتيجية والموقع الجغرافي والحضاري للحوض المتوسط والإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها،تجعل من الدول المحورية في منطقة المغرب العربي خاصة ومنطقة المتوسط بصفة عامة نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه إقليميا ودوليا استنادا لمجمل القضايا المطروحة، فعلى المستوى الإقليمي فإن قضية الحدود ومشكلة الصحراء الغربية والنزاعات الداخلية كانت في صلب السياسة الخارجية بالإضافة إلى انعكاسات الصراع العربي الإسرائيلي والعلاقات التركية الإسرائيلية على الخريطة المتوسطية. أما على المستوى الدولي فكانت مصالح القوى الكبرى وإمكانية التأثير على دول الحوض، سواء كان مرتبطة بصراعات نفوذ وعمليات استقطاب مثل ما كانت سائدة في الحرب الباردة، أو من خلال استغلال التناقضات الداخلية، كوسيلة للمساومة[2] وظلت العوائق والمشكلات التي سيطال انعكاسها على دول حوض البحر الأبيض المتوسط أو المتغيرات الدولية والإقليمية على الحوض ذهبت الضرورة إلى إيجاد حلول من أجل تسوية مظاهر الاستقرار، مثل ظروف تنقل الأفراد. والممتلكات ومشكلة الهجرة ، ثم الإرهاب والخطر النووي، وفهم حقيقة النظام العالمي. ولتأمين منطقة البحر الأبيض المتوسط طرحت عدة سيناريوهات تناولت في مجملها ما سيكون عليه الوضع في المنطقة، فيكون الطرح القائم على التعاون شمال جنوب بين ضفتي المتوسط (الشراكة الأوروبية المتوسطية وتارة أخرى التعاون

[1] ناصيف يوسف حتي ، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، جريدة المساء الجزائرية. 09 أكتوبر 1996.ص5.
[2] أحمد إبراهيم محمود، التحولات الإستراتيجية وإشكالية الصراع والأمن في جنوب أسيا .السياسية الدولية. العدد 118. أكتوبر 1994. ص 219.

(شمال،شمال) أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أو جنوب في إطار الجامعة العربية واجتماعات وزراء الداخلية العرب.)

إن السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي وضعت اتجاه للنظر في القضايا المطروحة والتي حالت دون إقامة نظام إقليمي في المتوسط ، وأبدت حرصا وجدية لحل هذه القضايا العالقة مثل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومشكلة الصحراء الغربية والموقف الغامض الذي تتبناه دول الإتحاد الأوربي اتجاه المساعي الدولية لتسويته عبر الأمم المتحدة [1]

[1] الشاذلي العياري،الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.1997 ص 82.

المبحـــث الأول: أثر المتـــغيرات الدوليـــة والإقلـيميـــة لحـــوض المتوســـــط:

يعد حوض البحر الأبيض المتوسط ميدانا واسعا في منظومة المجتمعات ذلك أنه لا يمثل بحيرة جغرافية كبيرة في قلب العالم فحسب، وإنما هو مفترق طرق حضاري وتاريخي، ومسرح مواجهات من نظرة ترتبط بالأهمية الجيوسياسية والاقتصادية والحضارية، إذ يعتبر الركن الساخن الأكثر إستأثارا بالنزاعات الدولية في خريطة العالم المعاصر [1]

وجعل حوض البحر الأبيض المتوسط ميدانا لتضارب مصالح الدول الخاصة الواقعة في الضفة الشمالية بالإضافة إلى الدولتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السفياتي سابقا، واستنادهم لفكر استراتيجي انبنى على التخطيط الاستعماري، ورغبة هذه الدول في اتجاه منطقة بحرية تتوافر على ثروات إستراتيجية. يقول **ألفريد ماهان** "سيكون البحر المتوسط ملكا لسيد واحد، وسيسقط في هيمنة قوة مسيطرة تنمي خصائصه في كل المجالات"[2]

واعتمدت الدول المهيمنة سياسة فرض النفوذ عن طريق الاستعمار المباشر أو الانتداب (استعمار غير مباشر) والوجود العسكري عن طريق توزيع القواعد العسكرية والسفن البحرية والمساعدات الاقتصادية لدول جنوب وشرق المتوسط وتقول الباحثة **"إيلين لابسيون"** إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا، أسيا وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما مع ذلك فإن البحر بالقدرة وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة لها ميزات التنافس على الموارد ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها التي تزداد أتباعها.[3]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظل الصراع على منطقة حوض البحر المتوسط بين الدولتين العظمتين، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السفياتي(سابقا) وتواصل إبان الحرب الباردة حيث كان التوازن الإستراتيجي الذي فرضته السفن البحرية الحربية السفياتية على الأسطول السادس الأمريكي قد جعل حوض المتوسط ممرا مغلقا ومستقرا.

---

[1] سمير أمين، فيصل باشير،البحر الأبيض المتوسط في العالم المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. د ت. ن ص 8

[2]Bernard ravenel, mer commune, securité commune » confluences méditerranée. N 2, hiver 1991-1992.p 28

[3] عليلي موني،السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة مرجع سبق ذكره. ص 48

فإن المعطيات الإستراتيجية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة فتحت مجال أوسع للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط(حرب الخليج 1990-1991)[1]

وبعد انهيار المعسكر السفياتي وتفكك حلف وارسو بدأ التحول يتماشى أكثر فأكثر مع تركيا حيث اتجهت نحو الجمهوريات الجديدة المستقلة لأسيا الوسطى على حساب الاهتمام بأوربا وحوض البحر المتوسط. فالشرق الأوسط يشترك مع حوض البحر الأبيض المتوسط في سواحل بحرية طويلة ، ويعتبر بؤرة النزاع الشرق الأوسطي وهو الأكثر صدامية في البحر المتوسط[2].

حاولت الدول الأوربية رسم سياستها التعاونية مع دول حوض المتوسط خاصة الضفة الجنوبية(دول المغرب العربي) في إطار علاقات ثنائية مبنية على الترابط والتقارب الجغرافي والمصالح الاقتصادية، حيث حرصت على سياسة ملأ الفراغ "الانسحاب الإستراتيجي السفياتي"، وبدأ مركزها يتعزز في ظل الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية، مما أعطى لهذا الاهتمام بعدا تنافسيا جديدا للقوى الدولية من أجل السيطرة على البحر المتوسط. وتكريس تقسيم المجال المتوسطي إلى منطقة شرقية وأخرى غربية. في حين تحولت رهانات ما بعد الحرب الباردة في المتوسط من إطار شرق غرب إلى رهانات جديدة المؤشرات صراعية خفية شمال، جنوب[3]

تشهد المنطقة المغربية تجاذبات وصراعات بين مصالح الولايات الأمريكية والإتحاد الأوربي في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وكذا محاولة الطرفين تشكيل نظام إقليمي للمنطقة العربية .

ويظهر تفاعل الإتحاد الأوربي مع المتغيرات الداخلية والخارجية من خلال التكيف بواسطة عدة عمليات سواء على المستوى الداخلي لعملية التوسيع المختلفة أو على المستوى الخارجي من خلال العلاقات بشركائه، حيث عرفت علاقة الطرفين تطورات هامة خاصة منذ مؤتمر برشلونة الذي أرسى قواعد شراكة شاملة وتجاوزت العلاقات التفاضلية.

---

[1] hatem bensalem , les nouvelles données politico- stratégique en m éditerranné » in méditerranné accidentale : securité et coopération direct marie :lucy dumas pour les études de defende natioal(fedn)1992 p-203.

[2] إبراهيم تيقمونين ،المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. فرع علاقات دولية. الجزائر: جوان 2005 .ص 24.

[3] المرجع نفسه، ص ص 24-25.

وقد أعطت هذه التطورات انطباعات بأن الإتحاد الأوروبي وفي إطار التحولات الدولية الجديدة يحاول أن يحافظ على مصالحه في المتوسط من خلال تدعيم العلاقات على مختلف المستويات خاصة مساعدة هذه الدول على تجاوز الأزمات الاقتصادية والأمنية ولكن يبدو أن الشراكة تواجه العديد من التحديات.

فالمتوسط هو مشكلة بالنسبة لأوروبا نظرا لعدم وجود نظرة موحدة من طرف دولة وخاصة ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا حول الحدود الجغرافية لحوض المتوسط وحول كيف سيكون هذا المتوسط ومن ستوكل قيادته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حوض المتوسط هو المشكلة بالنسبة لأوروبا نظرا للمنافسة الأمريكية على منطقة وحتى المنافسة الصينية في الوقت الحاضر.

كما أن أوروبا لم يعد لها مناطق نفوذ كبيرة في العالم وإذا فقدت نفوذها في حوض البحر المتوسط ، تصبح أوروبا مجرد رقعة مغلقة تسيطر عليها أمريكا.

وبالتالي فإن حوض المتوسط قبل أن يكون مجال ومكان هو مشكل في حد ذاته نظرا للعلاقات المركزية والمعقدة بالإضافة على الرهانات الأمنية الكثيرة في المنطقة[1]

هنا مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية. أثرت على القوى الفاعلة في حوض المتوسط(الدول الكبرى، الدول المتوسطية)، وهذا ما أدى إلى تزايد الصراع الدولي وتزايد الأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط التي انفرد بها عن باقي الأحواض الأخرى، وأعطي الأهمية في إستراتجيات هذه القوى لأنها تعطيها مكاسب حيوية تزيد من قوتها في العالم.

[1] السيد ياسين، أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط. مرجع سبق ذكره ص ص 97-98.

المـــطلب الأول: المتـــغيرات الدولـــــية

يمر العالم بمرحلة تغيرات دولية متعددة الجوانب والفاعلين ومتنوعة المواقع، أو بمرحلة تمركز للهيمنة الأمريكية أدت إلى عسكرة عملية العولمة نفسها(حلف الأطلنطي) بما تؤدي إلى انسداد أمام التطورات الإقليمية والقومية بما فيها التطور الأوروبي نفسه إزاء الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك يصبح أكثر من إقليم ومنها العربي أيضا أمام حالة إمبريالية بمعنى التوسع والسيطرة و تفرض استدعاء مقولات التحرر الوطني وبشروط جديدة ومختلفة نوعيا ولكنها تعكس نفسها بالضرورة على مفاهيم العمل العربي المشترك أو القومي أو القطري .[1]

وعرفت العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين نهاية الحرب الباردة أي النظام القديم، وقيام نظام جديد أصطلح عليه" النظام الدولي الجديد" وهذا بعد عام 1991 وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وحدد معالم هذا النظام الرئيس الأمريكي بوش وبقوله" إن النظام الجديد لا يعني تنازلا عن سيادتها الوطنية أو تخليها عن مصالحها، إنه يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق السلام ، إنه ينبع من التطلع إلى عالم مبني على التزام مشترك بين الأمم الكبيرة والصغيرة بمجموعة من المبادئ التي ترسو إليها علاقتنا: التسوية السلمية للنزاعات، والتضامن في وجه العدوان وتخفيض ترسانة الأسلحة ومراقبتها والتعامل العادل مع الشعوب"[2] ومع تبني النظام الاقتصادي وتغير القيادة في كل من المعسكرين، المعسكر الغربي ومعسكر الاتحاد السوفيتي (سابقا) وتطبيق الشرعية الدولية التي تدافع عن حقوق الإنسان وبتدعيم الأمم المتحدة بتحقيق السلام وإلغاء الحروب ستنتهي مرحلة سابقة لتبدأ مرحلة أخرى تختلف تماما عن سابقتها[3] من خلال التدفقات التجارية والمالية تجلى مفهوم الترابط بين المجتمعات وقد ساعدت الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية للدول الصناعية الكبرى على قياس النتائج السلبية من خلال تخفيض قيمة العملة المنافسة ، وهذا بعد الحرب العالمية الثانية زاد الانكماش الاقتصادي الذي أعقب الطاقة 1973 وبرهنت فترة النمو التي اتسمت بها الثلاثين المجيدة أن الترابط بين الاقتصاديات يمكنه تغذية محرك النمو العالمي ، فخلال الأعوام1980-

[1] حلمي شعراوي، أفاق البحث في مجال الأمن العربي. مصر: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق.2003.ص 81.

[2] غسّان بدر الدين ، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر. عمان: د.ت.ن-2004ص101.

[3] المرجع نفسه.ص102.

1990 انخفضت العقبات السياسية والاقتصادية والحواجز التقنية أمام تبادل السلع وتدفقات رؤوس الأموال[1] وحصل النظام الرأسمالي على صكّ بالغ القوة لإثبات قدرته على الاستمرار عندما أصاب النظام الاشتراكي في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين ، وذهب أحدهم بوصف ما حدث خلال الأزمات الرأسمالية بأنه: التدمير، الخلاق، Créative Destruction إذ أن الأزمة تضطر المشروعات الفاشلة إلى الخروج[2] وهذه الأزمات تتعلق بكامل شروط الوجود ومسائل التفصيل، ذلك أن أي نظام هو الأفضل وأي نظام اقتصادي هو الأمثل وأن المشكلة في الدولة القطرية أو المشروع القومي وسيطرة القطاع العام أو الخاص إلى غير ذلك، تتعلق بحجز المنظومات الموجودة بما في ذلك حجز منظومة الوعي العربي وأساس الوجود هي القاعدة الاقتصادية[3] والحل الوحيد للخروج من الأزمة هي عطاء الحرية المطلقة للسوق وتحرير التجارة من القيود كالقضاء على الحواجز الجمركية وخلق مناخ ديمقراطي مع تطبيق سياسة حماية البضائع الواردة للأسواق الأمريكية والبريطانية وغلبة الجانب السياسي على إدراك المصالح الاقتصادية وهذه السياسة أصطلح عليها الرأسمالية أو الليبرالية [4] وهذا النوع من اللغة مفيد في الدرجة الأولى باعتباره أداة موجهة فهو يركز اهتمامنا على العلاقات المتبادلة المعقدة والأنشطة السياسية التي تتيح لنظام رأسمالي متحول بقوة أو غير مستقر بالتالي أن يكتسب قدرا ملائما من الانتظام.

وهناك مجالان واسعان يتسمان بالصعوبة ضمن نظام اقتصادي رأسمالي وإنشاء الحاجة لإظهار سيطرة كافية على طريقة توزيع اليد العاملة لضمان تحقيق القيمة المضافة على الإنتاج تحقيق الأرباح لأكبر عدد من الرأسمالية، وإذا أخذنا المسألة الأولى،تقدم الأسواق المثبتة للأسعار وعلى نحو نموذجي . إن قدرا من الفعل الجماعي المعبر عنه عادة في تشريعات الدولة وتدخلها كان استمرار مطلوبا للتعويض من إخفاقات السوق كالأضرار غير المقدرة على الوسطين الاجتماعي والبيئي. وبأن حقبة ازدهار ما بعد الحرب التي امتدت طويلا من 1945 إلى 1975 كانت مبنية على مجموعة معينة من الممارسات والدمج التكنولوجي وأشكال معينة من السلطة السياسية الاقتصادية ويمكن أن نطلق عليه

---

[1] واجب قانصو ، هل ينجح العرب في تحقيق التكامل بين الدول العربية بهدف إيجاد اتحاد عربي ؟ مجلة التحولات.العدد39.فبراير2009 .ص09.

[2] جلال أمين ، الأزمة العالمية ليست سقوط للرأسمالية. صحيفة البيان الإماراتية. في موقع:
www.mohéet.com/shou files asp37 sid.

[3] محمود زكي شافعي،مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية بيروت :دار النهضة العربية 1993. ص262.

[4] Bernard ravenel, Méditérranée: l'impossible mur .paris : l'hormattan.1995.p27.

"الفور دية- الكينزية" تستحق أن تسمى نظاما تراكميا جديدا[1] وهذا أثر على اقتصاديات الدول المتوسطية وخاصة الجنوبية أي عالم الجنوب المتخلف والتي تم تهميشها من ديناميكية التبادل التي اقتصرت على الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أوروبا الغربية، اليابان.[2]

وهذه الرؤيا لنظام عالمي جديد راودت كذلك الرئيس السفياتي **"غورباتشوف"** الذي ومنذ وصوله الحكم كان مقتنعا أن ترهل النظام السفياتي ناتج عن البيروقراطية داخل الإتحاد السفياتي وسياسة المجابهة مع الغرب وقال "إن مشكلات العالم اليوم يمكن حلها من دون الجهود المشتركة لكل الدول والأوطان المشكلات الجديدة في أفاق الفضاء، وأعماق المحيطات ومشكلات البيئة والإقراض والفقر والتخلف كل هذه أصبحت من حقائق العصر وهي تستدعي اهتماما دوليا ومسؤوليات دولية وتعاونا دوليا.

ولكن شتان ما بين المبادئ المعلنة والسياسة المطبقة ، فالولايات المتحدة الأمريكية كان همها الوحيد هو فرض السيطرة المطلقة على العالم وهذا ما أظهرته التقارير الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي فمنذ عام 1991 حدد أحد التقارير الإستراتيجية دور أهداف الولايات المتحدة كما يلي:

أ-/ مساعدة الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية .

ب-/ تأمين تدفق النفط برعاية أمريكية مباشرة.

ج-/ الحد من الأسلحة المصدرة إلى الدول العالم الثالث ولاسيما الأسلحة ذات الدمار الشامل.

د-/ جمع الحروب الإقليمية ودفع عملية التسوية في الشرق الأوسط[3]

وللتعامل مع مختلف المشكلات المترتبة بعد نهاية الحرب الباردة هو التراجع التدريجي لإتحاد السفياتي من الساحة الدولية. كفاعل دولي وهذا سنة 1991 وما تبع من تغيير في هيكلة النظام الدولي، وانصراف الولايات المتحدة الأمريكية عن الشؤون الدولية وإعادة هيكلة الاهتمامات الخارجية بعيدا عن مظاهر القوة العسكرية إلى صالح القوة الاقتصادية[4]

---

[1] ديفيد هارفي، ترجمة محمد شيا، حالة ما بعد الحداثة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ط 1 ،2005 ص 159

[2] أحمد طالب. مرجع سبق ذكره. ص 34.

* السوق: هو التقاء وجهات النظر بين البائع و المشتري ، حيث يكون البائع والمشتري في بقعتين جغرافيتين مختلفتين

[3] غسان بدر الدين. الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. السياسة الدولية.العدد 114.السنة 1994ص99.

[4] زال الإتحاد السفياتي كفاعل دولي 31 ديسمبر 1991 و انسحاب جمهوريات البلطيق ليتوانيا، استونيا، ليتونيا. وأدى بالرئيس غورباتشوف إلى إعلان إستقلالته في 25 ديسمبر.

إن التشكيلات السياسية الرأسمالية المتقدمة لا تعطي مغزى أو أهمية حقيقية لفكرة الدولة القومية ذات السيادة على الأقل في المجتمعات الهامشية، والمصدر الأساسي ليس تنافس بين القوميات وإنما تغير الهياكل الاقتصادية السائدة والتناسبات وموازين القوى بين الأقسام المختلفة لرأس المال المسيطر والتشكيلات الرأسمالية المتطورة ، كما يدخل في هذا الإطار المقاربات التي قدمت لتأصيل وتوصيف العولمة وظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى وذلك انطلاقا من كون الدولة القومية، ثم تعد قادرة على القيام بفاعلية وكفاءة بوظائفها الاقتصادية التقليدية المعروفة، حيث لجأت الدول القومية إلى الدخول في تجمعات وتكتلات اقتصادية إقليمية كبرى[1] ولقد ظهرت بوادر التغيير في الرؤية الإستراتيجية الأمريكية منذ سنة 1988 ، عند التطرق للتقرير السنوي لإستراتيجية الأمن الوطني وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش (George Bush) في مسائل الأمن القومي "إن هناك ديناميكية التغيير التي يغذيها أساس التطور الاقتصادي والتقني الذي يؤثر على البني الاجتماعية والسياسية وعلى القوة العسكرية ووضع الدولة ومكانتها فهو ينوه بأسبقية العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى سياسة كانت أم عسكرية اجتماعية في بناء الأمم وزوالها[2] خاصة أن عددا متزايدا من القوى الإقليمية بصدد اكتساب قدرات عسكرية جد مدمرة وفي بعض الحالات أسلحة الدمار الشامل(الأسلحة النووية) التي ليس فيها اختلاف على أنها تكون كارثة فادحة يقاسى من فضائعها التدميرية الطرفان على السواء .ولذا حاول الخبراء الإستراتيجيون تصميم عدة بدائل إستراتيجية يمكنها أن تلائم المواقف التي لا تتطلب استخدام المقدرة الثأرية النووية الشاملة، وبالتالي يتسنى للولايات المتحدة محاربة هذا النوع من الأسلحة وذلك بالتحدي للأنظمة المارقة، وإيجاد دافع عن إمكانية استخدام هذا النوع من الأسلحة النووية[3]

وأتيحت الفرصة لأمريكا لتكريس نفوذها في العالم وفي منطقة المتوسط بصفة خاصة وهذا يأتي بعد احتلال العراق للكويت 02أوت 1990.فقد أعلن الرئيس بوش أن هذه الأزمة برغم خطورتها تتيح فرصة للتقدم نحو نظام دولي جديد، نظام يتميز أكثر فأكثر

[1] عماد جاد ،حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مثابرة. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.1999.ص146.

[2] مبروك الغضبان ، المدخل إلى العلاقات الدولية. عنابة: دار العلوم.2007.ص169.

بتعاون شرق- غرب حول عدة قضايا دولية، وبتعبير آخر دخول العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سميّت: بالنظام الدولي الجديد (le nouvel ordre mondial).[1]

وانقسمت مؤسسة السياسة الخارجية في سياسات الو.م.أ في نهاية القرن العشرين ، لكن الغالبية المسيطرة من رأي النخبة كانت إما هاميلتونية أو ولسونية أو مزيج مضطرب من الاثنين . مع إنهاء الحرب الباردة ، دخلت المدارس الأربعة في تجمع جميع أقرب التحالف الأعوام بين 1919-1941 منه إلى نموذج الحرب الباردة فقد مثل الهاملتونيون، والولسونيون ما يمكن أن نسميه بالكوكبين إذا كانوا يعتقدون أن بناء نظام كوكب هو جوهر مهمة السياسة الخارجية الأمريكية، كانت كل المدرّستين الكوكبيتين يعتقد في 1998 كما في عام 1919و1945 أن نهاية صراع دولي كبير يتيح فرصة ثمينة لبناء نظام عالمي جديد، ورأت كل منها أن انهيار الاتحاد السوفيتي يعني فرصة غير مسبوقة لتحقيق أهداف أمريكية رئيسية قديمة، وفي نهاية الحرب الباردة أشارت للبدء الكثيف منهجي واسع لجهود أمريكية سياسية اقتصادية في العالم كله، كان ذلك يعني للولسونيين تنمية سادة القانون، ونشر الديمقراطية وبناء إجماع دولي حقيقي ضد الأعمال العدوانية، وحماية حقوق الإنسان عن طريق إجراءات شرطية دولية[2] تبلور الو.م.أ أهدافها ووسائلها كما هو المعتاد والثابت في دوائر صنع القرار والخطط الإستراتيجية الأمريكية في كل مرحلة بما يتلاءم وطبيعتها مع ثبات أهدافها (مصالحها) الإستراتيجية ومن أبرز الأهداف الأمريكية الإستراتيجية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة مايلي:[3]

1/ التحكم في بناء النظام العالمي الجديد من خلال:

أ / استمرار قيادتها لحلف الناتو للاستمرار في توطيد دورها القيادي في النظام العالمي الجديد مرتكزة في ذلك على ثلاث محاور الأول توسيع نطاق الحلف بتنظيم دول أوربا الشرقية والوسطى من أجل ضمان ومنع أي نزعة توسعية جديدة بروسيا والثاني زيادة قدراته وصلاحياته لخدمة الأزمات التي قد تنشأ ويتضمن المحور الثالث بتحديد هيكلياته العسكرية بما يتوافق مع عنصر القيادة الأمريكية وطموحاته.

---

[3]Bruno colson, le tiers monde dans la pensée stratégique Américain . paris : Economisa / Institut de stratégie comparée ,1994,p09.

4 Alfredo G A. valbadao. Les mutations de l'ordre mondial : géopolitique de grondes puissances 1980-1995. Paris : la découverte 1994 p 157.

[2] والتر راسل ميد ، ترجمة نشوى ماهر، السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم . القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.ط1 ،2005.ص135.

[3] أحمد الحضرمي،تطور الإستراتيجية الأمريكية نحو العالمية. قراءات سياسية:مركز البحوث والمعلومات. العدد08 فبراير.2003.ص106.

ب / استمرار قوتها القوة العظمى الوحيدة ومنح بروز أي قوة منافسة أو معادلة.

2/ ومن الأهداف الأمريكية التي حددتها وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون في تقرير تقدمت به إلى الكونجرس الأمريكي نهاية العام 1995 تحت اسم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط يتضمن الأهداف الأمريكية التالية:

- التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل وضمان آمنها وتفوقها العسكري في المنطقة.
- ضمان تدفق النفط إلى أمريكا وحلفائها من خلال السيطرة على منابعه.
- ضمان وتأمين الممرات الدولية في الوطن العربي والهيمنة عليها إبتداءا من مضيق هرمز شرقا وحتى مضيق جبل طارق غربا
- نشر القيم الأمريكية المتمثلة في حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارها جوهر القيم الأمريكية.
- إدماج إسرائيل و العرب في نظام شرق أوسطي جديد وتحقيق السلام وفقا للرؤية الأمريكية.
- حظر الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية (أسلحة الدمار الشامل)[1] ذلك أن ترتيبات الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي الجديد لم تكتمل ملامحه بعد أن تحقق نوعا من الاستقرار كما يحصل في منطقة الشرق الأوسط مثلا. لذلك يتولى الأسطول الأمريكي السادس ضمان عدم انتشار مثل هذه الأنواع من الأسلحة لكي لا تستعمل في النزاعات الإقليمية داخل الحوض. داخل الحوض إذ يعرف عن حوض البحر الأبيض المتوسط ، بعد حرب الخليج الثانية ، أنه ازدادت فيه حدة النزاعات الداخلية التي ترجع جلّ أسبابها إلى مشكلة تعدد القوميات التي تأثرت بموجة الانفصال التي عرفتها الجمهوريات السوفيتية أيضا ، وجدت دول الاتحاد السوفياتي سابقا نفسها أمام وضع استثنائي صعب إما أن تبقى في اتحاد سياسي ، وإما أن تنفصل عن الإتحاد ، وهذا ما وقع في يوغسلافيا التي تحتوي على عدة قوميات وديانات امتد داخلها النزاع العرقي الذي ساهم في عودة

[1] المرجع نفسه،ص 107.

الصراع القديم ، الذي كان بين القوميات الثلاث الصينية البوسنية الكرواتية حيث أرادت كل قومية تأسيس كيان سياسي خاص بها[1]

لكن في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، كرست العولمة النفوذ الأمريكي المتزايد في العلاقات الدولية، الاقتصادية الثقافية، ذلك أن القوة الاقتصادية يكون لها أهمية الصدارة أكثر من القوة العسكرية وسيجري تحديد النظام العالمي الجديد بالعلاقات التجارية بتدفق المعلومات ، الرأسمال ، التكنولوجيا والبضائع أكثر مما سيجري تحديده بالجيوش وتطوير الأسلحة النووية ، الإرهاب و الحكومات الاستبدادية، وأن هذه الأمم لم تتمكن من مضاهاة القوة العسكرية والاقتصادية للعالم الحر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية [2]

أي تعميم النموذج الأمريكي في إطار ما عرف **"الأمركة"** التي يرى الأستاذ **برهان غليون** أنها تعني بالضرورة العولمة في حالة واحدة فقط أرجحية المساهمة الأمريكية في الإنتاج الثقافي في المادي المعنوي الذي يملأ وسوف يملأ الفضاء العالمي الجديد الذي أنشأته ثورة المعلومات[3]

في تطورات نظم العولمة وفروعها الاقتصادية. وآلياتها. جرت متغيرات هيكلية على البني الاقتصادية العالمية وفروع الاقتصاد ودور القطاعات ، والقوى وأنتجت ظاهرات قطبية ذات طابع اقتصادي وإعلامي غير محكومة بسياسات الحكومات ونظم الأمم الفرعية ، فالقوة الاقتصادية و الإعلامية تتحقق بفعل

---

[1] خير الدين العايب ، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي: مركز الشعب للدراسات الإسترتيجية .العدد 04.جوان 2006 .ص 06.

-**العولمة :** القوة مفهومها الشامل الاقتصادي ، السياسي ، العسكري ، التقني والإعلامي والثقافي ، وهي الإحساس التي سوف تتضح أو تكون شكل النظام العالمي في قوى الحادي والعشرين " وأنها ظاهرة عامة يتدخل فيها بشكل أساسي الاقتصاد ثم السياسة والثقافة، الاجتماع والسلوك ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود الوطنية.

[2] فوزي صلوح، أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات. بيروت: دار المنهل اللبناني . الطبعة الأولى. 2002. ص 155.

[2] برهان غليون ، سمير أمين،ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. دمشق ، بيروت: دار الفكر، دار الفكر المعاصر.1999. ص46.

[3] جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث .المستقبل العربي، العدد 236 ، 1998، ص 58 .

الجغرافية الاقتصادية والموارد ، والأسواق والأموال ، التكنولوجيا ، ما ينعكس تغييرا في توازنات القوى العالمية [1]

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة فارقة في اتجاه تعزيز الهيمنة الأمريكية إذ اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في حالة حرب ضد الإرهاب ، وأن هذا الإرهاب ليس له مكان معين ، وأن هذه الحرب ساحتها العالم كله ومن ثم أعطت لنفسها حق التدخل المباشر دون الحاجة إلى الرجوع إلى الأمم المتحدة ، ولما كان من ظاهر العرض الأمريكي أن منفذي أحداث 11 سبتمبر عناصر عربية وإسلامية، فقد كان من مظاهر هذا التدخل ما أعطته الولايات المتحدة لنفسها من ملاحقة العناصر العربية في أي مكان في العالم والقبض عليهم واحتجازهم دون أن يكون لسلطات بلادهم حق الاعتراض ، وما يمثله ذلك من تجاوز على حقوق السيادة للدول العربية [2] وفي سبيل تعزيز الهيمنة الأمريكية كانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى التواجد بنفسها عسكريا في منطقة الخليج العربي بمناسبة حرب الخليج الثانية، واستمرت في التواجد محققة بذلك أولى عسكرة العولمة، ثم لجأت بعد أحداث 11 سبتمبر إلى تعزيز هذا التواجد العسكري في مناطق إستراتيجية في العالم[3] وفي تظهير مشروع الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية، وبإزائه ماذا يستطيع العرب، نظما حاكمة وقوى شعبية أن يفعلوا ؟ هل تسمح حال اللاتكافؤ الهائل لا سيما على الصعيدين التكنولوجي والعسكري، للنظم الحاكمة بالتخلي عن سياسة الأمن المستعار والاستعاضة عنها بمنظومة قومية للأمن الجماعي أو الأمن الإقليمي؟ هل يمكن التصدي للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في آن واحد.

ومن المفارقات الأكثر مدعاة للاستغراب والقلق في أن قيام الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001 بانتهاج سياسة عدائية ضد بعض النظم العربية الحليفة لا سيما السعودية ومصر، لدرجة بدت معها أمريكا ظاهريا ونظريا متألفة مع المعارضة العربية المطالبة بالإصلاح والديمقراطية، في حين بدت النظم الغربية في معظمها

---

[1] مدحت أيوب ، الأمن العربي في عالم متغير. دمشق : مركز البحوث الإستراتيجية ، 2003 ، ص 29 .
[2] عبد الخالق عبد الله،النظام الإقليمي الخليجي. السياسة الدولية. القاهرة: أكتوبر 1993. ص31.

ضمنيا وفعليا، ضد المعارضة الإصلاحية.وفي ضوء هذه الوقائع والتداعيات تلح أسئلة عدة: ماذا يفعل العرب مسئولين ومواطنين بنظامهم الإقليمي المترنح؟ هل يرمموه ويصلحونه أم أن ذلك بات متعذرا ؟ هل يتركونه أم يبادرون في مقاومة ذلك وتطويره لئلا يقوم على أنقاضه نظام إقليمي بديل يضم إلى الدول العربية كلها أو بعضها تركيا وإيران وباكستان وحتى إسرائيل؟[1]

إن أحداث 11 سبتمبر قد مثلت مجالا خصبا استثمرته السياسة الإسرائيلية في تعزيز عضوي مما يعتبر تمكينا للمشروع الإسرائيلي يدفع إلى تنفيذ سياساته في المنطقة. ومن مظاهر التداعيات السلبية لأحداث 11 سبتمبر:

- انخفاض أسعار النفط بنسبة 40,5% فيما بين 11 سبتمبر و 12 نوفمبر2001 ليصل سعر برميل النفط من سلة نفوط الأوبك 12.1931 دولار للبرميل[2]
- تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية رغم محدودية هذه الاستثمارات فإنها بمقتضى هذه الأحداث تصبح أكثر محدودية بسبب حالة المخاوف التي تعرقل حركة الاستثمارات عبر بلدان العالم بصفة عامة ومنطقة المتوسط بصفة خاصة.
- ويضاف إلى ما سبق ما لحق بالاقتصاد الفلسطيني من تدهور حاد بسبب استمرار أعمال القمع والحصار وضرب موارد هذا الاقتصاد المحدود من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية بعد نجاحها في إقناع مؤسسات الصناعة الأساسية الأمريكية أن ما تقوم به ضد العناصر الفلسطينية هي حرب ضد الإرهاب[3]
- فالمنطقة المتوسطية تشكل عصبا حيويا للتأثير على توازنات القوى الدولية والعرب مازال يملك قدرات وإمكانات، ولن يقبل بهزيمة درامية تؤدي إلى هيكلة العالم بما في ذلك إعادة هيكلة دول العرب نفسها، لذلك يسعى لتغيير في استراتيجياته وأدواته للسيطرة بالاعتماد على المصالح والعلاقات الاقتصادية، وأن الغرب سعى دائما لإقامة نظم إقليمية موالية، أو متعايشة كما فعل في مواجهة الناصرية والمد القومي"حلف بغداد" ثم حاول في مواجهة سورية،

[1] أحمد يوسف أحمد،مستقبل النظام العربي. المستقبل العربي. العدد 330. ماي 2003. ص127.
[2] أحمد السيد النجار ، في ظلال عاصفة سبتمبر اقتصاد مصر والعالم العربي. القاهرة: دراسات الأهرام الإستراتيجية 2002. ص28
[3] المرجع نفسه. ص 29.

إيران في حلف الاعتدال العربي و الإسلامي ومشروع الشرق الأوسط ثم الإتحاد من أجل المتوسط.[1]

[1] عودة حسن سالم، ملامح إستراتيجية أمريكية جديدة في المنطقة والعالم.في موقع:
http://adaaloqili.ahlamountada.com/t.2098 topic
يوم: 2011/03/28 ص 04 .

المطلب الثاني : المتغيرات الإقليمية:

كان للتحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية على منطقة حوض البحر المتوسط الأثر المباشر في إحداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية، وفي ظهور وتغيير مضمون العديد من المفاهيم التي تعكس مستوى بناء الإقليم المتوسطي وهو من ضمن أهم المتغيرات والمحددات التي تتحكم في هويته وآليات عمله المستقبلي وبوصف النظام الإقليمي نظاما فرعيا يتبع النظام الدولي[1] واستمرت الأوضاع حتى جاء التحول الأبرز في النظام الدولي وظهور الترابط الاقتصادي، السياسي والاجتماعي والثقافي بين النظم الفرعية. ذلك أن انهيار الإتحاد السفياتي وانهيار الكتلة الشرقية تبعا لذلك بعد التحولات الكبيرة التي طرأت على أوربا الشرقية و طرح سياسة الإصلاح والمصارحة التي عرفت في الأدبيات السياسية باسم "البْرُوسْتْرويكا والجلاسنوست" والاضطرابات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي أدت إلى إسقاط بعض النظم الفرعية.[2]

إن تراجع مستوى التهديدات العسكرية التقليدية والنووية والصاروخية التي كانت تمثلها الترسانة السوفيتية. ودول حلف وارسو أفسحت المجال أمام تهديدات من نوع جديد يأتي الإرهاب الدولي على رأسها، وسعي الحلف إلى التوجه شرقا وجنوبا نحو شرق أوربا وغرب آسيا الشمالية في الأورال الغربي ومنطقة حوض البحر المتوسط سعيا إلى شغل الفراغ الذي كان الإتحاد السوفيتي يملأه، وصيانة الأمن الأوربي عبر سلسلة من التوسعات والتحالفات الجديدة.[3]

ساهمت حرب الخليج الثانية بصورة كبيرة في إعادة تعريف النظام الدولي حيث مثلت حرب الخليج فرصة للإدارة الأمريكية للإعلان على ما أسماه جورج بوش الأب "نظام دولي جديد" وأظهرت هذه الحرب التقارب بين الشرق الغرب ولم يضع حدا لكل التناقضاتـ وإنما أعاد هيكلتها: بمعنى أن التناقض شمال – جنوب حل محل التناقض شرق – غرب.[4] ويطرح **"جيمس كولمان"** فكرة أن بروز العنصر الاقتصادي كمحرك للسياسات الدولية في النظام الدولي الجديد بعد تراجع عنصر الإيديولوجيات وسباق

---

[1] وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام و النشر.1994. ص106.
[2] سام العسلي، النظام الدولي والهجوم الأمريكي. بيروت: مجلة الدفاع العربي.العدد05.السنة 2004 . ص29.
[3] نبيل شعيب،هل الحلف الأطلسي مستقبل؟. مجلة الحرس الوطني. العدد 263 .السنة 2004 . ص07.
[4] ناصيف يوسف حتى،أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟ جريدة المساء الجزائرية. أكتوبر96. ص5.

التسلح جعل التوجهات ذات السرعة للتفوق الاقتصادي ظلت بمثابة إيديولوجية جديدة لها أيضا أدواتها السياسية وسماتها العقائدية ، حتى أنها اكتسبت صفة الأصولية الاقتصادية.[1]

اتجهت النظرة الأمريكية تجاه مشاكل منطقة الشرق الأوسط وخاصة الصراع العربي-الإسرائيلي وفقا للعوامل الدولية الجديدة (ظاهرة العولمة المسارات التكاملية الإقليمية. وحلول منطق الاقتصاد بدل المنطق السياسي والعسكري تماشيا مع مصلحتها الإستراتيجية في إيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي، ومن هذا نتوصل إلى أن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية بل أنه مصطلح سياسي في نشأته وأن هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية أو الحضارية أو الثقافية أو شكل نظمها السياسية بل تسمية تشير إلى علاقة الغير بالمنطقة فالشرق الذي يقال عنه متوسط يثير السؤال :

متوسط بالنسبة لمن وفي علاقته مع أي منطقة جغرافية؟ هذا من جهة من جهة أخرى فإن هذه التسمية تمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله على انه وحدة متميزة فهي تدخل فيه باستمرار دول غير عربية مثل قبرص ، أثيوبيا، إسرائيل وتخرج منه باستمرار دول المغرب العربي ليبيا ، السودان أحيانا بل أحرجت مصر في أحيان أخرى.[2]

ما يحكم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ليست هي المبادئ والقيم أو الديمقراطية أو الشرعية الدولية بقدر ما هي مجموعة منتقاة من القواعد التي يحكمها أساسا تصور أمريكي بزوال الأخطار المنظورة التي تهدد مصالحها وهندسة المنطقة لما يؤدي نهائيا إلى عدم وجودها معارضة هذه السياسة.

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة على أنها وحدة جيوإستراتيجية واحدة من الخليج إلى المتوسط ومن بحر عمان إلى البحر الأسود ،هذا هو قلب شرق أوسطي الذي تهتم به المصلحة الإستراتيجية الأمريكية لأنه يشتمل على الطاقة وعلى المضايق والطرق وأسواق الاستهلاك. وهذا القلب الشرق أوسطي بات مفتوحا على أجندة لم تكن متاحة وقت الحرب الباردة مفتوحا على صوب القرن الإفريقي وعلى شمال دول آسيا الوسطى وعلى الغرب دول المغرب العربي وحرصت أمريكا على أن تضع هذه المنطقة كلها في دائرة الربط المباشر من خلال التدخل المباشر بعد حرب الخليج الثانية بالتعاون مع

[1] ماجدة صالح،الحركات الأصولية الإسلامية في أوروبا.القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية. 1999. ص308.
[2] ماجد كيالي،المشروع الشرق أوسطي ." أبعاده –مرتكزا ته - -تناقضاته. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 1998.ص41.

إسرائيل وتركيا[1] وهذا لكي تدعم مكانتها في محيط إقليمي وإعادة بناءه في إطار نظام إقليمي جديد.[2]

وباستعمال المقاربة القطاعية القائمة على بناء علاقات تعاونية مع الأطراف العربية سعت التصورات الإسرائيلية القائمة على السيطرة العسكرية على اختراق النظام الإقليمي العربي لتهيئة المنطقة جغرافيا واقتصاديا لتسهيل قيام إسرائيل الكبرى عن طريق ما يسمى بالمشروعات الإقليمية ، لذا يركز الاهتمام على تهيئة الظروف لتكون إسرائيل مركز التكنولوجيا والصناعات المتقدمة وخلق شعور قومي يضم "إسرائيل" و"العرب" "الأتراك" ضمن أسرة إقليمية وفقا للمعادلة التالية : **المياه التركية+الأموال الخليجية+الأيادي العاملة الرخيصة+العقول الإسرائيلية** أي العالم العربي مجرد مصدر للطاقة والمواد الأولية والعمالة الرخيصة ومكان للصناعات الملوثة وما تستهلكه الطاقة.[3]

وجوهر المشروع الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط لمرحلة ما بعد حربي الخليج الثانية اعتمد على عدة ركائز شكل الإطار الذي يسعى إليه كنظام إقليمي يمثل أحد مكونات النظام العالمي الجديد وهي:

- ألا يعتمد النظام الإقليمي للمنطقة على وجود عربي متكامل بمفهوم الأمن الجماعي أو وجود إسلامي مع تحديد شكل التعامل مع دول المنطقة العربية وغير العربية على أساس فردي ووفقا لمتطلبات نجاح المشروع الأمريكي وفي صوغ الأوضاع السياسية والإستراتيجية لهذه الدول ودورها في تحقيق الأهداف الموضوعية.
- فرض الاستقرار على المنطقة بما يحقق نظاما يقوم على أساس المصالح المتبادلة، وذلك بحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.
- ضمان منطقة الخليج من خلال ترتيبات محددة وتشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية وقوى عربية بوجود عسكري دائم في المنطقة بإجراء ضروري لسد الفراغ الأمني وخدمة المصالح الأساسية.

---

[1] مجلة شؤون الأوسط. العدد 101. السنة 2001. ص 05

[2] ماجد كياني،مرجع سبق ذكره.ص40

[3] محمد العربي فلاح،المتوسطية والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة. الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع.2004. ص74.

- ضبط مستويات التسلح كركيزة للهيمنة على المنطقة وتخفيف توازنات للقوي تخدم المشروع الأمريكي بضمان التفوق الإسرائيلي ومنع احتمالات الصدام المسلح بتحريم استخدام أسلحة التدمير الشامل.[1]
- وقياسا على الشرق أوسطية التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية أطلق **شيمون بيريز** مشروعا إسرائيليا وقد كان وزيرا لشؤون التنمية الإقليمية في الحكومة الإسرائيلية وأخطر ما فيه بنود ثلاثة هي :

1- إحلال المعيار الجيو اقتصادي محل المعيار القومي الثقافي للمنطقة.

2- التركيز على المثلث (إسرائيل – الأردن – فلسطين) الذي اعتبره محور اقتصاديا للشرق الأوسط.

3- اعتماد صيغة شرق أوسطية متقدمة تستند إلى المياه التركية و البترودولار الخليجي والأسواق العربية بقيادة التكنولوجيا الإسرائيلية المتقدمة بالتالي تسجيل أكبر الفوائد من نتائج المؤتمرات الاقتصادية.[2]

وأوضح "بيريز" أن الهدف الرئيسي من النظام الإقليمي هو خلق البيئة الملائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط، ويوضح ذلك بقوله 'هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوربية" ويقترح تطبيق نظام الشرق الأوسط على مرحلتين الأولى: تتضمن إقامة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة والسياحة والمواصلات والمياه بين بلدان المنطقة ومنها تركيا، ويعتبر اتفاق الإذعان في أوسلو ووادي عربة بداية تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير وتتضمن المرحلة الثانية من مشروعه إقامة سوق مشتركة ومؤسسات مركزية على غرار السوق الأوربية المشتركة.[3]

- أما بالنسبة لجوانب عدم قدرة النظام الإقليمي وصلاحيته في توصيف النظام الرسمي العربي وتطوراته وأزماته. وهذا بازدياد فعالية نظام التغلغل والاختراق وتعاظم تأثيراته بدرجة غير مسبوقة تاريخيا سواء بالنسبة للنظام كله أو لوحداته على المستوى الجزئي. بحيث امتدت إلى كينونة النظام وأدق شؤونه أكثرها

[1] محمد جمعة،النظام الإقليمي العربي. المستقبل العربي. العدد 09. فيفري 2005.ص 40.
[2] شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد ، ترجمة محمد حليمي عبد الحافظ. عمان : الأهلية للنشر والتوزيع. 1994. ص62 .
[3] محمد السعيد إدريس،"أزمة السويس والصراع على مستقبل الشرق الأوسط ". السياسة الدولية. العدد 166. أكتوبر 2006. ص34.

حساسية، وتعدى إلى تكوين نخبة وتحديد توجهاته الأساسية مما أفقد النظام الحدود الدنيا "من"الذاتية" و"الاستقلالية".

- وامتداد النظام الدولي داخل النظام الرسمي العربي. فعندما وقع الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 كان ذلك معناه أن بعض القوى الدولية "أمريكا" "انجلترا" أضحت مكونا في النظام العربي فربطته مباشرة بـ النظام الدولي فالأمر تعدى التأثير و"الضغوط" و"الاختراق" لكي تصبح هذه القوى الدولية هي صاحبة ومالكة القرار في هذه الدولة الأساسية في النظام. مما جعل مسألة انطباق توصيف النظام الإقليمي على وضع النظام الرسمي العربي أمرا غير مقبول.[1]

لقد تراجعت القومية التي تحدد للنظام هويته ورسالته وخصوصيته واختفاء ما يمكن أن نطلق عليه "المصلحة القومية في مقابل المصالح القطرية لكل وحدات دول النظام على حِدَا والتي تسعى لتكريس وجودها الذاتي مما يجعل توصيف النظام بـ العربي. فلم تعد هذه الصفة سبيلا لضبط علاقات القوة وحل النزاعات بين وحدات النظام (احتلال العراق للكويت 1990 نموذج واضح وتدخل النظام الدولي لتحرير هذه الأخيرة) واختفت اتفاقيات الدفاع العربي المشترك وغاب التنسيق والتكامل في جهود التنمية والاستثمار وغيرها من وظائف النظام الإقليمي ذو الصفة العربية الذي ساده الاختلال الشديد في التركيبة الداخلية واعتبار أنماط التحالفات السياسية والمحاور ليست ترجمة حقيقية لشبكة تفاعلات النظام.[2]

- إن اقتراب السياسات الخارجية والإقليمية النابعة من النظام الإقليمي العربي وذلك تجاه النظم الإقليمية الأخرى و "النظام الدولي' والدول الأخرى (خاصة تلك التي تقع على هامشه) يقوم على فرضية وجود هذه السياسات الواحدة النابعة من رؤية النظام والمترجمة لـ "مشروعه السياسي" ويكون التساؤل حول مدى امتلاك النظام الإقليمي العربي لـ "رؤية ومشروع" وبالتالي سياسات للتعامل مع التحديات الأساسية التي يفرضها النظام الدولي والنظم الإقليمية الأخرى، ودول الهامش. والأهم في هذا الصدد ليس مدى "وجود" هذه السياسات بل " فعاليتها" في الاستجابة للتحديات[3] ويتكرس انهيار النظام الإقليمي العربي عبر الانقسام

[1] فواز جرجس،النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى. مرجع سبق ذكره. ص137.
[2] محمد السعيد إدريس،النظام الإقليمي للخليج العربي. مرجع سبق ذكره. ص153.
[3] جميل مطر علي الدين هلال،النظام الإقليمي العربي . مرجع سبق ذكره. ص48.

الحقيقي بين المناطق الرمادية لدلو الاعتدال ودول الممانعة، فإنه يبدو عاجزا تماما عند ما نشبت حرب غزّة (2009) عند مواجهة تحدياته الأساسية سواء كانت مرتبطة بالاحتلال في فلسطين والعراق أو الأزمات الداخلية في معظم الدول العربية، كما أن الرهانات الإستراتيجية تبدو جد محدودة.[1]

تعرف المتغيرات على المستوى المؤسساتي بتلك التحولات الجذرية التي مست الإتحاد السفياتي الذي تلاشى في 1991 وتحوله إلى مجموعة من الدول (روسيا،أوكرانيا، بيلوروسيا)، فبعدما كان يتمثل هذا العدو الإستراتيجي الذي كان يتزعم المعسكر الشرقي (دول أوربا الشرقية عضو حلف وارسو أي التحول الكمي من عدو احد شامل إلى مجموعة من الدول الأعداء التي تنتمي جلها إلى العالم الثالث إلى تحول كيفي من فاعل دولي رئيسي هو الإتحاد السفياتي (السابق) ودول حلف الكومكون، أو الصين أو كوبا إلى تغيير دور الأمم ليشمل مجموعة عديدة من الكيانات الإستراتيجية[2] بالإضافة إلى حدوث تغيرات كبيرة مست خريطة أربا بالشروع ف تعميق المؤسسات الأوربية عن طريق البناء والتعمير والعمل على إنشاء تجمع يضم الدول الأوربية، تأسيس المجموعة الأوربية للفحم والصلب، واستندت الاتفاقية على عمل المجموعة الأوربية للفحم والصلب وتشكلت هيئتين أخريتين: المجموعة الاقتصادية الأوربية والمجموعة الأوربية للطاقة الذرية[3] بيد أن هذه الهياكل لم تعد قادرة على مواكبة التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بمختلف الدول الأوربية الأعضاء وغير الأعضاء وبروز عدة مشاكل وتسارع التحولات الإقليمية والدولية على جميع المستويات ورغبة الدول الأوربية في أن يكون الهدف من التعاون هو الوصول إلى درجة من التكامل والاندماج بتحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية، وتلك حقيقة يفترض أن تعكسها البنية المؤسسية وآليات صنع القرار في أي منظمة تكاملية أو اندماجية[4] حسبما نص عليها التقرير الذي قدمه رئيس المفوّضية **"جاك ديلور"** Jackes Delors إلى تسريع البناء السياسي لأوربا الإثني عشر من اجل تحويل كل العلاقات إلى الاتحاد الأوربي[5]

---

[1] ستايلي هوفمان ، نقد النماذج الفكرية الأمريكية للعالقات الدولية. مجلة الاجتهاد. العدد 45. السنة 2002. ص39

[2] Frédéric C Ramel, Repenser le concept d'ennemi dans l'après Guerre Froide. Paris : Institut de Stratégie comparée.2000. p05

[3] جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع 2006. ص328.

[4] حسن نافعة، مرجع سبق ذكره.ص189.

[5] Fondation Europe et Société les futures de l'Europe. Paris :le monde Editions. S.d . p41

إن البناء التكاملي الأوربي هو صياغة سياسية خارجية وأمنية مشتركة une politique (étrangére et de sécurité commune)

دعم وتقوية السلام : وذلك بالابتعاد عن الحرب كوسيلة لحل النزاعات بين الدول والاعتماد على التوازن والتوفيق فيما بينها .

تحقيق الوحدة الاقتصادية باعتبار أن الإتحاد الأوربي هو وحدة اقتصادية قبل كل شيء ، ولا تستمد قوته إلا منها ، وهو ما أكدته اتفاقية ماستريخت في أشكال مختلفة من أشكال الوحدة وهي :

- تنسيق نشاطات التطور الاقتصادي .
- تحقيق الاستقرار والتوازن في النمو الاقتصادي .
- رفع مستوى المعيشة.
- الاستخدام الأمثل للقوى العاملة .
- الاستقرار الاقتصادي والنقدي.
- تحقيق الوحدة السياسية: عن طريق الإتحاد الأوروبي والوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء يتم تحقيق الوحدة السياسية عن الشعوب الأوروبية .
- تنمية ورفع الخدمات وهو الهدف البعيد للإتحاد عن طريق تحسين المستوى المعيشي لشعوب دول الإتحاد وتقوية الروابط الاجتماعية بينهم.[1]

أما بالنسبة للأهداف الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC) فقد نصت عليها المادة من المعاهدة :

1- إزالة الرسوم الجمركية عن الدول الأعضاء وكافة الحواجز الكمية بالنسبة لتصدير وإستراد السلع ، وكل الإجراءات الأخرى التي لها التأثير نفسه .
2- إنشاء تعريفة جمركية مشتركة، سياسية وتجارية تجاه الأطراف الأخرى .
3- إزالة العقبات في مواجهة حرية حركة الأفراد، والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء .
4- إقامة سياسة زراعية مشتركة .
5- إنشاء نظام يضمن عدم تشويه المنافسة في إطار السوق المشتركة.

[1] - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره.ص 332.

6- إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي لتحسين فرص توظيف العمالة والمساهمة في رفع مستويات المعيشة .

7- إنشاء بنك استثمار أوروبي لتسهيل التوسيع الاقتصادي للجماعة[1]

8- تطبيق إجراءات للتنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

9- تبني سياسة مشتركة في مجال المواصلات .

طرحت المبادرة الإيطالية الإسبانية لإنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وعلى نمط السلال الثلاث الاقتصادية، الأمنية ، الإنسانية، وقد فشلت هذه المبادرة بمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية ، نظرا لأنها تضاربت مع مؤتمر مدريد. وهناك أيضا المبادرة الفرنسية التي ركزت على خصوصية غرب المتوسط ,تشمل دول الاتحاد الأوروبي الخمس ,إضافة إلي الخمس دول من شمال المتوسط هي فرنسا، إيطاليا إسبانيا، البرتغال وشملت قضايا سياسية، اقتصادية ، و اجتماعية و بيئية لكنها توقفت بعد اجتماعين في روما و الجزائر بسبب أزمة لوكي ربي مع ليبيا ووقعت ضغوط على الدول الأوربية المشاركة في حوار (5+5) واستجابت الأطراف الأوروبية معلنة أن عودتها للحوار مسألة تخص الإتحاد الأوروبي كله، وليس الدول الخمسة ، وطالبت ليبيا بتسليم المتهمين في حادث لوكيربي [2]

وتجسد هذا الاهتمام على أرض الواقع من خلال تبني السياسة المتوسطية الجديدة (la politique méditerranéenne revoiée) في القمة الأوربية المنعقدة في لشبونة ، أما مؤتمر برشلونة وهو امتداد للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي وتشارك فيه ثماني دول عربية وإسرائيل ، تسعى إلى وضع أساس للعلاقات الأوربية المتوسطية ورسم مستقبل هذه العلاقات عن طريق عقد اتفاقيات (الشراكة) بين دول الإتحاد الأوربي كطرف ودول جنوب وشرق المتوسط كطرف آخر يتحقق على المدى القصير ، أما المدى المتوسط فالهدف هو تحويل منطقة المتوسط إلى منطقة ازدهار اقتصادي ، وعلى المدى الطويل يهدف إلى إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تشمل 30- 40 دولة، ولكن

[1] - محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .ط1.2001 ص ص 25-26.

1- GHASSAN SALAM,. Appel d'empire Ingérences et Résistances a l'âge de la mondialisation. Paris :foyard. 1996 p175.

يتحول إسرائيل كطرف فانه يهم في قبولها باعتبارها إحدى دول المنطقة سواء في الشرق الأوسط أو البحر المتوسط .[1]

وجاء المشروع الجديد (الإتحاد من أجل المتوسط **UPM**) على أنقاض ما بقي من مشروع مسار برشلونة ، وحاولت فرنسا من قبل إنشاء تجمعات مماثلة مثل تجمع الحوار الأورومتوسطي لكنه فشل، ثم جاء الإتحاد الجديد لإحياء تلك المسارات بما فيها مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها العراق بدعوى نشر الديمقراطية (démocratie) في الوطن العربي لكن المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين قضت عليه .

جاء في ديباجة إعلان باريس أن الغرض من إنشاء الإتحاد هو" **بناء السلام والازدهار ، يضم كل منطقة وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع تعزز بين كافة شعوبها** "

واعتبر الإعلان أن الغاية من هذا الإتحاد هو " إقامة شراكة متعددة وتعزيز التكامل والانسجام الإقليمي " كما يعتبر إعلان باريس أن الإتحاد يمكن أن يساعد على مواجهة التحديات التي تطرح نفسها على المنطقة المتوسطية – الأوربية وأهمها التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، الأمن الغذائي وتدهور البيئة والتغيرات المناخية ، التنمية المستدامة ، الطاقة ، الهجرة ، الإرهاب ، التطرف ، تعزيز الحوار بين الثقافات . وفيما يخص جامعة الدول العربية تسمى " **عضوا مراقبا** " ونص الإعلان في سياق الكلام عن " **الرغبة المشتركة** " في تحقيق السلام والأمن الإقليمي على " تشجيع الأمن الإقليمي عن طريق منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالانضمام إلى المعاهدات الدولية ، وعبر ترتيبات إقليمية ، ودعا البيان إلى الامتناع عن تخزين الأسلحة التقليدية بما يتجاوز الحاجة الدفاعية المبررة " داعيا إلى إقامة فضاء استقرار وسلام في المتوسط .

إن الانتقال من الإتحاد المتوسطي إلى الإتحاد من أجل المتوسط جاء كمشروع جديد (فرنسي – ألماني) ليكبح جماح فرنسا وتطلعاتها وطموحاتها المستقبلية ، وهكذا أكدت وثيقة بروكسل أن المشروع يكون بصيغة جديدة دعامة لمسار برشلونة .[2]

---

[1] عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة ،الوطن بين قرنين .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .ط 1 2000 .ص ص 177 - 179 .
[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، الإتحاد من أجل المتوسط " الأبعاد والأفاق " . مرجع سبق ذكره .ص ص 45 -49 .

المطلب الثالث :أثر المتغيرات على البيئة الدولية للمتوسط

بعد نهاية الحرب الباردة على المستوى الإستراتيجي اتبع تحول تمثل في تغيير النظام الدولي ,وإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى ,في شكل مراجعة الخريطة الجيوسياسية .وأضحى حوض البحر الأبيض المتوسط الفضاء المشترك والحلقة الجيواستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي[1]

ساهم المنظار الإستراتيجي الموسع للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الجنوبية إزاء المجموعات الإقليمية المترابطة من شمال إفريقيا غربا إلى الشرق الأوسط والخليج العربي الفارسي شرقا في تكريس البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي ,مما أعطى الحوض البحر الأبيض المتوسط أهمية إستراتيجية متزايدة رغم تفكك الإتحاد السفياتي واختلال التوازن الإستراتيجي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية .ولهذا رشحوا حوض البحر المتوسط ليكون مسرحا للصراع بين الشمال المتقدم والجنوب الفقير المتأزم [2]

الذي سيكون مصدر التهديدات والأخطار المستقبلية.وقد شهد مسرح حوض البحر الأبيض المتوسط حديثين بارزين في الساحة الدولية كان أثرهما بالغا على الخريطة الإستراتيجية للمنطقة:

ـ انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية وانهيار الإتحاد السفياتي ,وزوال حلف وارسو ليقلل من أهمية الفكر الإستراتيجي العربي ويعد الصراع والتنافس بين القطبين على النظام الدولي البوصلة التي توجه العالم الغربي ,وتضبط مساراته ,وهكذا وبالنظر إلى التهديدات التي يمثلها كل طرف تم بناء استراتيجيات الحرب الباردة .والتي تميزت باحترام قواعد لعبة الردع النووي المتبادل[3]

-حرب الخليج التي كرست إعادة تعريف النظام الدولي ,وأظهرت التقارب بين الشرق والغرب في إطار التناقضات التي لم تستطع إعادة بناء هيكل النظام بمعنى أن التناقض شمال ـ جنوب حل محل التناقض شرق ـ غرب ,بل أكثر من ذلك كشفت حرب الخليج عن تناقضات داخل المعسكر الغربي نفسه ,فمن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية

[1]ناصيف يوسف حتى،أي هيكل للنظام الدولي الجديد.جريدة المساء الجزائرية .9أكتوبر 1996.ص5.
[2]إبراهيم تيقمونين ،مرجع سبق ذكره .ص23.
[3]سمير أمين،قضايا إستراتيجية في المتوسط..بيروت: دار الفرابي.1992.ص54.

ستضم سيطرتها العسكرية على النفط لكي تفرض هيمنتها على الجميع ولممارسة الابتزاز السياسي على الجميع بما في ذلك أوربا[1]

يعتبر الجغرافي الفرنسي أن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من أوسع وأهم المناطق للتوترات الجيوسياسية على الصعيد العالمي وهذا نتيجة لاكتساب أسلحة الدمار الشامل [2] فالمنطقة تمثل أكبر مجال تجارة الأسلحة في العالم .كما يمثل امتلاك إسرائيل للسلاح النووي مبررا لسباق نووي في المنطقة .خاصة بعدما أشيع حول النوايا الجزائرية و الليبية بالإضافة إلى خطر الضغط الديمغرافي الذي يرتبط مجموعة من الأبعاد .كالهوة الكبيرة بين ضفتي المتوسط من حيث الإمكانات الاقتصادية و الاجتماعية ومشاكل الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والانحراف الديني والعرقي والثقافي[3] وتعد مسألة الاستقرار الإقليمي من المسائل الحيوية التي تعمل لها الدول المتوسطية، وقد أبدت الدول المغاربية رغبتها في المشاركة في مشاريع لحل النزاعات الداخلية لكن تبقى عقبة السلاح التقليدي والنفقات العسكرية من المسائل ذات الأولوية، لأن أولويات الاهتمام الأوروبي والأمريكي بمنطقة حوض البحر المتوسط أصبحت تتعلق بمسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن أجل تحذير القادة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خطر انتشار أسلحة الدّمار الشامل، أكد التقرير السنوي لسنة 1991الذي نشره المركز الجوي للمعلومات الأمريكية والذي استقى معلوماته من مركز المخابرات الأمريكية (CIA.

قد أوضح" من بين 14 دولة في العالم الثالث التي تمتلك قدرات كبرى على وضع الأسلحة الكيميائية فإن ليبيا في مقدمة هذه الدول إلى جنب الدول العربية المتوسطية الأخرى وهي سوريا ومصر هذا بغض النظر عن القدرات العراقية التي حطمتها حرب الخليج الثانية"[4] وفي تقرير سرى تحت عنوان" المبادئ الأساسية للردع في فترة ما بعد الحرب الباردة " صدر سنة 1955 عن القيادة الإستراتيجية the strategic command)الذي يضطلع بمهمة الحفاظ على الترسانة النووية الإستراتيجية .تمت

[1] - Hatem bensalem , « le Maghreb sur l'échiquieur meterranéen »in Eudes internationales. Tunis, No 40,3/1991p100.

[2] -Yves Lacoste. « méditerranée: Nations en conflits »Hérodote. N0 90, 1998, p 03.

2- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة. مرجع سبق ذكره . ص 123.

3- خير الدين العايب، مرجع سبق ذكره.ص ص 104-105.

الإشارة إلى كيفية تغير النظرة الإستراتيجية الأمريكية من تحديد عدوها :الإتحاد السوفياتي (السابق)"واستبداله بدول سيئة التربية)etats voyous-rogue stales أو دول خارجة عن القانون هي :العراق .إيران ليبيا,سوريا ,كوبا وكوريا الشمالية ومن بين هذه الدول نجد معظمها من منطقة الشرق الأوسط كالعراق ,إيران,ليبيا ,سوريا والسودان وكلها دول تتهمها واشنطن بمحاولة اكتساب أسلحة الدمار الشامل وبقائها في حرب مع إسرائيل .ولقد حذرت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ًمادلين أولبرايت(**madeleine Albright**) "العراق وهو دولة "سيئة التربية حسب واشنطن _من مغبة اتحاد قرارات تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية تمس صميم مصالحها في الشرق الأوسط ,عندما أعلنت في مجلس الأمن الدولي:"سنتصرف بطريقة متعددة الأطراف عندما نستطيع ,وأحادية الطرف لمّا تقرر ذلك لأننا نعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية[1]

إذا كان التوازن الإستراتيجي الذي فرضته البحرية الحربية السوفياتية على الأسطول السادس الأمريكي في عهد الحرب الباردة ,قد جعل من حوض المتوسط ممرا مغلقا ومستقرا فإن المعطيات الإستراتيجية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة فسحت مجالا أوسع لتحرك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة حيث أن حسمها السريع للمواجهة مع العراق في حرب الخليج الثانية ,شجعها على مباشرة مبادرات إستراتيجية موسعة مع دول الحوض المتوسطي.

لقد كانت الضفة الجنوبية لمنطقة الحلف الأطلسي تنقسم إلى قاع غربي تشكل فيه إيطاليا الحلقة الرئيسية وقطاع شرقي يرتكز أساسا على تركيا[2]

ومع إنهيار المعسكر السفياتي وتفكك حلف وارسوً بدأ التحول التركي يتأكد أكثر فأكثر نحو الجمهوريات الجديدة المستقلة لأسيا الوسطى على حساب الاهتمام بأوربا وحوض البحر المتوسط.

[1] أحمد الكاتب، مرجع سبق ذكره.ص ص 55-56

[2] -Hatem bensalem, « les nouvelles données politico-stratégique en méditerranée »In méditerranée occidentale : sécurité et coopération direct – marie Lucy Dumas pour les études de défense national (FEDN)1992 pp203-206.

وفي القطاع الشرقي يعتبر الشرق الأوسط الحلقة الإستراتيجية الثانية .إذ بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية لموارده النفطية يشكل إلى جانب قناة السويس منطقة إستراتيجية هامة كمنفذ للمحيط الهندي .فالشرق الأوسط يشترك مع حوض البحر المتوسط في سواحل بحرية طويلة.وقد ساهمت حرب الخليج في توسيع المجال الإستراتيجي للشرق الأوسط إلى آسيا الوسطى .

أما الجهة الغربية للبحر المتوسط فقد شهدت تصنيفا استراتيجيا جديدا مع نهاية عهد الحرب الباردة .حيث حرصت دول جنوب أوربا الغربية على ملئ فراغ الانسحاب الإستراتيجي السفياتي .رغم بقاء أسطول الإسكوادرا الروسية ـ الاكرانية في عرض المتوسط بناء جسور إستراتيجية أمنية مع منطقة المغرب العربي التي كانت تشكو دولها من هامشيتها في العلاقات المتوسطية بدأ مركزها السياسي والعسكري يتغير في ظل الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية لها .مما أعطى لهذا الاهتمام بعدا تنافسيا جديدا للقوى الدولية من أجل السيطرة على البحر المتوسط[1]، وبعد تهيئة المنطقة جغرافيا واقتصاديا لتسهيل قيام إسرائيل العظمى عن طريق ما يسمى بالمشروعات الإقليمية بجعل العالم العربي مجرد مصادر للطاقة والموارد الأولية .لهذا خلق مجال عدم التوازن الإستراتيجي بين الدول العربية وإسرائيل التي تحوز على حوالي 200إلى 300رأس نووي.[2]

وعند أطراف الصراع العربي الإسرائيلي ودائرة التسلح ،هناك موجة أخرى ترتبط بمجال الصراع في شرق البحر المتوسط هي النزاع التركي اليوناني ,حيث وقفت تركيا في وجه النفوذ اليوناني في بحر إيجه وجزيرة قبرص ,وتامين خطوط مواصلاتها البحرية مما يحقق مصالحها مع دول المنطقة .[3]

---

[1] إبراهيم تيقمونين،المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة.مرجع سبق ذكره ص ص24- 25 .

[2] Noam chomsky.washington au dessus du droit international: l'Amérique « Etat voyou "LE monde diplomatique N°557.aout 2000.p04.

[3] أحمد الحلواني, مرجع سبق ذكره.

تمارس إسرائيل إستراتيجية بحرية تستند إلى عقيدتها العسكرية وليس من الصعب على المتتبع لمسيرة بناء أسطولها وطرق استخدامه أهم ملامح التفكير الإسرائيلي في نطاق إستراتيجيتها والتي يمكن تلخيصها في ما يلي :

-الاعتماد على استمرار التعاون البحري الكامل مع الأسطول الأمريكي لتأمين السيطرة المطلقة على شرقي المتوسط خاصة بعد عام 2001, حيث قلص الأسطول التركي بشكل كبير حجم وجدية تطبيق مضمون اتفاقية التعاون الفني العسكري خاصة في المتوسط . إن تشابك المصالح السياسية و الاقتصادية و العقائدية في المتوسط و اتساع إبعاده يفرض على إسرائيل بحكم وجودها غير الطبيعي و غير المتجانس مع شعوب المنطقة، امتلاك قوة بحرية فعالة خارج حدودها الجغرافية.

-الاعتماد على القوى الجوية عند التعامل مع الأساطيل العربية كونها تملك التفوق الجوي وتحرص على استمراره بعد أن أثبتت فعاليته في الحروب السابقة.

ومن هنا يمكننا أن نحيط بمضمون الإستراتيجية البحرية الإسرائيلية على أساس إحراز التفوق المحلي في المياه الإقليمية مع القدرة على القيام بأعمال هجومية اتجاه السواحل العربية ومحاولة مد سيطرتها من خلال العمل على تطوير البحرية الإسرائيلية لتأمين التفوق النوعي في مجال الصواريخ الحرب الالكترونية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

1- تأمين المياه الإقليمية الإسرائيلية والدفاع عن القواعد والموانئ الساحلية ضد أي أعمال هجومية من البحرية العربية.
2- تأمين المواصلات البحرية من والي أروبا بما فيها تركيا وجزر المتوسطة.
3- تهديد خطوط المواصلات العربية شرقية والمغاربة عن طريق إستراتيجية الشك بالرّدع.
4- حرمان الأساطيل العربية من تنسيق التعاون في ما بينها ومن أي عمل إتحادي عربي .[1]

- موقع إسرائيل في شرقي المتوسط بجعلها موقع اهتمام القوى العالمية لقدرتها على التأثير في مجريات الأمور وسير الأحداث في المنطقة العربية كلها ولا سيما المشرق.

[1]- المرجع نفسه .

الإنفاق العسكري في المتوسط:

الإنفاق العسكري في المتوسط لسنة 2005-2007/ الأرقام بملايين الدولارات.

البلـــد	الإنفاق العسكري	النسبة المئوية من نتائج الخام
الجزائر	4089	2,9%
ليبيا	764	2,0%
المغرب	2406	4,5%
تونس	432	1,6%
مصر	2868	2,8%
الو.م.أ	546018	4,1%
قبرص	408	1,4%
فرنسا	54686	2,6%
إيطاليا	30905	1,9%
البرتغال	4135	2,3%
إسبانيا	16966	1,1%
تركيا	11248	2,8%
المملكة المتحدة	61920	2,1%
إسرائيل	11838	9,8%

الأردن	694	5,4%
لبنان	940	4,5%
سوريا	5835	5,1%

المصدر: تقرير 2007 لمعهد أبحاث السلام (ستوكهو لم)SIPRI

ومما يمكن لنا أن نستخلصه من جدول الإنفاق العسكري في المتوسط أن:

*حجم الإنفاق العسكري في المتوسط للوم ا يفوق حجم الاتفاق العسكري في المتوسط لباقي دول المتوسط مجتمعة، وهذا ما يفسر اعتماد الوم أعلى القوة العسكرية من أجل فرض سيطرتها على المتوسط ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اختلال التوازن الاستراتيجي العسكري في المنطقة.

*وما يلاحظ كذلك بأن النسبة المئوية من النتائج المحلي الخام الموجهة للإنفاق العسكري في دولة كالجزائر على سبيل المثال هي 2.9 بالمائة بينما تقدر في اسبانيا ب 1.1 بالمائة، غير أن مايوازي نسبة الناتج المحلي الخام الموجه إلى الإنفاق العسكري في اسبانيا يعادل أربع أضعاف ماهو مخصص في الجزائر.

*ومما هو ملاحظ أيضا أن الكيان الصهيوني يخصص أعلى نسبة من الناتج المحلي الخام الموجه للإنفاق العسكري بين كل دول المتوسط ، هذا ما يفسر ايلاء الكيان الصهيوني أهمية كبرى للقوة العسكرية في إدارتها للصراع العربي الإسرائيلي وحسمه لصالحها.

* ونلاحظ أيضا أن مخصصات فرنسا للإنفاق العسكري في تزايد مستمر وهذا ما يبرز نيتها ي إعادة بعث دورها التقليدي في المنطقة.

* تعتبر سوريا والجزائر أكبر الدول العربية المتوسطية إنفاقا على التسلح العسكري.

وعموما يمكن تصنيف الدول المتوسطية من حيث نوعية تسلحها إلى دول نووية ودول غير نووية تقليدية:

القوى النووية في المتوسط:

والجدول الآتي يبين لنا تصنيف الدول حسب عدد الرؤوس النووية المنشورة طبقا لتقرير معهد دراسات السلام SIPRI لسنة 2007

البلد	الرؤوس الحربية الإستراتيجية	الرؤوس الحربية الإستراتيجية	العدد الإجمالي للرؤوس
الو.م.أ	4545	500	5045
روسيا	3284	2330	5614
فرنسا	384	/	384
إسرائيل	≤100	/	≤100

أ_يحتوي المخزون الأمريكي الإجمالي.بما فيه الرؤوس الحربية الإحباطية حوالي 10000رأس حربي نووي.

إن تعقد السياسة الدولية سيجعل من الرهانات الجيواستراتيجية في حوض المتوسط أكثر تداخلا .هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك تهديد آخر ,يتمثل في النمو الديمغرافي في الدول الواقعة في الضفة الجنوبية ,حيث مع حلول سنة 2025 ستميل الكفة لصالح الضفة الجنوبية علما أن عدد سكان المتوسط 427مليون يساوي 7%من عدد سكان العالم[1]

ويقول التقرير(المخطط الأزرق)أن الفقر يصيب كل بلدان المتوسط ,فيحرم الشعوب من أساسيات الحياة ومن الخدمات ,إلا أنه من الصعب قياس الفقر لأنه مسألة نسبية ولا نملك مقاييس نعتمد عليها [2]

والجدول التالي يوضح تزايد عدد السكان في الضفة الجنوبية للمتوسط مقارنة مع الضفة الشمالية ,وأن نسبة الشباب لا يتجاوز أعمارهم 25سنة

الجدول الأول :استشراف زيادة عدد سكان الدول المتوسطية حسب الأعمار_التغير المتوسط

	مجموع 1995م	أقل من 25سنة	أكثر من 60سنة	مجموع 2010م	أقل من 25 سنة	أكثر من 60سنة	مجموع 2025م	أقل من 25سنة	أكثر من 60سنة	معدل النمو السنوي

[1]-Chaouki bonazzou , le profil démographique des pays méditerranéennes a l'horizon 2025.In groupement d'e -tude de recherches sur la méditerranée, l'annuaire de la méditerranée 1997.paris :GERM. Publisher.1997.p148.

.

[2]-شهيرة رسلان،مرجع سبق ذكره .ص 129.

الجزائر	27 .9	16.7	1.6	37.5	17.7	2.4	45.5	18.4	4.9	1.9
مصر	62 .9	35.6	4.1	71.5	40.4	6.2	97.3	39.3	11.6	1.5
ليبيا	5.4	3.5	0.2	8.7	5.4	0.5	12.9	7.3	0.8	2.9
المغرب	27	15.5	1.7	34.2	16	2.5	40.6	15.6	4.9	1.4
تونس	8.9	4.9	0.6	11.2	5.1	0.9	13.3	5.1	1.7	1.3
المتوسط الشرقي	88.7	49	6.5	118.2	59.2	8.7	145.5	58.5	16.9	1.7
إسرائيل	5.6	2.6	0.7	6.9	2.8	0.9	7.8	2.8	1.4	1.1
الأردن	5.4	3.5	0.2	8.6	5.2	0.4	12	6.4	0.8	2.7
مالطا	0.4	0.1		0.4	0.1		0.4	0. 1		0
سوريا	14.7	9. 8	0. 6	23.6	14.8	0.9	33 .5	14. 3	2	2.8
تركيا	61.9	32. 7	4.9	77. 9	36	6. 4	90. 9	34. 6	12 .5	1 .3
المتوسط الشمالي	175. 1	55.8	35	175. 9	46.2	43.4	170.7	41.7	51.5	0.1-
إسبانيا	39.6	13	8.1	39.5	9.6	9.3	37.6	8.2	11.5	0.2-
فرنسا	58	19.5	10.3	60.1	18.1	13.5	61.2	17.5	16.9	0.2-
اليونان	10.5	3.2	2.3	10.5	2 .6	2.7	9.9	2.3	2.6	0.2-
إيطاليا	57.2	16.7	12.4	56	13.1	15.8	52.3	11.1	17.5	0.3-
البرتغال	9.8	3.4	1.9	9.8	2.8	2.1	9.7	2.6	2.6	0.04-
مجموع المتوسط	39	181	49.1	49.1	64.6	64.6	525.8	178.8	91.1	0.9

(الوحدة:المليون)

المرجع: Ibid._.149

وتترتب عن الظاهرة الديمغرافية نتيجتان لهما انعكاس مباشر على الضفتين (الشمالية – الجنوبية)أولهما عدم التوازن بين زيادة عدد السكان خاصة فئة الشباب ,وأزمة السياسات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية التي اعتمدتها النظم الحاكمة منذ الاستقلال في الخمسينات و السبعينات أما النتيجة الثانية ,فتتمثل في ظاهرة الهجرة نحو دول أوربا

الخاصة فرنسا ,ايطاليا ,اسبانيا ,ألمانيا,بحثا عن فرص العمل سواء كانت هذه الهجرة مشروعة أو غير مشروعة[1]

لكن المشكل الذي زاد من حدة الأزمة الاقتصادية في دول الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط هو المديونية التي ما انفكت تتزايد بالتوازي مع فشل السياسات الاقتصادية البديلة في مصر والجزائر وبسبب السباق نحو التسلح فيما يخص تركيا ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى تزايد قيمة خدمة الديون مع مرور السنين وتفاقم الأزمة الاقتصادية . فالأرقام التالية تبين لنا الزيادة المعتبرة في إجمالي ديون المنطقة (مع إقصاء إسرائيل واليونان وإدخال يوغوسلافيا والدول المستقلة عنها بعد 1992م),بحيث انتقلت قيمتها من 7,6مليار دولار سنة 1970م إلى 81,2م مليار دولار بعد عشر سنوات لتصل إلى184,2مليار دولار سنة 1994م .بينما ارتفعت كذلك نسبة خدمة الديون من 28%سنة 1980م إلى 32%سنة1994م بالنسبة لتركيا، ومن 27,4 % إلى 55,3% بالنسبة للجزائر ,ومن 13,9 % إلى 18,4%بالنسبة لتونس ,ومن 8,4%إلى12,2 %بالنسبة للأردن ,ومن 13,4%إلى 14,1%بالنسبة لمصر.فيما انخفضت نسبة خدمة الديون بالنسبة للمغرب من32,4%إلى 32,1%,وكذلك بالنسبة لسوريا من11,4% إلى5,3%[2]

ويوضح لنا الجدول التالي مدى ارتفاع نسبة المديونية الخارجية وخدمة هذه المديونية لدى دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط (باستثناء ليبيا,سوريا وإسرائيل).

والجدول الثاني يبين مدى انخفاض نتائج الداخلي للخام في دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط (باستثناء ليبيا مقارنة بعدد سكانها)

الجدول الثالث: الناتج الداخلي الخام للدول المتوسطية مقارنة مع عدد سكانها

الدول	عدد السكان بالمليون	الناتج الداخلي الخام للفرد (بالدولار)
إسرائيل	5,4	12,635
قبرص	0,7	11,800

[1] أحمد الكاتب،مرجع سبق ذكره.ص59.
[2] المرجع نفسه .ص62.

مالطا	0,4	10,821
تركيا	61	6,095
سوريا	13,8	5,320
تونس	9	4,900
مصر	61	3,850
المغرب	27	3,364
الجزائر	28	3,000
لبنان	3,7	3,317
غزة والضفة الغربية	2,5	- - -

ويعتبر المؤشر الديمغرافي من بين أهم الإشكالات الكبرى بالمفهوم الحديث والموسع نتيجة لإنعكساته السلبية في تغذية التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال المتوسطي,خاصة من الجهة الغربية منه ، حيث عرفت نموا سريعا .وتمثل دول المغرب العربي لما فيها الجزائر – نموذجا واضحا للحركية الديمغرافية ، فالخوف الأوربي ينبع من: الاختلال في التوازن الديمغرافي، وعدم القدرة على الحفاظ عليه من الجهة المتوسطية بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتي الضفتين والبنية السكانية لهما وما يعكسه هذا التباين من تزايد وانخفاض قوة العمل .أي ازدياد نسبة البطالة في الجنوب وارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال، فتصبح عوامل التهديد و الصراع ذات الطبيعة عبر الوطنية تؤثر على أمن المجتمعات الأوربية المتميزة بضعف القدرة التجديدية وشيخوخة البنية السكانية .

تزامنت هذه الظاهرة –الهجرة – مع انتشار مكثف لظاهرة الإرهاب على مستويات مختلفة ,فالهجرة تعتني انتقال مخزون بشري لكل الأمراض والفوضى الاجتماعية ومظاهر الأمن المجتمعي :السيدا ،العنف المادي ،الإرهاب,المخذرات وتبييض الأموال ...الخ.

وتفرز ظاهرة الهجرة شريحة اجتماعية تسعى إلى الحفاظ على هويتها ,حقوقها ومصالحها المختلفة ,وهي مطالب تصعد من حدة التوتر والصراع داخل المجتمع

الأوربي وتعتبر الطبقات الاجتماعية غير الأوربية والمغاربية خاصة المشكلة بنسبة أكثر من 40%من مجموع المهاجرين الأوربيين (وما تمثله الشريحة الجزائرية من نسبة كبيرة فيها) الاشتراكية وبالتالي المصدر الأساسي للتهديد ضد الأمن الأوربي في بعده الإنساني[1].

ولهذا تعتبر ظاهرة الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال إحدى القضايا الأكثر مركزية في المسائل الأمنية الجديدة بالنسبة للإتحاد الأوربي . إلى جانب ما تعتبره الدول الأوربية – ظاهرة الإسلام السياسي والتي حسبهم تؤثر بإشكال وبطرق مختلفة على أمن الدول ومجتمعات الإتحاد الأوربي و الاستقرار الأوربي والاستقرار الإقليمي في المتوسط بشكل عام .فمن منظور هذه الدول يبرز هذا التهديد بسبب تنامي دور الحركات السياسية الدينية الراديكالية ، وينظر إلى الجزائر على أنّها المثال الحي لذلك فعدم استقرار دولة في حجم الجزائر بموقعها المركزي في المتوسط ودورها المحوري سوق يؤدي دون شك إلى اتساع مجال اللاستقرار. إذا ما استمرّ تسارع المدّ الأصولي إلى الدّول المجاورة، كما أن وصول مثل هذه التيارات إلى الحكم سوق يهدد المسار السلمي للعلاقات الأورومتوسطة: ويصبح بذلك التهديد الاسلاموي يدرك من زاوية نقل هذه الفوضى وعدم الاستقرار الدّاخلي نحو المجمعات الأوربية عبر القنوات الهجرية[2] ، من هنا يمكن فهم التصور السلبي للإسلام في ذهنية الشعوب الأوربية : الإسلام لإقصائي الذي يرفض الغير، يرفض التعامل معه ويرفضه الحوار المتبادل، كل هذا أدّى إلى تقوية الحساسية العنصرية اتجاه المهاجرين من دول جنوب الحوض المتوسط، وإن كان اليمين المتطرف الأوربي يعادي في السابق كل المهاجرين وإن كانوا من دول أوربية أخرى.

كل هذه المشكلات التي تشكل في نفس الوقت تهديدًا على كلتي ضفتي المتوسط الجنوبية والشمالية فرضت توجهات جديدة لدول الإتحاد الأوربي المتوسطية الفاعلة : فرنسا، إيطاليا، إسبانيا. تقتضي هذه التوجهات باعتماد مقاربة جديدة تحاول إيجاد استقرار في المنطقة من خلال حل هذه المشكلات، وبالتالي التقليل من التهديدات عن طريق اعتماد

[1] Abdel wahad biad, la Ddimension humaine de la sécurité. Revue IDARA.vol : 12.N023.2002.p75.

[2]- منيرة بلعيد ، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي.دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة. ملتقى دولي: الجزائر والأمن في المتوسط . قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية: أفريل 29 و30.2008 ص105.

مقاربة اقتصادية قائمة على تدعيم التعاون والشراكة بين دول الضفتين كما يبينه المخطط التالي[1] :

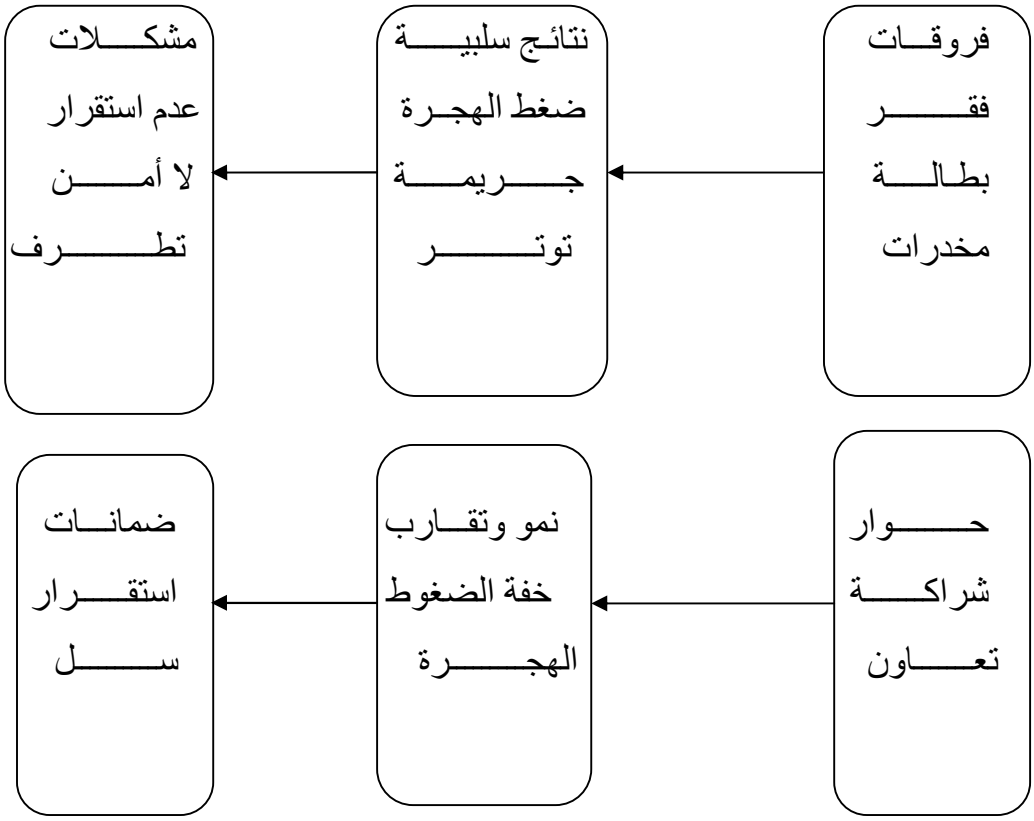

[1] أحمد الكاتب ،مرجع سبق ذكره ص ص71 - 72.

المبحث الثاني: خلفية الشراكة الأوروبية – المتوسطية

أعقب انهيار نظام الثنائية القطبية التحول في موازين القوى، وزادة المحاولات التي قامت بها الدول الأوربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل إقامة علاقات أوروبية متوسطية ، وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي المتوسطية الفاعلة فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، من أكثر المتحمسين بين دول الإتحاد الأوروبي لصياغة علاقات أوروبية متوسطية لأن هذه الدول تقع على خط التماس المباشر جغرافيا مع دول ضفة حوض البحر المتوسط ، وهي الأكثر تعرضا من غيرها من الدول الأوروبية لموجات الهجرة الكبيرة التي حدثت نتيجة عدم الاستقرار والنمو الاقتصادي الضعيف. ظهور مشكلات مختلفة الخطورة في الدول الواقعة في الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط ومن جهة أخرى أدّى نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية السياسي والاقتصادي وظهور التكتلات الاقتصادية والعالمية إلى ردّ فعل سريع من قبل الإتحاد الأوروبي من خلال الاهتمام بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

دفع النظام العالمي الجديد أوروبا إلى الانخراط في ترتيبات في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، لاسيما أن كل من حلف الشمال الأطلسي وإتحاد أوروبا الغربية لم يهتمّ بقضايا منطقة حوض البحر المتوسط، إلى في إطار إستراتيجية عامة . وبالرّغم من أن الدول المتوسطية تشارك دول أوروبا في مدى أهميّة تحقيق السلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط ، إلاّ أنها تؤكد على الاهتمام بجميع الأبعاد للشراكة الأوربية المتوسطية، فالقضاء على الهجرة الغير الشرعية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة تفرض على الجانب الأوروبي مساعدة الدول المتوسطية ، أمّا في الجانب العربي فإن الشرق أوسطية تسعى إلى إيجاد تنظيم إقليمي يضم مصر ودول المشرق العربي إلى جانب بعض القوى الإقليمية.

ممّا يفقد هذا التنظيم المنتظر الهوية العربية ويجعل منه إطارا فنيا فقط، سياسيا بالدرجة النهائية بعد استبعاد البعد القومي منهم، لأن المطلوب من الدول العربية أن تدخل هذا المشروع فرادى ممّا سيلغي نهائيا قيام أي تكتل عربي في المستقبل، بل إنكار التنظيم الإقليمي العربي .

تعتبر المبادرة المتوسطية للإتحاد الأوروبي حصيلة للمبادرات الدبلوماسية التي أتفق عليها منذ نهاية الحرب الباردة، ونتيجة للخطوات الاقتصادية التي اتخذت منذ مؤتمر

باريس، أمّا الدوافع متعددة ونذكر منها الدور الحاسم للدول الأوربية المتوسطية والتي أظهرت استياءها من الأولوية التي أعطاها الإتحاد لدول أوروبا الوسطى الشرقية، والحواجز الأمنية التي نتجت من التقلبات السياسية جنوبي المتوسط [1] ، وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط وتقدمها شجع على بلورة الفكرة المتوسطية وسهّل ترجمتها عمليا، حيث تعتبر العملية السلمية التي بدأت في مدريد بمثابة الجسر الذي عبرت عليه أوروبا اتجاه الدعوة إلى إقامة إطار تعاوني متوسطي يظم دول عربية وإسرائيل، لذا فقد تعزز المفهوم المتوسطي في السياسة الأوربية وتراجعت أهمية الدول العربية نتيجة لضعف العلاقات العربية – عربية منذ أزمة الخليج[2].

إنّ محاولة أوروبا استعادة منطقة نفوذها في حوض البحر المتوسط بعد ما كانت ساحة الصدام المباشر بين الإرادتين الأمريكية السفياتية وكذلك تعاظم الآمال في تسوية الصراع والعربي الإسرائيلي . جعلتنا نرصد طبيعة المشروع المتوسطي، هل هو إطار تنافس بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أم توجه أصيل في السياسات الأوروبية ؟

تعدّ العلاقات بين دول حوض المتوسط الشمالية والجنوبية علاقة أصيلة وقد أزداد الإلحاح على تحديد إستراتيجية أوروبية جديدة لهذا المجال على ضوء التطورات التي حصلت في أوروبا ذاتها. فالدعوة المتوسطية فكرة أوربية تسعى إلى إعادة صياغة المنطقة ضمن ترتيبات إقليمية جديدة تكفل لها مصالحها [3]

ولم تكن مصادفة أن يتواكب المشروع المتوسطي إلى جوار المشروع الشرق أوسطي المطروح أساسا من جانب إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية ,ومالت الدوائر السياسية الثقافية إلى تفضيل المشروع المتوسطي [4].[6]54لأن مشروع الشرق الأوسطي ينطلق من البداية من ترتيبات مؤسسية فوقية لنظام إقليمي يطمس الهوية العربية ويعطي لإسرائيل دورا قياديا وناظما للتحولات الاقتصادية في المنطقة ,خاصة وأن شيمون بيريز هو الأب الروحي لهذا المشروع,كما تم النظر إلى المشروع المتوسطي كمشروع فضفاض وأكثر مرونة على غرار منتدى" أوبيك ".

---

[1] - Robert rothstine, Alliances and small powers. New York: Columbia university press.1968.pp48-53.

[2] - نظمي أبو لبدة، مرجع سبق ذكره . ص304.

[3] - نادية محمود مصطفى،أوربا والوطن العربي . بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية .1986.ص301.

[4] عبد الفضيل محمود ،مصر والعرب والخيار المتوسطي:الفرص والمحاذير .السياسة الدولية العدد124.السنة1996.ص122.

تعتبر المتوسطية فرصة لبناء مركز تفاوضي قوي في عصر التكتـــــــــلات الاقتصادية الكبرى [1] والاستفادة من حجم ونوعية التطور الاقتصادي والتكنولوجي لدول الشمال وتحقيق التوازن مع دول الجوار الجغرافي.

رأت الاتجاهات القومية المشروع المتوسطي تشابها كبيرا مع نظيره الأوسطي من حيث منع تطوير النظام الإقليمي العربي ,وتكريس التخلف العربي من خلال شراكـــــــــة غير متكافئة .[2]

لايمكن تجاهل فرص الاستفادة من تعميق التعاون مع أوربا وهذا لمواجهة الضغوط والهيمنة الأمريكية –الإسرائيلية ,وتحويلها إلى شراكة حقيقية بين ضفتي المتوسط ,ويتطلب توافر العديد من الشروط على المستويين الوطني والقومي وخاصة التعامل مع المشروعين المطروحين على قاعدة تدعيم النظام الإقليمي العربي ,وليس تفكيكه أو تهميشه.

إن إضفاء مدخلات عربية على أسس أكثر من المشروع الشرق أوسطي، أدى إلى النزوح نحو المتوسطية وهذا بتجاهل الدوائر الأخرى وأن البديل المتوسطي قابل للتطوير [3]

في الحقيقة إن المشروع المتوسطي يأتي في ظل تفاعل عمليتين تاريخيتين كبيرتين هما : العولمة والأقلمة ، ورغم أن كلا منهما ليس ظاهرة جديدة بالكلية إلا أنه يلاحظ أن العولمة قد جلبت معها شكل أعداد كبيرة من التجمعات الإقليمية و عبر الإقليمية ' و لا يجوز اختزال الأمر بقول أن الظاهرتين جناحان لطائر واحد مثلما ينبغي اعتبارهما متناقضين على طول الخط.فمن الواضح أن العولمة –كظاهرة غير مستقرة- تتخذ صورا بعضها مؤقلم و بعضها غير مؤقلم .كما يلاحظ أن معظم دول الجنوب تنضم إلي عدة تجمعات إقليمية في ذات الوقت ' و هو ما يعكس نوعا من الحيرة و السيولة إلي جانب البحث عن تعظيم المنافع الاقتصادية في كل الاتجاهات.

غير انه تجب الملاحظة أن التجمعات الإقليمية و عبر الإقليمية في عصر العولمة تتسم بالميل أكثر فأكثر نحو الجغرافيا الاقتصادية ،و ليس الجغرافيا السياسية ،مع استهدافها بالطبع لتحقيق غايات سياسة من خلال نسج التشابكات الاقتصادية .

---

[1] محمد سعد ,أبو عامود ،التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري .السياسة الدولية . العدد125السنة 1996. ص74

[2] خشيم مصطفى عبد الله أبو قاسم،التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوربية المتوسطية.السياسة الدولية .العدد148.أفريل 2002.ص17.

[3] سليم محمد السيد ، المشاركة الأوربية المتوسطية . مصر : مركز الدراسات الإستراتيجية . 2000 .ص 300.

وهنا يتجلى فهمنا لما تسمى **الأقلمة**، حيث يقصد بها تلك الصياغات الإقليمية المفروضة من جانب مركز أو أكثر من المراكز الكبرى للعولمة ,والتي تهدف إلى تحقيق الاندماج في العولمة النيوليبرالية وليس مقاومتها ,وإرساء المصالح المشتركة بين فئات وشرائح اجتماعية مستفيدة من مجريات العولمة [1]

وعلى الرغم من التباس التنافس بالتكامل بين المشروعين الأوسطي والمتوسطي ,يأتي المشروع الأخير في إطار عملية إعادة هيكلة عميقة للإقتصادات العربية في حدود مفاهيم الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ومصالح الشركات متعددة القوميات ,وإن كان بأسلوب أقل فظاظة مما اتبع مع البلدان الإفريقية جنوب الصحراء [2] .

ورغم الضآلة النسبية للسوق العربية بالنسبة لأوروبا (3-4%) زادت أهمية البلدان العربية لأوروبا بسبب التهديدات المرتبطة بالصراع العربي –الإسرائيلي ومشكلة الهجرة بكل أبعادها ,بالإضافة إلى هاجس الطاقة .أي أن العرب أصبحوا أقرب إلى أن يكونوا "شركاء إجباريين لأوروبا" [3]

و يأتي هذا كله في سياق تتم بالإدارة الأمريكية العليا لمجمل عملية العولمة و التي ترمي إلي إرساء انتصار نهائي و أخير للنموذج النيوليبرالي و التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أربع آليات رئيسية:

تعظيم الهيمنة الأمريكية من خلال البنك و الصندوق الدوليين و منظمة التجارة العالمية و الشركات متعددة القوميات.

استخدام كافة الوسائل بما فيها القوة العسكرية الماحقة للدول المارقة و مصادر التهديد الجديدة (الإرهاب- الأصولية)

- استغلال و تطوير المؤسسات الدولية القائمة (بما فيها الأمم المتحدة)أو حتى تجاوزها كلية لتمرير عمليات التدخل و العدوان علي السيادات القومية وقمع حركات التحرر الوطني و الاجتماعي.
- الهيمنة الإعلامية للسيطرة علي العقول و تمجيد نمط ثقافي أحادي ،أي النمط الليبرالي محذوفا منه البعد الاجتماعي ،و ربما البعد الديموغرافي مستقبلا .

[1] سمير أمين،العلاقات العربية الأوروبية .القاهرة :دار الأمين 2002,ص ص 135 -155.
[2] علي الكنز،المشروع الأرومتوسطي بين الواقع و الخيال .القاهرة :دار الأمين .2002.ص94.
[3] المرجع نفسه.ص 97.

و هكذا يجب النظر إلي تجاوز المشروعين الأوسطي و المتوسطي في ضوء تفاوت وتنافس الأدوار وعملية العولمة ليظل الأمر رهينا لقدرة المنظومة الرأسمالية العالمية على إيجاد آليات مناسبة ومبتكرة لتسوية التناقضات بين مراكزها ، في ضوء الحظر الإستراتيجي المتمثل في احتمال تبلور تكتل أوروأسيوي ، أو اندلاع حالة من الفوضى الاجتماعية و الثقافية بفعل آليات الليبرالية الجديدة ، وتصاعد اتجاهات قومية أو دينية متعصبة حتى في المراكز الرأسمالية نفسها .[1]

[1] المرجع نفسه. ص 100 .

المطلب الأول : السياسة المتوسطية الجديدة ومقاربة الشراكة

يشوب فكرة المتوسطية نوع من الغموض نظرا لعدم وجود كيان واحد يشمل جميع الدول التي تقع على شاطئ حوض البحر المتوسط ، ولتفادي هذا الغموض تبنى الجانب الأوربي تعريفا جغرافيا لمنطقة حوض البحر المتوسط والذي يشمل جميع الدول المطلة على هذا الحوض ، وعلى الرغم من أن الأردن لا تطل على المتوسط إلا أن المجموعة الأوربية اعتبرتها دولة متوسطية وذلك لاعتبارات سياسية صرفة .[1]

جاءت العلاقات الأوربية المتوسطية بنقلة نوعية في إطار إعلان برشلونة حيث تم التحول من علاقات التعاون إلى علاقات الشراكة ويفترض أن الطرف العربي في إطار علاقات التعاون كان يحتل موقع الملتقى للمساعدات والذي لا يملك في العادة تغييرا قواعد منها على عكس الشراكة التي تجري في إطار تعاقدي والية التفاوض ، كما جاء إعلان برشلونة بإطار قانوني ومؤسسي عام يحكم عملية الشراكة ، وحولها من علاقة اقتصادية إلى علاقة شاملة تتضمن أيضا السياسة والأمن والثقافة والاجتماع[2]

وهناك من يفسر عملية برشلونة على أنها بناء إيديولوجي معقد صممو ليواكب مشروعهم النيوليبرالي و هو يعتمد علي الحوار والنخبة ومن وراءها الطبقات المتوسطة في جنوب المتوسط ، ومحاولة جرهم بشكل أكبر في تنفيذ العملية [3]

ومع التركيز على تحقيق الأمن الجماعي في منطقة البحر المتوسط من زاوية مناطق النفوذ و التنافس الجيوبولوتيكي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن المؤكد هذه العناصر تتواجد في رؤية كل دولة أوربية على حدة وإن كانت بأوزان مختلفة [4]

ومن البديهي أن الصدفة وحدها لا تكفي لتفسير تمسك عشرة دول بإعادة تنشيط حوار انقطع بينها في صيغة الجمع طيلة عقد كامل ، فلابد من وجود عوامل موضوعية قد تفاعلت فيما بينها وأدت إلى مثل الخيار الجماعي ، هذه العوامل تستشفها بالخصوص من الأحداث التي طبعت مسيرة المنطقة خلال الفترة المنقضية ويمكن تلخيصها كما يلي:

1-توسيع الاتحاد الأوربي : إن إقدام الاتحاد الأوربي على قبول [5]انضمام عشر دول جديدة[1] دفعة واحدة بداية من سنة 2004شكل رهانا سياسيا له الأمر الذي دفع به إلى

---

[1] http//www.aljazeera .net wr/exeres /33db9d5-12f.4b4e.bf24eeb663066118htm

[2] حسن نافعة ،الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا . مرجع سبق ذكره .ص 494 .

[3] علي الكنز ، مرجع سبق ذكره . ص 24.

[4] المرجع نفسه . ص 33.

[5] -في قمة كوبنها كن في 12-13ديسمبر2002.

وضع شروط مسبقة لقبول هذا الانضمام . إلا أن هذا التوسع في اتجاه شرق أوربا ووسطها أثار بعض المخاوف لدى الدول المتوسطة الأوربية وغير الأوربية، فالدول المتوسطية الأوربية التي تولي اهتماما كبيرا للمتوسط الذي تعتبره امتدادها الطبيعي وتدرك مدى تأثرها المباشر بهذا الفضاء كانت تخشى أن يبنى هذا التوسع الأوربي في اتجاه الشرق على حساب الاهتمام بالفضاء المتوسطي الذي كرسه مسار برشلونة 1995، أما الدول المتوسطية غير الأوربية ولا سيما المغربية منها فقد كانت تخشى أن يكون للتوسع تأثير سلبي مباشر على مسار الشراكة الأوردو متوسطية. و بغض النظر عن مدى رجاحة مثل هذه المخاوف [2] فإنه قد شكلت دون ريب أحد العوامل التي حفزت دول الحوض الغربي للمتوسط بضفته للعودة للحوار الجامعي في إطار لا يحتاج للأحداث باعتباره موجودا مسبقا وهو فضاء (5+5).

2- المنافسة الأمريكية في مجال التعاون مع المغرب العربي: والذي طهر في شكل مشروع طرحه كاتب الدولة لشؤونها الخارجية **ستيوارت ايزنستات** والذي كان يرمي المشروع بالخصوص إلى: إحداث فضاء حوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغربية حول السياسة الاقتصادية[3]، تحقيق الاندماج المغربي ، إرساء تعاون اقتصادي للقطاع الخاص في إطار هذا التعاون ، وكذا إجراء الإصلاحات الضرورية للنهوض بالقطاع الخاص وقد تم في هذا الإطار عقد اتفاق للتجارة والاستثمار مع الجزائر في جويلية 2001 ، وتونس في 2002 أما المغرب فقد انطلق في الإعداد لعقد اتفاقية للتبادل الحر ، وهذا يعني أن مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية قد قطع أشواطا لا يستهان بها على درب الانجاز مما دفع الدول الأوربية المطلة على الحوض الغربي للمتوسط إلى الاعتقاد في جدية هذه الشراكة التي قد تحقق على حساب الشراكة الأور متوسطية عموما وعلى حساب التقارب بين دول غربي

---

[1] - الدول التي كانت ستنظم إلى الاتحاد الأوروبي في سنة 2004 هي قبرص، استونيا، البحر، ليتوانيا، مالطا،ا، سلوفاكيا، الجمهوري التشيكية مع الملاحظ أن سنة 2007 من المتوقع انضمام كل من بلغاريا ورومانيا.

[2] -Bichara Khader : L'elargissement à l'EST et Partenariat Euro-Méditeranéen, un unjeu de somme positive(awin Win Game) ?, Etudes internationales, N86,2003,Pp220-225.

[3] انطلق الحوار الأمريكي المغاربي في البداية مع الدول المغاربية المحورية: الجزائر، تونس، المغرب، وقد انضمت موريتانيا للمجموعة سنة 2000 بصفة ملاحظ، وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا وقع استبعادها مؤقتا في البداية اعتبارا للنزاع القائم بينها وبين أمريكا.

المتوسط على وجه الخصوص [1] وعليه هذا الاعتقاد يشكل في حد ذاته حافزا هاما لإعادة تنشيط الحوار (5+5) خاصة في ظل بداية ظهور بوادر وملامح محاولات الانفصال العضوي بين القوة الأعظم والقارة العجوز.

3- إدراك الفتور النسبي في مسار الأور – متوسطي : علقت دول غربي المتوسط أمالا كبيرة على مسار الأور متوسطي (مسار برشلونة) ، إلا أن هذا المسار واجه ويواجه عراقيل وصعوبات منها ما هو ظرفي ومنها ما هو هيكلي وهذا نتيجة عدة عوامل :

-تباين درجة الانخراط الفعلي في هذا المسار لدى دول جنوب المتوسط الذي تعكسه نسبة الدول التي أمضت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي ، وتواصل ضعف درجة الاندماج الأفقي على الضفة الجنوبية ، وكذا محدودية نجاعة برنامج (MEDA 1-2) نظرا لطبيعة إجراءات تنفيذها المتسمة بالتشعب والبطء وضعف الموارد المخصصة لتنفيذ البرنامج الجهوية المدرجة ضمن مسار برشلونة .

-عجز المساعدات المالية على تحقيق النقلة النوعية المرتقبة اجتماعيا واقتصاديا للدول المتوسطية الشريكة .

-التباين بين إجراءات تنفيذ المشاريع الجهوية والأهداف المصرح بها في بيان برشلونة وذلك نتيجة عدم إشراك دول الجنوب في ضبط البرنامج التي غالبا ما يرسمها الاتحاد .

-تفاوت الاهتمام لدى دول الاتحاد بإنجاح المسار الأور متوسطي [2] . وارتباط نجاح هذا المسار بقضية الشرق الأوسط وتأثيرها المباشر فيه .

إن هذا الفتور النسبي الذي أصاب المسار شكل عامل تحفيز لإعادة تنشيط الحوار(5+5) الذي لا يتناقض مع هذا المسار بل يمثل دعامة هامة له وقوة دفع باعتباره يحتوي على كافة المكونات الضرورية ليقوم مقام النواة الصلبة لمسار برشلونة .

. 1 تواصل الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بموضوع الشراكة مع المغرب العربي حيث أوفدت إلى تونس في أواخر أكتوبر 2003 مساعد وزير الخارجية وليام بيريتر الذي التقى الرئيس زين العابدين بن علي و وزيري الخارجية والدفاع التونسية،وقد أعلن خلال هذه الزيارة عن إحداث مكتب إقليمي بتونس للشراكة الأمريكية المغاربية سنــة 2004، فهل هي الصدفة وحدها التي جعلت هذه المبادرة تتم شهرا تقريبا قبل انعقاد انعقاد قمة 5+5 بتونس بالذات .

[2] المقارنة بين الشراكة الأمريكية والشراكة الأور-متوسطية :

Nicol grianaud : les etates unis et le Maghreb depuis le 11 septembre , ''études internationales ,n86,2003.

انظر كذلك البند المتصل بالتوسط في السياق الدولي الجديد ضمن استنتاجات الندوة الدولية حول توسيع الاتحاد الأوربي والمتوسط والتي نضمت في برشلونة يومي 16-17 ماي 2003: http ://www.iemed.org

Emmanuel TODD, apres l'empire : essai sur la décomposition du système américain,(paris :,2002),p33

4- نضج الوعي بأهمية مقاربة مشتركة وشاملة للقضايا المطروحة : إذا كانت العوامل السابقة الذكر تمثل عناصر تسهيل وتحفيز ودفع فإنها ما كانت لتسمح وحدها بإعادة الروح لفضاء (5+5) الذي يحتاج إلى عنصر أساسي غاب عنه في المرحلة السابقة على الأقل على مستوى الجماعي ، هذا العنصر الذي لعب دور المحرك هو الوعي الجماعي بحتمية اعتماد مقاربة مشتركة وشاملة للقضايا المطروحة ، هذه القضايا المتصلة أساسا بدفع التنمية ومعالجة الهجرة ومقاومة الإرهاب وتكريس حوار الحضارات والثقافات والأديان ونشر الأمن والقضاء على بؤر التوتر ومصادر النزاعات وتسيير الاندماج المغاربي .

وعموما يمكن القول أن النشاط لهذا الحوار هو ليس محض صدفة ،بل قد يكون أحد أهم أسباب ذلك هو أن الإتحاد الأوربي بات يرى أن السبيل الجديد لتفعيل مسار برشلونة وإخراجه من عراقيل دائرة السلام في الشرق الأوسط والممكن قيامها مستقبلا هي الشراكة الألو_مغربية فبعد توقيع كل من مصر والأردن ولبنان اتفاقيات الانتساب مع الإتحاد الأوربي 1 إلى جانب إسرائيل والسلطة الفلسطينية وجميع الدول المغاربية ،أصبح من المفيد للدول الأوربية تقزيم مجال الشراكة الأورمتوسطية،وهذا تجنبا للدخول في متاهات عملية السلام وذلك من خلال اقتصارها على الشراكة مع الدول المغاربية ،أي العزل التام لهذه الدول عن عملية السلام ، ويبدو أن هذا هو الإطار الذي سيتحقق في الآفاق المستقبلية ومن جهة ثانية وفي إطار اعتبارا لدول المغربية عمقا استراتيجيا للإتحاد الأوربي ، وظهور تسابق أوربي_أمريكي على المنطقة المتوسطية ،فإنه كما جاءت الشراكة الأور_متوسطية كنظير للمشروع الشرق أوسطية،يمكن اعتبار ظهور الشراكة الأور_مغاربية كنظير لمشروع ايزنستات الأمريكي

وعادت فكرة المتوسطية مجددا إلى صدارة اهتمام الإتحاد الأوربي ،فمع نهاية الحرب الباردة وما رافقها من تحولات دولية وإقليمية برزت الرغبة لدى المجموعة الأوربية في تبوء مكانة دولية ولعب دور فعال في السياسة العالمية ،خاصة بعد سريان معاهدة ماسترخت في نوفمبر1992 ويمكن اعتبار أن السياسة المتوسطية الحقة قد بدأت مع دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ،بحيث شرعت الجماعة الأوربية في وضع خطة إستراتيجية عليها تهدف من ورائها إلى تكوين تحالف سياسي واقتصادي وأمني قوي ،يشمل دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ،و بصفة خاصة أقطار المنطقة

العربية ولقد لعب عامل التقارب والترابط الجيو سياسي دورا أساسيا في تكريس هذه السياسة المتوسطية الجيدة بحيث نجد أن رئيس وزراء إسبانيا **"خوسيه ماريا زنار"** قد نوه إلى أهمية البعد المتوسطي في السياسة الجديدة للإتحاد الأوربي عندما قال :

"إن البعد المتوسطي أساسي في السياسة الخارجية الإسبانية وسياسة الإتحاد الأوربي ،فنحن نتطلع إلى إقامة منطقة أمن ورفاه مشتركة في الحيز (الجيوبوليتيكي) المشترك الذي يمثله البحر المتوسط" .وهذا ما أكده من قبل الرئيس الفرنسي جاك شراك حين قال :

"وتود فرنسا اليوم أن تجعل من البحر الأبيض المتوسط حلقة وصل سياسية وأحد طموحات الإتحاد الأوربي الأساسية". [1]

لقد استقطب موضوع الشراكة اهتمام السياسة والخبراء والباحثين ,لما لها من أهمية يمكن أن تؤثر على توجهات مستقبل عدد كبير من الدول المتوسطية .فهو يمثل تطورا هاما على نمط علاقات وتفاعلات المنطقة العربية المتوسطية وغير المتوسطية ومستقبلها كدول وكيان ,وموضوع الشراكة هذه هو مشروع أوربي ظهر كنتيجة لعدة أسباب ,نذكر منها: تعثر المشروع العربي وتجميده منذ مطلع الثمانيات,الأمر الذي خلق فراغا إقليميا في المنطقة ,بالإضافة إلى تفكك الإتحاد السوفيتي و الاعتقاد بأن موجة المستقبل في الرأسمالية . وتشكل هذه الفكرة في الأصل ردا أوربيا على المشروع الشرق أوسطي الذي تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة .

كما شكل إصرار الكيان الصهيوني على تعديل معادلة الأرض مقابل السلام, لتصبح المعادلة تخلي الصهاينة على جزء من الأراضي العربية المحتلة مقابل التعاون والتكامل الاقتصادي معها من قبل بعض الأقطار العربية أو معظمها.ولقد عقد مؤتمر برشلونة سنة 1994الذي جسد المبادئ العامة أو الرئيسية التي تقوم عليها الشراكة الأوروميتوسطية ثم تبعه مؤتمر مالطة سنة 1996و1997 رغم أن المشروع بدأ منذ السبعينات بمراحل متتالية[2].

---

[1]-Mohamed Melbouci.les perspectives d`intégration maghrebine.ouvrage collectif sous la direction du prefisseur:Abdelaziz djerad.(Alger :Recherche Administratives) ,pp50_51.

2_الجناني الإدريسي ،المبادرتان الأوربية والأمريكية للشراكة مع البلدان المغاربية"،مجلة المغاربية للدراسات الدولية الإستراتيجية الشاملة،ع1،2001ص ص 49_48.

3_تتضمن معاهدة ماستريخت التي وقع عليها سنة 1991ودخلت حيز النفاد في نوفمبر1993،أربعة محاور أساسية :وحدة العمل في المجالين الدبلوماسي و الدفاعي،الإتحاد النقدي والاقتصادي وإحداث العملة الموحدة،تقوية مؤسسات الإتحاد،قضايا الأمن والهجرة أحداث أوربا المواطنين،لمزيد من التفاصيل انظر:فتح الله والعلو.

4_إضافة إلى هذه الدول شملت هذه الإستراتيجية كل من دول وسط شرق أوربا و منطقة البلقان.

1/إعلان برشلونة

وكان انعقاد مؤتمر برشلونة في 27و28نوفمبر (تشرين الثاني)من عام1995بحضورخمس عشر دولة عضوا في الإتحاد الأوربي وإحدى عشرة دولة جنوب متوسطية هي الجزائر وقبرص ومصر وفلسطين والأردن ولبنان ومالطا والمغرب وسوريا وتونس وتركيا بالإضافة إلى الكيان الصهيوني .(1) وقد شكل هذا المشروع ًالمحاولة الأولى لخلق روابط ملزمة ودائمة بين شواطئ البحر المتوسط ً,وفي مقدم الأهداف المعلنة للشراكة العمل علىً خلق منطقة للحوار أو التبادل أو التعاون,ضمانا لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في بحر الأبيض المتوسط ً .وقد ارتبط ظهور هذا المشروع بتحولات جذرية في الوضع العالمي و العلاقات الدولية,كان من أهمها انطلاق عملية العولمة الاقتصادية ,منذ تسلمت مارغريت تاتشر رئاسة الوزارة في بريطانيا ورونالد ريغان رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية ,وسعى الدول الكبرى لفتح الحدود أمام حركة التجارة العالمية ,وسقوط جدار برلين عام 1989 وما نجم عنه من تغيير في الجغرافيا السياسية ,وإعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش عن ولادة نظام عالمي جديد بعد العدوان الأمريكي على العراق ,وتفكك الإتحاد السوفييتي بعد التغييرات العنيفة التي شهدتها أوروبا الشرقية ,ثم تأسيس منظمة التجارة العالمية عام 1995.

2/مؤتمر مالطا لم يكن خلال مسار هذا الاجتماع التواصل إلى نتائج تحضى باجتماع المؤتمرين وقد كان هناك نقاط خلاف بارزة وشملت مواضيع حقوق الإنسان وشرعية السلام والأمن و إجراءات الثقة والتعاون مع المنظمات غير الحكومية .

أما في الموضوع المتعلق بالشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة ازدهار مشتركة فقد أكد المشاركون على أهمية تخصيص مبلغ 4675مليون يكو من أموال موازنة المجموعة كاملا لهذا الهدف وزيادة قروض البنك الأوربي للاستثمارات .كما أشار المشاركون إلى أهمية العمل بأسرع ما يمكن للبحث عن إجراءات تخفيف من وقع النتائج الاجتماعية السلبية قد تنجم عن تكيف البنية الاقتصادية والاجتماعية وتحديدها والقيام بتنفيذها لتلك الإجراءات.

الدوافع وراء إقامة الشراكة

تمثلت في قضية السلام في الشرق الوسط ,والمتمثل في الصراع العربي الصهيوني أما على الصعيد الاجتماعي ,فتعتبر مشكلة الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب إلى دول شمال البحر الأبيض المتوسط وهي من الجانب الآخر هجرة يولدها الفقر والبطالة والتزايد المطرد في عدد السكان , فضلا عن القهر والاستبداد والاضطرابات السياسية وقد دأبت جميع الدول على فتح حدودها للبضائع والخدمات,وإغلاقها في وجه العمل ,مما جعل السوق الرأسمالية مبتورة .وفي الوقت الذي تتزايد فيه الضغوط من أجل إلغاء التعريفات الجمركية وسائر أشكال حماية الاقتصاديات الوطنية من المنافسة الضارية ,تتزايد نسبة البطالة في هذه الدول الغنية ,وخاصة بعد تزايد نسبة البطالة في هذه الدول جراء ثورة العلم والتكنولوجيا و المعلومات و الاتصالات والمواصلات.

إلى جانب كل هذا ,دفعت عوامل أخر متعددة إلى هذه الشراكة أبرزها:

1_إيجاد فرص عمل محلية.

2_تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية للسكان.

3_احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.

4_منح حق التنمية وتنشيط المجتمع المدني.

5_التعاون لتخفيف وطأة الهجرة عن طريق برامج تأهيل واتخاذ تدابير لإعادة قبول المواطنين الذين هم في وضعية غير قانونية .

6_تنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية وتسهيل اللقاءات الإنسانية.

7_تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتأهيل وتشجيع التبادل الثقافي واحترام حقوق %الإنسان. 8_حوار الثقافات والأديان والتفاهم بينهما.(1)[1]

أمّا الدوافع الاقتصادية تمثلت في :

يستورد الاتحاد الأوروبي 20% من حاجته من الطاقة من بلدان الضفة الجنوبية للمتوسطي، وهذه البلدان توجه نصف صادراتها إلى الاتحاد، الشيء الذي يجعل من

1-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/33DB69D5.12F1-4B4E-BF24-EEB663066718.htm
2-لعجال محمد الأمين ،شراكة الإتحاد الأوربي في منطقة المغرب العربي مرجع سبق ذكره.ص 120.

3نزار عبود ،مسار الشراكة الأوروميتوسطية .لندن جريدة الشرق الأوسط ، العدد9541,الصادرة بتاريخ : الثلاثاء 11يناير2005.
كذلك خصص مبلغ 200مليون يكو لدعم نشاط القطاع الخاص والنشاط الصناعي في البلدان المتوسطية الشركاء.وكذلك الإسراع بعملية السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط .وقد تم إنشاء المنبر الأوربي المتوسطي للطاقة.

العلاقات الأوربية متوسطية ضرورية باعتبار كل منهما في حاجة الأخر، وإن كان الميزان يميل لصالح الطرف الجنوبي من المتوسط سيستفيد في إطار هذه الشراكة من:

أ-معونات موجهة للبنى التحية خلال الخمس سنوات التالية وتشجيع الاستثمار

ب-تطوير وسائل الربط بين الجانبين دعما لحركة التصدير والاستيراد.

ج-إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوربا والدول المتوسطية ابتداء من سنة 2010.

محتوى الشراكة:

أنماط الشراكة	التكرار (تكرار الكلمات)	النسبة المنوية
شراكة اقتصادية ومالية	**121كلمة مكررة حول الشراكة الاقتصادية والمالية**	**49،6**
شراكة سياسية وأمنية	**75 كلمة مكررة حول الشراكة السياسية و الأمنية**	**30،7**
شراكة اجتماعية وثقافية	**48كلمة مكررة حول الشراكة الاجتماعية والثقافية**	**19،7**
المجمـــــــــــوع	**244**	**100**

نستنتج أن " الشراكة الاقتصادية والمالية" أخذت حصة الأسد من اتفاقية برشلونة.[1]

***أثار الشراكة على التكامل العربي:**

الهدف الاستراتيجي للمشروع المتوسط، هو تفكيك الوطن العربي كوحدة متماسكة من خلال إدخال بلدان غير عربية، مثل تركيا والكيان الصهيوني في هذا المشروع وعدم إدماج بلدان عربية رغم انتمائها للمتوسط مثل ليبيا، وهذا لتحقيق هدفها والوصول إلى تجزئة الوطن العربي هذا من جهة ,ومن جهة أخرى فإن التعاون الاقتصادي الذي سيفرزه المشروع المتوسطي هو خلق جماعات عربية من الكيان الصهيوني بمصالح

[1] -خشيم مصطفى عبد الله أبو قاسم، مرجع سبق ذكره ص45.

اقتصادية يجعلها مواليه له مما يجعلها تشكل جماعات ضغط داخل الأقطار العربية لتوجه سياسات دولها بما يتناسب ومصالحها النفعية بعيدا عن المصلحة العربي

إن الشراكة الأورومتوسطية تقوم على الانتقاء وعدم التكافؤ ,فهي تتميز بين حرية التبادل وحرية انتقال الأشخاص ,فتزيل الحواجز أمام الأول وتضعها أمام الثانية تخوفا من المهاجرين وسوف تعكس الشراكة الأورو متوسطية منافع واضحة للدول الصناعية(1) في أوربا منها:

1_إتاحة فرص جديدة للتنسيق .

2_إنقاص تدفقات هجرة العمال من دول جنوب المتوسط إلى أسواق أوربا.

3_المصلحة الإستراتيجية هي دعم التنمية الاقتصادية من خلال الاستقرار السياسي وتهدئة نقاط الالتهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

4_التخفيف من أعباء التطورات الداخلية والتي تشكل لا محال خطر على الأمن الأوربي[1]

تعد الشراكة الإقليمية التفضيلية (PRP) التي اقترحت في إطار برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط، تمتاز بكونها تعطي مسؤولية خاصة للبلدان الأوربية المتوسطية ، دون أن تصدم مباشرة الإتحاد الأوربي ، وعندما تقدم الشراكة الإقليمية التفضيلية كتجربة يخوضها الإتحاد من أجل المتوسط وألا يدعم الإتحاد **البعد الشمالي.**

إن المؤسسات الإقليمية الأخرى تعمل إلى حدّ ما بالطريقة نفسها، وهكذا فإن المفوّضية تشارك مجلس دول بحر البلطيق كممثلة للمؤسسات الأوربية إلى جانب الدول المشاطئة لبحر البلطيق . وهكذا فالشراكة الإقليمية التفضيلية ليست اقتراحا عبثيا وأن اقتصاره على بلدان المغرب مع مصر وتركيا أو دولهما لا يقصد معاقبة أو إقصاء بلدان الشرق الأوسط وخصوصا الأردن ولبنان وسوريا وإسرائيل والأراضي الفلسطينية (فلسطين ليس كدولة حرة مستقلة) فإن أي مشروع للتعاون الإقليمي يكون مصيره الفشل.

إن عرض الشراكة الإقليمية التفضيلية لا ينتقص من مفهوم برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط، ويجب أن يمثل هذا المشروع روحا جديدة وليس مشروعا للإبهار وفق التعمير **لروبرتو أليبوني (ROBERTO ALIPONI)**، وهكذا فإن المغرب العربي وربما موسعا بمصر يمكن أن يكون المحور الذي لا غنى عنه لتطوير الاتحاد من أجل المتوسط

[1] سمير صارم،مرجع سبق ذكره .ص 159.

[1] وتشير العديد من الدراسات الأوروبية إلى وجود عدد من المؤشرات، التي تؤكد الرأي القائل بأن العولمة ستعزز بناء الأقاليم الكبرى. وأهم هذه المؤشرات الثلاثة:

1- <u>المؤشر الأول:</u> يحمل الطابع الاقتصادي، ومنها ما يمكن تسميته : " بالتبادلات" التي تربط بين، ومن خلال مسافات كبيرة، الأقطاب التجارية الكبرى. بمعنى آخر، أن العلاقات المباشرة بين اليابان، وأوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تتطور وهذا مفهوم للكثيرين، ولكن هناك تطورا خاصا في التبادلات بين اليابان ومحيطها الإقليمي، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وجيرانها الأمريكيين، ثم بين أوربا وجيرانها الجنوبيين أو الشرقيين. أما وقد أطلقت أوربا في عام 2004 " السياسة الأوربية مع الجيران" فهذا يترجم الصعود القوي للمسألة الإقليمية، حيث إن لأوربا إقليمها الخاص ولكن عليها أن تنظر بشكل أبعد من ذلك وتحتضن بُعدها الإقليمي الحقيقي، والذي يصل إلى بحر قزوين والخليج العربي.

أما الشركات الصغيرة أو متعددة الجنسيات، فإنها تجد في الانتشار الإقليمي، المصادر والثروات والشركاء، مع وجود الاستقرار الذي يعطيها القدرة على مواجهة العولمة، التي تزيد من حدة التنافس من غير توقف.إذن، الاندماج الإقليمي يبدو وكأنه شكل من تحرير التبادلات، والذي يتطابق برؤية عامة مع منطق الشركات متعددة الجنسيات؛ " فالأقلمة" تسهل استقرار المناخات الاقتصادية العامة من خلال انفتاح في تعامل الحدود السياسية مع الشركات الإقليمية،على أن يكون ذلك عبر اتفاقيات للاستثمار ووجود عملة مشتركة.

كذلك يسهل الاندماج الإقليمي أو الأقلمة تنظيم السياسات العامة فيما يتعلق بالنقل، من خلال تأسيس نظام للنقل الإقليمي، أو الاعترافات بالشهادات التي تصدر في بلدان أخرى. ولا ننسى الإمكانية الكبرى لتطوير الخدمات في البلدان الأقل تطورا ونموا. وما يدعم سياسات الأقلمة، كمشروع " الاتحاد من أجل المتوسط"، هو أن جغرافية التبادلات تؤكد مفهوم الأقلمة؛ فالتجارة الإقليمية تتطور على حساب العالمية، حيث حقق الإقليم الأورو ـ متوسطي ـ مثلا ـ اندماجا تجاريا لافتا للنظر. ومن خلال الإحصاءات نجد أن الأرقام من 80% إلى 90 % من التجارة الخارجية للبلدان المتوسطية تتم داخل الإقليم.

---

[1] بشارة خضر ، أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، 2010 . ص.ص 285. 288.

2- **المؤشر الثاني:** حول صعود " الأقلمة" وهو مؤشر ذو طابع سياسي، بمعنى إعادة تنظيم العلاقات السياسية على أساس إقليمي أكثر واقعية، بدلا من النظر إليها فقط بوصفها تنظيما يخضع لأقطاب أو قطب عالمي واحد. كما يمكن القول إن الاتفاقيات العالمية متعددة الجوانب لا تنفي الفكرة القائلة بإمكانية تحويلها إلى اتفاقيات إقليمية على صعيد الأقاليم الكبرى، وهذا يعود لأسباب جغرافية تدعم السير باتجاه الأقلمة، أو تقنياتها من حيث إن العمل على تنظيم الأقلمة يعد أقل صعوبة من تنظيم العالم ككل واحد. وأخيرا، ثمة أسباب ديمقراطية ترى أن المؤسسات الدولية الكبرى من المستحيل أن تحصل على شرعية أمام الشعوب، بسبب بعدها عنهم.

3- **المؤشر الثالث:** وهو ذو طابع جيوبوليتيكي، بمعنى أن الأقلمة هي أفضل أداة، وربما الأداة الوحيدة، لمواجهة التفرد الأمريكي بالقرارات الكبرى. وهذه الأخيرة ينبغي أن تتم بالحوار مع إقليم كبرى (أوربا ، آسيا)، أو في المستقبل مع الإقليم الجديد " الاتحاد من أجل المتوسط ". فعلى العرب في هذه الحالة، وخاصة المتوسطين منهم،البحث عن شراكة ومؤسسات إقليمية يمكنها أن تدفعهم إلى الأمام وليس إلى الخلف، (أفضل مثال النموذج المترهل لجامعة الدول العربية).

المشكلات التي واجهها إطلاق الاتحاد:

1- **قبول إسرائيل:**

نجح وزراء خارجية " الاتحاد من أجل المتوسط" ، في مؤتمرهم في مدينة مرسيليا في التغلب على الصعاب، التي واجهها إطلاق الاتحاد؛فاتفقوا على تسوية متكاملة، وهي: قبول إسرائيل، ومن يدعمها من الدول الأوربية، مقابل مشاركة الجامعة العربية في كل المؤتمرات والاجتماعات وعلى كل المستويات، بما فيها مستوى كبار الموظفين واللجان، بشرط أن تحظى إسرائيل بمنصب مساعد أمين عام الاتحاد. وعزت إسرائيل معارضتها مشاركة الجامعة العربية إلى أن الجامعة " ليست دولة ، بل تجمعا يضم دولا " ولأنها " ليست الدولة العربية العاشرة في الاتحاد".

2- جامعة الدول العربية:

نالت جامعة الدول العربية موافقة الاتحاد الأوربي وكافة الأطراف الأعضاء في الاتحاد المتوسطي على المشاركة في كافة اجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط، بعد رفع " الفيتو" الإسرائيلي عن مشاركتها، حيث أشير إلى أن مشاركة أمين عام الجامعة العربية، عمرو موسى، في اجتماعات يحضرها إسرائيليون " ليست تطبيعا".

وأشارت بعض المصادر الدبلوماسية العربية، إلى أن الأمين العام للجامعة كان حادا في مداخلاته، حيث أوضح أن استبعاد الجامعة من الاجتماعات، مهما تكن، " لا يقوم على منطق مقبول ". كما أنه " إساءة للجامعة، والدول العربية على السواء". ورفض موسى مقترحين اثنين: الأول، أن يحصر حضور الجامعة على القمم والاجتماعات الوزارية، أو أن يتاح لها الحضور ولكن من غير حق بالكلام. وهدد الأمين العام بأن تقييد مشاركة الجامعة سيعني أن الاتحاد لن يحصل على دولار واحد من الصناديق العربية المرتبطة بالجامعة، مثل " صندوق النقد العربي" أو " صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي" أو من التمويل العربي. وأيد الوزراء العرب هذا الموقف؛ إضافة إلى وزراء خارجية إيطاليا واسبانيا واليونان ومالطا.

واقترح وزير خارجية إسبانيا منح إسرائيل منصب أمين عام مساعد من أجل التوازن السياسي، على أن يحظى الفلسطينيون كذلك بمنصب مماثل.

3- عدد مساعدي الأمناء:

- اقترح بعض العرب الاتفاق على خمسة أمناء عامين مساعدين، على أن يكون منصب الأمين العام لدولة من جنوب المتوسط.
- أكدت بعض المصادر الفرنسية والعربية، أن يكون الأمين العام من دولة من جنوب المتوسط ، والمرجع أن يكون إما تونسيا أو أردنيا.
- أبدى الوزير الفرنسي عدم رغبته في أن يكون الأمين العام أردنيا، بل يفضّله تونسيا. أما الأمناء العامّون المساعدون ، فهم إلى جانب الفلسطيني والإسرائيلي ، إيطالي ويوناني ومالطي.
- طالبت تركيا بأن يكون لها منصب أمين عام مساعد.

- رأت الجزائر أن " التسوية" يجب أن تُقر من قبل رؤساء الاتحاد؛ لأن إطلاقه تم في قمة رئاسة في باريس. وقد قُبل هذا الاقتراح، ومن الممكن تنفيذه إما عبر اجتماع رئيسي الاتحاد الفرنسي والمصري، أو من خلال وزراء خارجيتهم.
- نجحت فرنسا في انتزاع ما تريده إذ تم التوصل إلى اتفاق يقضي بأن تبقى إلى جانب مصر في رئاسة" الاتحاد من أجل المتوسط" لمدة عامين. وفي يناير(كانون الثاني)، تنضم جمهورية تشيكيا، التي ستترأس الاتحاد الأوروبي، إلى الرئاسة الثنائية بحيث تصبح ثلاثية. .
- يمكن للسويد، التي ستعقب تشيكيا، أن تفعل الشيء نفسه- إذا أرادت – وذلك وفق ما قاله وزير خارجية فرنسا، الذي عزا الرغبة الفرنسية بـ " الحاجة إلى الاستمرار" في متابعة المشاريع. وصدر عن الاجتماع بيان ختامي من 19 صفحة، بينها 13 صفحة خصصت لتحديد برنامج عمل للعام2009وللقطاعات والمشروعات، التي سينشط الاتحاد بصددها.
- حصل الفلسطينيون على بعض مطالبهم إذ تم التذكير بمرجعيات السلام (القرارات الدولية ومؤتمر مدريد وخريطة الطريق)، مع الإشارة إلى "أهمية المبادرة العربية " وتأكيد دعم المتجمعين الوصول إلى تسوية على قاعدة قيام دولتين، لم يتم وصفهما بـ "قوميتين"، مثلما كانت تطالب إسرائيل، بل "دولة إسرائيل تنعم بالأمن" ودولة فلسطينية" قابلة للحياة، سيدة وديمقراطية".
- يدعم البيان الختامي المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل، كما يرحب بإقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسورية.

4- مقر الأمانة العامة:

اختيرت برشلونة مقرا للأمانة العامة بعد أن سحبت تونس ترشيحها. وفيما غابت ليبيا كليا عن الاجتماع، مثلت تونس بوزير دولة وهو ما فهم على أنه تعبير عن عدم رضاها.

5- تقويم عام:

وصفت مفوضة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي اجتماع مرسيليا بأنه:

-" شكّل مرحلة مهمة لتطوير مسار برشلونة"، لجهة قيام مؤسسات الاتحاد المتوسطي، وقيام" شراكة أكثر توازنا" بين ضفتي المتوسط، وتحديد أجندة وقيام الأمانة العامة وتفعيلها.

- أعرب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية،" **خافيير سولانا**،" وهو إسباني الجنسية، عن سعادته، لاختيار برشلونة مقرا للأمانة العامة للاتحاد.

- قال دبلوماسيون عرب إن " الانقسامات العربية أضاعت مقر الأمانة من العرب"، مؤكدين أنهم كانوا يتمنون"دورا مصريا أكثر فاعلية ".وكانت لبنان وسوريا والجزائر قد عارضوا اختيار تونس مقرا للأمانة العامة[1]

اختتمت في باريس يوم الأحد الموافق 13يوليه 2008م ,قمة باريس ,التي ضمت 43 دولة ,حضرها قادة نحو 40 دولة .وتتضمن بيانها الختامي:

(1)الطموح الاستراتيجي

وحدد الدول ال43الأعضاء طموح مشترك ,في أن تبني معا ,مستقبل سلام وديمقراطية ورخاء وتفاهم إنساني واجتماعي وثقافي ,وأن تسعى إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

(2)أهداف الإتحاد :"تحقيق ستة مشروعات إقليمية ",هي :

1.مكافحة التلوث في المتوسط:

قدمت المفوضية الأوروبية في آذار 2008، مشاريع عملية تهدف إلى إزالة 80% من مصادر التلوث بحلول 2020,ويفترض أن تكلف ملياري يوروا على الأقل .

2.إنشاء طرق بحرية وبرية, لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر الأبيض المتوسط.

3.تعزيز الدفاع المدني ,لمواجهة الكوارث طبيعية :مرتبطة بالإنحباس الحراري .

4.وضع خطة للطاقة الشمسية في المتوسط .

5.تطوير جامعة متوسطية دشنت في حزيران في بورتوروز (سلوفينيا).

6.مبادرة للمساعدة على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطية .[2]

ويمكن تلخيص جوهر الشراكة في معادلة دقيقة تتضمن استعداد الاتحاد الأوربي لتقديم معونة مالية كبيرة لدول جنوب المتوسط مقابل التزام هذه الأخيرة بأربعة أمور رئيسية:

---

[1] **قمة باريس 2008،إطلاق "الإتحاد من أجل المتوسط"**(ملحق الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط "باريس في 13 يوليه/تموز2008").

[2] يوسف مسعودي ورفيق بشوندة ،العلاقات المتوسطية واقع وآفاق .مجلة الاقتصاد والمناجمنت .العدد4.مارس 2005ص ص 400-416

إعادة هيكلة البني الاقتصادية والاجتماعية بما يتواءم مع آليات السوق، تحرير التجارة وفتح الأسواق ، مكافحة الأصولية الإسلامية والحد من الهجرة غير الشرعية[1]

عموما شهدت عملية الشراكة حتى الآن على الصعيد الثنائي دخول أربع اتفاقيات مع بلدان عربية حيّز النفاذ ، والتوقيع مع عدد آخر من البلدان العربية . كما تعقد مؤتمرات دورية لوزراء الخارجية ، وللوزراء القطاعيين وعلى مستوى الحكوميين والبرلمانيين والمجتمع المدني ويجري تنفيذ عدد كبير من الأنشطة والبرامج في كل مجال من مجالات التعاون على الصعيد الأمني السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي والإنساني .ودون الدخول في تفصيلات كثيرة[2] فإن المقاربة أحادية الجانب في عملية الشراكة ، بسبب الخلل الجسيم في موازين القوى بين شمال المتوسط وجنوبه ، تكاد تكون السبب الرئيسي في كل ما تعانيه الشراكة بل إن الانتقال نفسه إلى الشراكة كان قرارا أوربيا ، كما أن أوربا هي التي تختار شركائها من الجنوب ، وهي التي تكيف كل العمليات لتحقيق رؤية أوربية ضيقة.

فالاتحاد الأوربي ابتغى أساسا من عملية برشلونة حماية مصالحه وأمنه وتقليل المخاطر المنبثقة من جنوب المتوسط ،أي أن الاتحاد الأوربي يريد درء المخاطر أكثر من رغبته في إنضاج التعاون الثنائي أو عبر الإقليمي.

وفي الوقت الذي لا يمكن إنكار الأهداف السياسية والأمنية وراء كل مبادرات الشراكة، يلاحظ أن تدفق المساعدات في اتجاه واحد يتوخى بالدرجة الأولى مساعدة البلدان العربية جنوب المتوسط على إدارة الأزمات واحتواء مضاعفاتها وعدم السماح بتصديرها إلى شمال المتوسط . ويرتبط بهذا أيضا حرص الاتحاد الأوربي على حصر الشراكة الأورو متوسطية في إستراتيجية منع الصراعات أكثر من الإسهام في حل الصراعات الحالية . ولا شك أن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي دون حل عادل ، وعجز الاتحاد الأوربي عن القيام بدور فعال فيه يستحيل معهما تصور نجاح أي برامج أو آليات أخرى لتحاشي وقوع المزيد من الصراعات .

---

[1] حسن نافعة ، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا . مرجع سبق ذكره .ص496.

[2] نرمين النواوي ، الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط . السياسة الدولية . العدد 142، أكتوبر 2000.ص ص .105-114.

كذلك من أهم أسباب إخفاق الشراكة الأ ورو متوسطية حتى الآن: تمتع الاتحاد الأوربي بوضعية المهيمن عليها فهو طرف واحد متحد ، ولكنه يحرص على التعامل مع البلدان العربية فرادى.

ونظرا لكون الطرف الأوربي هو الأقوى والأغنى والأكثر تطورا، فإنه ينطلق من هذه الحقيقة ليديم تدفق أفكار ورؤى الشراكة في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب ، بل يأخذ الأمر أحيانا صورة الوصاية والإملاء ، أي أن رغم انتقال العلاقات الأوربية المتوسطية إلى مرحلة الشراكة ، لا تزال الدول والمجتمعات جنوب المتوسط في وضعية الملتقى ، ويحرص الاتحاد الأوربي على تعميق هذا وليس تخفيفه.[1]

وبسبب غياب الدور الإقليمي الفعّال للجامعة العربية في عملية الشراكة ، أصبحت القدرة على استثمار الفرص التي تتيحها الشراكة ، وتجنب الخسائر الناجمة عنها رهينة بإرادة وكفاءة النظم السياسية العربية في كل بلد على حدة.

فعلى مستوى الخبرة التفاوضية في الجوانب الاقتصادية يلاحظ بشكل عام تشدد الاتحاد الأوربي في فرض شروطه والتعسف في تعظيم مكاسبه.[2]

أما على المستوى الثقافي فالوثائق الأوربية تتحدث كثيرا عن غياب التسامح الديني والعرقي في البلدان العربية ، ولكن أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية قد جلبت معها موجة معاكسة ضد الأقليات العربية والمسلمة في البلدان الأوربية .

ويتوقف مستقبل الشراكة القريب على عوامل متعددة [3] في مقدمتها نتائج توسع الاتحاد الأوروبي من زاوية اتجاه الاستثمارات الأوربية إلى بلدان وسط وشرق أوروبا، والمزايا التي ستحصل عليها منتجات هذه البلدان وقواها العاملة.

كذلك سيتأثر مستوى الشراكة بالتطورات المنتظرة جنوب المتوسط من حيث تطور العمليات الديمقراطية، وارتباط هذا بصعود التيارات الأصولية، وأيضا بنتائج تطبيق السياسات الاقتصادية النيوليبيرالية من قلاقل اجتماعية وفقدان الدولة الوطنية لمصادر قوتها، وما قد يصحب هذا من تفاقم ظاهرة الهجرة الغير الشرعية بدرجة غير متصورة.

---

[1] علي الكنز ، المشروع الأورو متوسطي بين الواقع والخيال . مرجع سبق ذكره .ص ص .25-30 .

[2] سامية بيبرس ، الشراكة الأوربية المتوسطية وحوار الثقافات . السياسة الدولية ، العدد 155، السنة 2004. ص 159.

[3] GAD , EMAD.” The EU and the middle east : AN EGYPTIAN VIEW “ perceptions.JUNE 2003, vol 3.p02

وهناك مؤثر ثالث بالغ الأهمية ويتعلق بمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي واحتمالات اندلاع صراعات عربية بينية، خاصة في حالة امتداد السياسة الأمريكية المطبقة في العراق إلى مناطق أخرى.

كما سيتأثر مستقبل الشراكة باحتمالات تحقيق نجاحات في المبادرات المحققة حاليا وهو في الواقع أمل ضعيف، إلا إذا نجحت البلدان العربية في إحداث انقلاب ثوري بعني الكلمة في النهج الحالي للشراكة[1].

[1] - op,cit . pp03-10.

المطلب الثاني:انعكاسات الشراكة على المتوسط

الانعكاسات الاقتصادية

يعتبر الجانب الاقتصادي للشراكة الأورومتوسطية من أكثر ملفات هذا التعاون سخونة ,وذلك لأن الجانب المتوسطي وخاصة الدول المغاربية لديها وجهة نظر تخالف إلى حد كبير التوجهات الأوروبية في هذا المجال [1].ففي مجال تبادل السلع والخدمات ,يسعى مشروع الشراكة الأورومتوسطية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع عام 2010بحيث يتم تحرير تبادل السلع الصناعية بين الجانبين فور التوقيع على اتفاق الشراكة المعروض على كل دول حوض المتوسط أما السلع الزراعية المتبادلة بين الطرفين فيتم الاتفاق عليها بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة على حدى ,وهذا يعني أن الشراكة الأورومتوسطية تمكن دول الإتحاد الأوربي إلى جانب السلع الصناعية التي تتمتع فيها .بمزايا نسبية وتنافسية وتحرم الدول المتوسطية وخاصة المغاربية من المزايا التي تتمتع بها في مجال السلع الزراعية .

كما تعتبر الدول المتوسطية سوقا مهما لدول الإتحاد الأوروبي وشريكا مهما في عمليات التنمية .ومن المؤكد أن الاستفادة من إنشاء منطقة تجارية حرة تعود على الطرفين بالنفع وهذا تدريجيا ,لكن ما يلاحظ على النتائج أن الاستفادة لم تكن كبيرة ومتكافئة ,حيث أن الصناعة في دول المغرب العربي لم تتمكن من النفاذ لأسواق أوروبا إلا بعد فترة تأهيل وبالتالي باستعداد كبير لمواجهة هذه الضغوط[2] .

وهناك العديد من الملاحظات التي تؤكد نتائج الشراكة الأورومتوسطية تتوزع بالتساوي وأهمها :

ـأن السوق الأوروبية سوف تستفيد بصورة كبيرة من إلغاء التعريفة الجمركية في الدول المغاربية على الواردات الأوروبية ,وذلك لارتفاع التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في هذه الدول المغاربية.

ـلا تكفي التجارة وحدها لتحقيق طموحات التنمية والتكامل الاقتصادي ,ومن الضروري الاستفادة من المعونات الأوروبية في زيادة نقل التكنولوجيا حتى تستطيع الصناعات

---

[1] رابح فضيل،التعامل الاقتصادي الأورو مغاربي بين العولمة والإقليمية.أطروحة دكتوراه غير منشورة ,جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,2004,ص144.

[2] عبد الحميد زعباط،"الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري".في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا .الجزائر :جامعة حسيبة بن بوعلي ,شلف ,العدد 1, 2004,ص60.

المغاربية أن تنافس في الأسواق الأوروبية وهو أمر غير وارد في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

-إن الدولة المغاربية لم تنسق مع بعضها قبل الدخول في اتفاقيات الشراكة الأوروبية ,حيث أن المفاوضات مع أوروبا تتم مع الدول المغاربية بصفة منفردة ,وهو ما أثر على المزايا الاقتصادية التي حصلت عليها هذه الدول من علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي.

- كما ستؤدي خلق منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي إلى تحويل التجارة لصالح الإتحاد الأوروبي بعيدا عن غيره من الشركاء التجاريين للدول المغاربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ويكون لتحويل التجارة من هذه الدول في اتجاه الإتحاد الأوروبي آثار سياسية واقتصادية واضحة على الدول المغاربية .

-وقد تفقد مزايا ومعونات تحصل عليها الآن من أطراف خارج أوروبا إذا ماتدهورت تجارتها مع هذه الأطراف ,لذا هناك أهمية لوضع إستراتيجية مغاربية توضح مستقبل العلاقات المغاربية بالقوى الاقتصادية و السياسية الكبرى.[1]

لا بد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الإتحاد الأوروبي في عملية الشراكة بحيث يعمل على تهيئة الشريك وإقحامه في المشاركة بغية رفع مستواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدما وهي فكرة نشك في المصداقية الاروبية عن تطبيقها وفقا لما يظهره تاريخ العلاقات الأوربية المتوسطية ،فقد أسفر هذا التعاون علي إهمال الدول المغاربية في مجابهة أسواق الأقطار الصناعية الشريكة المتقدمة.

و بالتالي فإن إقامة منطقة تجارة حرة في إطار الشراكة الأرو متوسطية سيشمل في حقيقة الأمر الصناعات التحويلية فقط ,وليس منتوجات الصناعة الإستخراجية أو السلع الزراعية ,وهذا يعني تطوير الصناعة التحويلية لأقطار المغرب العربي التي يكون بحاجة إلى الحماية ما يترتب عليه من ارتفاع معدل البطالة في هذه القطاعات وتكثيف برامج الخصخصة فيها[1]

كم أن الأقطار المغاربية ستواجه مشكلة صعوبة الاندماج الاقتصادي المؤسسي فيما بينها وذلك بهدف تحقيق الجودة والنوعية الصناعية المطلوبة التي تشترط الشراكة توفرها عند التصدير إلى أوروبا وبالتالي ستجابه .بمنافسة شديدة من هذه النواحي إزاء المنتوجات

[1] سمير صارم ،مرجع سبق ذكره .ص224.

الأوروبية وحتى الإسرائيلية [1] كما أن الإتحاد الأوروبي قد ألقى مسؤولية التمويل لأغراض التنمية في أقطار المغرب العربي إلى المؤسسات الدولية المعنية مثل صندوق النقد والبنك الدولي ,والتي تكتفي برامج التنمية المطلوبة فيه.[2]

وبالارتباط مع النقطة أعلاه ,فإن تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى البلدان المتوسطية . بما تحمله من تقانة وخبرات ,فإنه من المتوقع أن تتجه صوب قطاعات محددة مثل النفط والصناعات الإستخراجية والقطاع المصرفي.

تلك هي أهم النتائج الاقتصادية التي انعكست على اقتصاديات البلدان المغاربية بعد انضمامها إلى الشراكة الأوربية .

الانعكاسات السياسية والأمنية

إن مفهوم المطروح للشراكة والتعاون ,هو مفهوم أوروبي ,بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطيا خالصا ,وهو يتجه إلى إعادة تنميط للعلاقات الاقتصادية والتجارب لأوروبا مع جيرانها على الضفاف المتوسطية وفي ضوء المتطلبات السياسية والأمنية لأوروبا ,وليس على مبدأ "الطبيعة المتميزة التي حاكها الجوار والتاريخ" وهذه العبارة هي أولى استنادات وثيقة برشلونة ولكنها مستبعدة كليا من مضمون الاتفاق المقترح في سياق تحديد مجال مشترك للأمن والاستقرار[3]

فالملف الأمني المتوسطي لم يعالج بجدية في برشلونة ,والمؤتمرات اللاحقة فقد تم التشديد على إقامة منطقة سلام ,وأمن في حوض المتوسط ,وقد قررت الدول المشاركة تكليف لجنة خاصة مشكلة من موظفين كبار يجتمعون دوريا ابتداء من عام 1996 من أجل تحقيق هذا الهدف ,وكذا تشجيع معاهدة السياسة الخارجية في المنطقة الأورومغاربية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاط تدخل حيز العمل ابتداء من 1996 .

أما في القمة الأورومتوسطية برشلونة 28-27نوفمبر 2005,فقد كانت بمثابة محطة تقييم لما توصل إليه منذ انطلاق برشلونة عام 1995,وإعطاء دفعة لتعميق الشراكة الارومتوسطية ،ببعديها الثنائي و المتعدد الإطراف و قد تصدرت قضايا الهجرة الغير الشرعية و الإرهاب الإصلاحات السياسية و الشراكة الاقتصادية أهم الملفات التي تباحثها دول القمة .و علي الرغم من أن القمتين قد تعرضتا لكثير من النقاط التي يمكن من خلالها

[1]-حسن نافعة،الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا.مرجع سبق ذكره.ص505.

[2]-محمد محمود الإمام،تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي.بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ,ط1. 2004.ص623.

[3]سمير ,صارم ،مرجع سبق ذكره.ص221.

وضع إستراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب ،و تحقيق الأمن الفكري فإنه طيلة 10سنوات لم يرقي مستوى التعاون الأمني بين الشريكين إلي المستوى المطلوب ،حيث اكتفت الدول المشاركة في 1995 و حتى 2005 بإحالة هذه المسألة بضرورة الامتثال ولم يتم الاتفاق علي المستوى الدولي في محاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة و اكتفت بإصدار مدونة أقل ما يقال عنها تحمل طموحات مثالية تفتقد إلى ميكانيزمات وكيفيات من أجل تجسيدها على أرض الواقع.[1]

و هذا ما انعكس علي أمال الدول المتوسطية في إيجاد شراكة أمنية تضمن لها أرضية للتنمية و التقدم. إلي ذلك أنه من أهم المنطلقات الأساسية للمشروع هو التأكيد علي حق كل دولة ضمن إطار حكم القانون و الديمقراطية في اختيار نظامها الاقتصادي و السياسي إلا أن هذا الحق قد تراجع حين أصدر الاتحاد علي أن أحد مضامين الشراكة الاقتصادية و المالية هي مزيد من الحرية الاقتصادية و المزيد من دعم القطاع الخاص ،وهذا في واقع الأمر يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ذات العلاقة.

كما لا يغيب أن حرص الاتحاد الأوروبي في التعامل الإنفرادي مع الدول المتوسطية بصورة انتقائية سيخوض من الجهود الرامية نحو تعزيز أوامر التعاون الاقتصادي المغاربي بمختلف صوره و تعطيل قيام تكتل مغاربية[2]

فقد مثلت فكرة المغرب العربي الكبير لا فقط بالنسبة لأجيال الاستقلال بل أيضا بالنسبة للطليعة الثقافية والسياسية التي تزعمت حركة التحرير الوطني في هذه المناطق المغاربية منذ ثلاثينيات القرن الماضي ولا شك أن ترجمة هذا الشعور إلى بناء حقيقي وتحويل البرنامج النضالي إلى واقع ملموس يقوم على تشريعات واضحة ومؤسسات قوية، قد أخذ وقتا طويلا من القادة المغاربة الذين انشغلوا ببناء الدولة القطرية حتى كان إعلان زرالدة في 17 فيفري 1989 بداية للإتحاد المغاربي والذي كان حلم العقود الماضية. [3]

ولكن ها هي تحديات جديدة تواجه الإتحاد المغاربي لتحديات تجعل التراجع عنه أمر غير مقبول لأنه يمثل ضرورة قصوى بل حتمية لنمو المنطقة وتطورها وصمودها في وجه التحديات العاتية، فدول المنطقة المغاربية اليوم تواجه مشروع شراكة الأورو متوسطية وإذا كانت تونس أولى بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط التي وقعت اتفاقية شراكة مع الإتحاد

---

[1] عبد الجبار شيعي ، نحو وبناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب .في ملتقي دولي :الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق. قسنطينة :مركز دراسات الشعب الإستراتيجية.2008.ص 147

[2] ابيف لاكوست " يتهم فرنسا بإجهاض مشروع الاتحاد المغاربي " ،جريدة الخبر، العدد 5631 – 2009/05/09 ص20.

[3] يوسف مسعودي،و رفيق بشوندة،العلاقات الاورومتوسطية واقع و أفاق.مرجع سبق ذكره. ص 416.

الأوروبي وتبعتها المغرب والجزائر بصفة منفردة، دون وجود تجمع إقليمي يجمعها في حين تفاوض الإتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي ، وبهذا لم تستطع دول المغرب العربي أن تحسم بعد الأهداف والغايات المرجوّة من التعامل مع أوروبا بالرغم من أن مشاكلها وانشغالاتها متقاربة ومتشابهة والمتمثلة أساسا في مسألتي الأمن والتنمية على عكس أوروبا التي وضعت عموما الصيغ التعاملية التي يتم وفقها تسيير مجالات التعاون ، أي أن هناك صعوبات في الوصول إلى إطار مشترك وأن تطلعات وأولويات بعض دول الضفّة الجنوبية في تعاملها مع الإتحاد الأوروبي تختلف اختلافا جوهريا هذا ما جعل التنسيق بينهما صعبا.

وتونس والمغرب دولتان تعتبران نفسيهما غير معنيين بالمشاكل الأمنية والسياسية وأن اهتمامهما بالتالي يركز على المسائل الاقتصادية . عكس الجزائر الذي ينصب اهتمامها على المجال الأمني ممثلا في الدعوة إلى محاربة جماعية لظاهرة الإرهاب دون أن ننسى الجانب الاقتصادي و كيفية الوصول إلي عقود شراكة مع أوربا.[1] كما اختلاف المصالح والرؤى خاصة عند الحديث عن مسألة الصحراء الغربية التي مازالت عالقة حيث لم يتم التوصل إلى اليوم لحلّ هذه المشكلة التي تحول دون تكوين إتحاد مغاربي فاعل إقليميا ودوليا . فقد شكلت قضية الصحراء الغربية قضية مركزية في أمن المغرب العربي ومعيارا أساسيا في ربط التحالفات الخارجية ومن ثم إمكانيات الاختراق الخارجي .

لقد كانت هذه المشاكل ولازالت تشكل وسيلة في يد الدول المغاربية لإضعاف بعضها البعض وفي يد الدول الأوروبية لإضعافهم أكثر وتحقيق أغراض ما . وعموما يمكن القول أنه في حين تتمتع أوروبا بمنهاج يكاد يكون واحدا في العديد من القضايا، فإن دول المغرب العربي تعادل منهاجها عددها ، وهي مناهج متناقصة ومتسارعة ، من النادر أن تقبل الحوار بينها ، هذا ما ساعد في تراجع قوتها التفاوضية في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسيطة ، مما انعكس على الامتيازات التي كان من الممكن أن تستفيد منها الدول المغاربية في إطار الإتحاد المغاربي. وهذا ما سعى إليه الإتحاد الأوروبي من خلال تفكيك أقطار المغرب العربي وضمّها في منظومة متوسطية يغلب عليها طابع الهيمنة الأجنبية .

[1] محمد بوعشة ،العرب و المستقبل في الصراع الدولي.الجزائر:المكتبة الجامعية،غريان،ط1 2000.ص105.

الانعكاسات الاجتماعية والثقافية:

منطقة التبادل الحر لم يكن لها حظّ التطور الإيجابي وتحولها إلى منطقة للسلم والتفاهم إلا انطلاقا من ربطها بحوار ثقافي حقيقي في المدى القريب ، فقد كان من المأمول أن تكون منطقة متوسطية خلاّقة ومبدعة، يوجد فيها التآلف والتقارب بين الثقافات والحضارات لشعوبها ، وبيداغوجيا للحياة المشتركة في إطار التنوع والاختلاف رافضة الانغلاق والانطواء الثقافي، لهذا تعزيز المبادلات الثقافية على مستوى المجتمع المدني ينبغي أن يكون متابع في تطوره، فإذن لا يمكن أن نعتبر اليوم أن الثقافة الغربية كثقافة أجنبية على بلدان الضّفّة الجنوبية ولكن نعتبرها كإرث عام ، أين ساهمت الحضارة العربية الإسلامية فيه بشكل أساسي بدون الدخول في مناقشة فلسفية ، يجب أن نذكر هنا أن الاقتصاد لم يكن ولن يكون غاية فير حد ذاته . لنلمّح إلى قانون **"هيجل"** الذي مفاده : أن الاقتصاد في خدمة الإنسان وليس الإنسان في خدمة الاقتصاد.[1]

البعد الثقافي والحضاري يجد مفهومه بقوة في مشروع برشلونة ، ذلك أن المبادلات الثقافية هي عنصر أساسي يسمح للمنطقة المتوسطية من أن تصبح منطقة للسلم ومجال للتفاهم والاحترام المتبادل وتبادل الثقافات ، ولكن طبقا لأحد شروط الشراكة ،فأوروبا تشجع الهجرة من أقطار المغرب العربي في حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المغاربي، حيث يصل إلى 10 أضعاف ، وما يجري في ركاب ذلك من مشكلة البطالة و الضمان الاجتماعي فلا يزال الاتحاد الأوروبي يشدد الرقابة و يزيد القيود علي منح تأشيرات الدخول لمواطني دول المغرب العربي ،هذا ما لم ينعكس إيجابيا علي هذه الأخيرة حيث لا يزال العديد من المهاجرين يعانون من العنصرية و الضغط .

إضافة إلي هذا فلا يزال الجانب الأوروبي من خلال دعم لجوانب التغير في المجتمعات المغاربية، لتكون صورة طبق الأصل عن رؤيته لها في المجتمعات الغربية، متجاهلا خصوصية المجتمعات الأخرى الثقافية و الدينية و الاجتماعية. ومن جهة أخرى فإن تردد بلدان المغرب العربي، حيث ترى في الشراكة ذوبان لشخصيتها و هويتها فهو يعبر عن أزمة هوية وهي سمة للمجتمعات الراكدة، فالمجتمعات المنهمكة بالعمل لا تخشى تضييع ثقافتها، وإنما هي تعيد تشكيل ثقافتها حسب متطلبات العصر الحديث محافظة على ما هو نافع منه.[2]

---

[1] رابيح فضيل ، مرجع سبق ذكره .ص159.

[2] مغاوري شلبي ،"انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية." من موقع .www.islam- online .net/iol/dowalia/ namaa تاريخ الدخول 14-04-2011.

الخاتمـــــــــــــة

لقد عرضنا في مقدمة البحث مجموعة من الأسئلة حاولنا الإجابة عنها في التحاليل السابقة ,ويمكن أن نخلص إلى القول أنه سادت عدة اتجاهات في أدبيات الأقاليم والمناطق حول أبعاد وحدود العلاقة بين النظم الإقليمية والقوى العظمى في النظام الدولي ,وانتهت العلاقة إلى أن بين النظامين الإقليمي والدولي هي بمثابة خط متواصل أحد طرفيه الخضوع والتبعية ,والطرف الآخر الانقطاع والتمايز مع غلبة سمة التغلغل على تلك العلاقة و هذا يشير إلى وجود فعل متبادل بين طرفي العلاقة ,وإن اختلفت قوة ذلك الفعل ,وعلاقات التغلغل نوعان ,النوع الأول :التغلغل الغير مؤثر وهو لا يمس طبيعة النظام الإقليمي ,ويتمثل النوع الثاني في التغلغل السياسي المؤثر الذي يمس طبيعة النظام ,ويؤثر في ميزان القوى السائد في النظام الإقليمي .

وارتبط انتشار النظم الإقليمية بحصول الكثير من الدول على استقلالها وانتشار الروح القومية بينها ,الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى الوفاق السياسي ,الذي أسهم في إدراكها لتمايزها عن النظام الدولي. وبانتشار القوة في النظام بالتدريج لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد السفياتي(سابقا) المحتكرين الوحيدين للقوة وحتى بالنسبة للقوى الكبرى الأخرى (لا سيما القوة النووية) ,إذ صعدت قوى إقليمية ممتلكة للسلاح النووي ,وتوافرت بعض الأقاليم فرصة انقطاع تطور تفاعلاتها عن تفاعلات النظام الدولي، وارتبط ذلك بتزايد إدراك القوى العظمى تقاطع بعض مصالحها مع تلك القوى الإقليمية ،لما أوجد أرضية مشتركة بينهما فحرصت على تحقيق المصالح دون غيرها ، وهو ما أعطى النظم الإقليمية قدرا من الاستقلال في تحقيق مصالحها الواقعة خارج حدود تلك الأرضية. وطرحت الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر المتوسط عدة تحديات مسّت القدرة على التعامل معها محددة صعوبة بناء نظام إقليمي في المتوسط ، كنظام متمايز في مواجهة النظام الإقليمي الشرق الأوسطي ، وفي مواجهة سياسات التغلغل التي تنفذها الولايات المتحدة الأمريكية وقد استجابت الدول العربية لهذه السياسة من أجل تطبيع علاقتها مع إسرائيل قبل أن تحقق تسوية فعلية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكما تنص المبادرة العربية لتسوية الصراع ، خاصة تلك الدول التي لا تدخل في صراع مباشر مع إسرائيل .

وعلى غيره من النظم الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لمنطقة حوض المتوسط ، بات من الممكن أن يمكنها هذا النظام من إعادة ترتيب الأوضاع فيها ، وإعادة تعريف علاقاتها

مع القوى المحيطة بما يخدم مصالحها ، هذا يدفعنا إلى الجدل النظري الذي يدور حول البعد التاريخي الذي يتعلق بنمط العلاقة بين النظام الإقليمي العربي منذ نشأته الرسمية والولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في النظام الدولي ، وذلك باعتبار أن النظام الإقليمي العربي هو الإطار الأوسع الذي يشمل الدولة، وأن حدوده مستهدفة نتيجة إعادة الطرح الأمريكي للشرق الأوسطية الهادفة إلى تمييع حدود النظام وتجسّد قدرته في التكيف مع الظروف البيئية المحيطة ولاسيما في إطار النظام العالمي الجديد والعولمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى والمحافظة على نسق معين للقوة بين الدول العربية من ناحية والنظم الإقليمية الأخرى من ناحية أخرى ، وتقوية علاقات التنسيق والتعاون العربي – عربي تجاه العالم الخارجي .

يعتبر انضمام الدول المتوسطية إلى عملية برشلونة مطالبة بقية الدول العربية بالإنظمام إلى هذه الشراكة نمطا آخر أملته ظروف العصر والنظام العالمي الجديد، لأن عصرنا الحالي هو عصر التكتلات الاقتصادية لكن التوازن في علاقات القوى الأوربية العربية يميل بشكل واضح لصالح الاتحاد الأوربي ، الطرف الأكثر تأثير ونفوذ بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك رفض الاتحاد الأوربي عضوية ليبيا وموريتانيا وعدم السماح للأمانة العامة بالمشاركة في اجتماعات الشراكة على غرار المفوّضية الأوربية وعدم الاستجابة لمطالب الجامعة العربية الداعية إلى انضمام بقية الدول العربية إلى عملية برشلونة.

إن مستوى التنسيق والتعاون العربي – عربي تجاه عملية برشلونة لم يرق إلى الحد المطلوب ولا سيما عندما نقارن التنسيق والتعاون الأوربي – الأوربي بالتنسيق العربي – عربي ، فالاجتماعات العربية في هذا الشأن لم تعقد بشكل مكثف يرقى إلى مستوى التحديات التي تعيق إقامة أو بناء نظام إقليمي في المتوسط ، ونظرا لأنها تحول دون تحقيقه.

كما فشلت الدول المتوسطية في إيجاد ميكانيزم تتكيف به مع التحولات الإقليمية والدولية مما جعلها عرضة لمشكلات اقتصادية ونزاعات داخلية لم تتمكن من إيجاد حلّ لها ، مما أعطى فرصة خارج عن الحوض الإشراف على حل تلك المشكلات .

الملاحق

إحصائيات حول بلدان المغرب العربي

مؤشرات ديمغرافية

	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس
عدد السكان 2007 (1000)	33 858	6 160	31 224		
الكثافة (س/كلم2)	14,2	3,5	3 124	10 327	
النمو السنوي(2005-2010)	1,5	2	3,00	63,1	1,1
أمل الحياة عند الولادة	72,3	74	71,2	64,2	73,9
نسبة التحضر	65	85	60	41	66

المصدر: *World Population Prospects : The 2006 Revision* . ONU mars 2007
The world fact book 2008 US central intelligence agency (CIA)
FAO statistical databases

مؤشرات اجتماعية

	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس
مؤشر التنمية البشرية	0,733	0,818	0,646	0,550	0,766
عدد الأطباء بالنسبة للألف ساكن	1,13	1,25	0,51	0,11	1,34
نسبة أمية الذكور	15,7	5,5	31,3	36,7	13,6
نسبة أمية الإناث	33,6	21,6	56,8	51,7	31
النفاذ إلى الأنترنات	103,4	43,6	233,8	9,5	166,8

المصدر : Rapport du développement humain 2007-2008
PNUD septembre 2008
World développement indicatif, banque mondiale 2008
Panorama des statistiques de l'OCDE 2008

مؤشرات اقتصادية

	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس
الناتج الداخلي الخام 2007 (مليون $)	224 748	74 752	125 250	5947	76 999
الناتج الداخلي الخام للفرد2007 ($)	6533	12 277	4076	2008	7874
نسبة النمو السنوي	4,6	6,8	2,2	0,9	6,3
الدين الخارجي	5583	4837	18 493	1630	18 480
الواردات (مليون $)	27 439	8660	31 468	1510	18 980
الصادرات(مليون $)	59 518	45 000	14 646	1360	15 029

المصدر: principaux indicateurs juin 2008 OCDE Paris 2008
World développement indicatif, banque mondiale 2008

خريطة عامـــــــة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط

الملحق رقم 02:

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)
إدارة العولمة والتكامل الإقليمي
فريق التكامل الإقليمي وتمويل التنمية

مذكرة توضيحية

اجتماع الخبراء حول

المدخل القطاعي للتكامل الاقليمي العربي

11-12 تموز/يوليو 2007

مقر جامعة الدول العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية

يسر إدارة العولمة والتكمل الإقليمي ي الاسكوا الإعلان عن الاجتماع الناني للخبراء 1تموز/يوليو حول المدخل القطاعي مل الإقليمي العربي، الذي عقد الفترة , مقر ة الدول العربية،في القاهرة، جمهورية مصر العربية

1-مقدمة

يعتبر تعزيز التكامل الاقتصادي العربي من أهم الأهداف التي تسعى الدول العربية إلى تحقيقها منذ إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1945 وإبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1957 ، ثم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1964بغرض تنفيذ تلك الاتفاقية، وكذلك قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الذي اعتمده مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في شهر آب/أغسطس . 1964 وآخر هذه الاتفاقيات، اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2336 في 1997/9/17، ودخلت حيز التنفيذ الكامل في عام 2005 ، أي سنتين قبل الموعد المحدد في عام . 2007 وبالرغم من أن هذه الاتفاقية كان لها أثر عال على زيادة تدفق التجارة العربية البينية حيث ارتفعت من 27.5 مليار دولار عام 1998إلى 98.1 مليار دولار في عام 2005، إلا أن هذا الارتفاع لازال دون طموحات الدول الأعضاء كما أنه لازالت هناك مشاكل تعوق التدفق الحر للتجارة العربية البينية مثل القيود غير الجمركية والمشاكل المتعلقة بقواعد المنشأ والإجراءات المؤسسية وآلية بض المنازعات .كذلك فإن اتفاقية تبادل الخدمات لم تفعل بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة التبادل بين الدول العربية في مجال تجارة الخدمات التي أصبحت أهم عامل من عوامل زيادة تدفق التجارة الدولية .كما أن عدم توفر ترتيبات مناسبة لدعم تدفق الاستثمار بين الدول العربية، يعتبر من العوائق التي تحول دون زيادة الاستثمار العربي البيني .كما أن هناك مشاكل لا زالت تعوق تدفق السياحة العربية البينية بالرغم من الأهمية القصوى لهذه السياحة في زيادة نمو إجمالي السياحة لهذه الدول .إذ تمثل نسبة السياحة العربية البينية أكثر من 40 في المائة من إجمالي السياحة في عدة دول عربية.

2-أهداف الاجتماع

يهدف هذا الاجتماع إلى خلق مركز للخبراء الدوليين والإقليمين والوطنيين، وللهيئات الرسمية ولممثلي القطاع الخاص لتبادل الخبرات ودراسة المعوقات التي تحول دون دعم

التكامل الاقتصادي العربي على مستوى القطاعات .والغرض هو تسهيل تبادل الآراء حول كيفية تنمية أربعة قطاعات مهمة لدعم التكامل الإقليمي وهي التجارة البينية، والسياحة البينية والاستثمار البيني، والنقل .وسيتم خلال هذا الاجتماع تحليل النتائج التي توصلت إليها دراسات عن هذه القطاعات من أجل تقديم مجموعة من التوصيات لمتخذي القرار في الدول الأعضاء من أجل المساهمة في دعم التكامل الإقليمي في هذه القطاعات .كما أن هذه القطاعات تعتبر واعدة من حيث المساهمة في الإسراع بقيام التكامل الاقتصادي الفاعل بين الدول الأعضاء الذي هو مطلب تسعى هذه الدول من أجل تحقيقه منذ فترة زمنية طويلة.

3-موضوعات الاجتماع

وسيحضر هذا الاجتماع خبراء متخصصين من الدول الأعضاء ذوو خبرة في القطاعات التي سيتم تحليلها خلال هذا الاجتماع بالإضافة إلى الخبراء الذين أعدوا الدراسات محل المناقشة وغيرهم من المختصين في مواضيع التكامل المختلفة .وسيتم التركيز على ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية وهي :التجارة، والسياحة، والاستثمار، والنقل، مع التركيز على دور هذه القطاعات الأربع في دعم التكامل الإقليمي العربي .كما سيحضر هذا الاجتماع ممثلون عن جامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتخطيط، ومجلس الوحدة الاقتصادية وممثلون عن بعض المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة.

الملحق رقم 03:

إعلان برشلونة

إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الاورو- متوسطي في 27 و 28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995

الوزراء.. المشاركون في المؤتمر الأوروبي- المتوسطي في برشلونة :

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقتهم المستقبلية بعدا جديا، يرتكز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛ ;
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية وذي ذاتية سيتم التركيز عليها بإتمام اتفاقات تجمع أوروبية -متوسطية وعلى ضوء خلاصات المجلس الأوروبي، بإنجاز بدء التنفيذ الكامل للاتحاد الجمركي مع تركيا والتوسيع المتوقع للاتحاد الأوربي نحو الجنوب بما يخص قبرص ومالطا، الذي من شأنه توطيد البعد المتوسطي لهذا الاتحاد؛
- مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية- المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط.
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنهما تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يفرض توطيد

الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة .

يوافقون على إقامة مشاركة عامة أوروبية- متوسطية، بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وإضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي .

عملا بهذا يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئي التالي على :

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك التي تنجم عن الأدوات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛
- تنمية دولة القانون والديمقراطية في جهازهم السياسي مع الاعتراف ضن هذا الإطار بحق كل مهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدلي.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حريات الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس؛

- التقدير برضا عبر الحوار بين كل الفرقاء، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية وكره الأجانب(*)؛
- احترام وفرض احترم التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف مجموعاتها والمكافحة ضد مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية وكره الأجانب. يشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- احترام مساواتهم المستقلة وكذلك كل الحقوق المتعلقة باستقلاليتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقا للقانون الدولي بحسن نية.
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول،)نص مأخوذ عن مرسوم هيلسنكي النهائي).
- متابعة إعادة التأكيد على حق الشعوب في تدبير شئونها بنفسها مع الأخذ بعين الاعتبار للحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو لأشكال أخرى من السيطرة والاحتلال الخارجيين، والاعتراف بحق الشعوب باتخاذ التدابير المشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل إنجاز حقوقهم المطلقة في تقرير المصير، (نص مأخوذ عن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسها).
- الامتناع طباق لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في شئون شريك آخر الداخلية.
- احترام حدود ووحدة كل من الشركاء.
- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة، (بما فيه كسب الأراضي بالقوة) وحل خلافاتهم بأساليب سلمية.

- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات، وكذلك بكل التدابير الملائمة.
- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظم ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها؛
- العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيمائية والبيولوجية والنووية بتعهد كل المشاركين على الانضمام إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وعلى التنفيذ بحسن نية للتعهدات في إطار الاتفاقيات التي تربطهم بما يخص السيطرة على التسلح وتجريد السلام وعدم انتشار الأسلحة.)
- عدم التجهيز بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة على أدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح.
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.
- دراسة وسائل واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي- متوسطي) .

مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يعترف الشركاء بأهمية مسألة الدين في النمو الاقتصادي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار حول هذه المسألة في (المنتديات الملائمة) (إطار المشاركة الأوروبية- المتوسطية).

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف الأصلية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوربية- المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمين .

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية ترتكز مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو على :

- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر.
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية؛
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه .

أ) منطقة تبادل حر :

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية- متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ علمي للتأسيس التدرجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن OMC (التنظيم الدولي للتجارة).

]تتجول المنتجعات المصنعة في هذه المنطقة بحرية وبدون أي حاجز تعريفي انطلاقا من التدفقات التقليدية، وضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي والمتبادل. سيتم تحرير حق الإنشاء وتقدمه الخدمات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار لاتفاقية القات] [سيتم إزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية تدريجيا في وجه تبادلات المنتوجات المصنعة والزراعية وفقا لمنهج يناقش ويوافق عليه بين كل الشركاء. ستحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية لتأمين هذه الخدمات، تدريجيا مع الأخذ

الوافي بعين الاعتبار لاتفاقية القات .[

يقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـ :

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، والتصديق الإثباتي، وحماية الملكية الفكرية والصناعية، والمضاربة.
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار.
- الإقدام على استواء وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر .إضافة إلى ذلك، سيجدون لتخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الاستواء على المستوى الاجتماعي وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا.
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا .

ب) تعاون وتداول اقتصاديين :

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد :

- يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة كل استثمار، وبالاستثمارات الخارجية المباشرة معا. يشددون على أنه من المهم تأسيس جو منساب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير .
- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، المحقق على أساس اختياري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تبادل حر.

- يشجع المشاركون الشركات على عدة اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بمنح جو وإطار قانوني مواتيين .يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط أمرا ضروريا.
- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة بالتأكيد على تعلقهم باتفاقية برشلونة يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئوية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن النمو في مجال البيئة يتعدون بإنشاء برنامج أعمال ذات أولوية على المدى القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال.
- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل.
- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والتحسين للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة.
- يعترف المشاركون بالدور البناء لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية- المتوسطية الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة. يقررون خلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها.
- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المناسبة وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات.
- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة بنيان الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل. سيتوجه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية

والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع زراعة تحترم البيئة .يوافقون أيضا على التعاون في هدف استئصال الزراعات غير الشرعية .

- يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد :
- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيات المعلوماتية وحديث الاتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات.
- يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛
- يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية (ولايات، محافظات..) ومن أجل تنظيم الأراضي.
- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية.
- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجمل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات .

ج) معونة مالية :

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح المشاركة الأوروبية -المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شئ تحريك كالفعاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق نمو داخلي مستديم .يلاحظون في هذا الصدد :

- إن الجلسة الأوربية في كان وافقت على احتياطي بمبلغ 4685 مليون إيكي لهذه المعونة خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1995 و1999، وذلك بشكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية. يضاف على هذا تدخل BEI ، بشكل ديون بمبلغ اضخم وكذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء.

- إن تعاونا ماليا فعالا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الاعتبار، أمرا ضروريا؛
- إن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم. يوافقون في سبيل هذا على تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود .

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية :يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل .في هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية. في سبيل هذا :

- يؤكدون من جيد بان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف.
- يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد السنينة سواء بما يخص التعليم والتأهيل تحديدا للشبيبة أو في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية. في هذا المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين العمليات الإدارية.
- يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان.
- يعترفون بأهمية النمو الاجتماعي الذي حسب رأيهم، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.

- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب المشاركة الأوروبية- المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب.
- نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد و/ أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين الوطنية: المسئولون عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات والشركات الخاصة والعامة.
- يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والمتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية.
- يشجعون أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني.
- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي.
- يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني ومساعدة على خلق فرص العمل وغيرها. يتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حل المهاجرين المستقرين شرعيا على أراضيهم. [يعترف الشركاء بواجباتهم من أجل إعادة قبول مواطنيهم الذين تركوا بلادهم. من أجل هذا سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية.
- يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية.
- يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته بشكل فعال.
- يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا وبشكل فعال ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي والرشوة.

- يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد المظاهر العنصرية وكره الأجانب وضد التعصب، ويوافقون على التعاون في هذا السبيل .

متابعة المؤتمر

المشاركون :

- باعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوح ومدعوة للتطور
- باعتبار تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف معرفة بالإعلان الحاضر؛
- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية- المتوسطية صيغة واقعية؛
- بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح وتحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف؛

يتبنون برنامج العمل المرفق.

سيجتمع وزراء الشئون الخارجية دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر وتحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف المشاركة.

ستخضع الأعمال المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء والموظفين الكبار والخبراء وتبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي وسائل أخرى مناسبة. ستشجع الاتصالات على مستوى النوادي والوحدات المحلية .

وسوف يتم العمل على تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية .وسوف تجتمع بانتظام لجنة مشكلة من مسئولين كبار، تدعى "اللجنة الأورو- متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية لمجلس الاتحاد الأوروبي وممثل كل شريك من الشركاء المتوسطيين، ومهمتها هي تقدير وتقيم عملية متابعة أنشطة الشراكة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا لمقتضى الحال .وسوف تتولى الإدارات التابعة للجنة الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات

النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو-متوسطية لعملية برشلونة.
وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطة الضالعة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل الشروع في المزيد من المشاورات المتبادلة .

مؤتمر برشلونة: برنامج عمل

مقدمــة:

يهدف البرنامج الحاضر إلى ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون الموجود حسب التجمعات المتعددة الأطراف الأخرى .سيتم التحضير والمتابعة لمختلف التدابير وفقا للمبادئ والكيفيات المشار إليها في بيان برشلونة. في ما يلي، يتبع تعديد للتدابير الأولوية التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون. لا تمنع هذه توسيع التعاون الأوروبي-المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذا نتج القرار عن الشركاء.

تتوجه هذه التدابير إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني.
تستطيع دول أخرى الانضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل وذلك بعد موافقة المشاركين.
يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف .

في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوروبي- المتوسطي بعين الاعتبار، وكما يليق، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات المناسبة على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد مؤتمر برشلونة. سيتم تحضير تقييم خلال المؤتمر الأوروبي- المتوسطي المقبل على شكل تقرير ناجم عن دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف الفرق المذكورة في ما يلي، وبالتنسيق مع [المجموعة المناسبة] المعينة وفقا لبيان برشلونة .

.2مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بتشييد تدريجي لمنطقة سلام واستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط سيجتمع موظفون كبار دوريا وذلك اعتبارا من الفصل الأول لعام 1996 :

- سيجرون حوارا سياسيا من أجل تحديد الأساليب الأكثر تناسبا مع مبادئ بيان برشلونة ترجمة فعلية على ساحة الواقع .
- سيقدمون اقتراحات واقعية في الوقت المناسب في سبيل المؤتمر الأوروبي- المتوسطي لوزراء الشئون الخارجية المقبل .سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية- المتوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا بإمكانها دخول حيز العمل ابتداء من 1996 .

.3مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة :

ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو الموظفين أو الخبراء حسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية. من الممكن أن تكمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تبادل حر أوربية- متوسطية:

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في بيان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تبادل حر عنصرا رئيسا في المشاركة الأوروبية- المتوسطية .

سيتناول التعاون بالأخص، التدابير الفعلية التي تهدف إلى تشجيع التبادل الحر وكل ما ينتج عنه، يعني ما هو آت :

- التوفيق بين القواعد والطرق في مجال الجمارك وبالأخص احتمال الإدخال التدريجي للأصل التراكمي. سيتم عند الاقتضاء فحص الحلول الملائمة لحالات معينة وبروح إيجابية؛
- التوفيق بين النماذج وبالتحديد بواسطة اجتماعات يتم تنظيمها من قبل التنظيمات الأوروبية للنماذج؛
- الإزالة لكل العوائق التقنية التي لا مبرر لها من وجه تبادل المنتوجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة بما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وغيرها من أساليب التقنين حول المواد الغذائية؛
- -التعاون بين دوائر الإحصائيات للحصول على معطيات عملية ناتجة عن استخدام طرق متوافقة -إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (بدون المس بالمبادرات المعمول بها ضمن أطر أخرى) .

استثمار :

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق الجو الإيجابي لإزالة الحواجز أمام الاستثمار، وبالتحديد بالتفكير المعمق حول تحديد الحواجز والأساليب لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيه في القطاع المصرفي .صناعة :

التحديث الصنعي وتحسين التنافسية يشكلان عنصرين رئيسيين في نجاح المشاركة الأوروبية- المتوسطية. في هذا الصدد، باستطاعة القطاع الخاص أن يلعب دورا أكبر في النمو الاقتصادي للمنطقة وخلق فرص العمل. سيتوجه التعاون بالتحديد نحو :

- توافق البنية الصناعية مع متغيرات البيئة الدولية وبالخصوص مع انبثاق مجتمع المعلوماتية؛
- الإطار والتحضير لتحديث وإعادة تركيب بنية الشركات الموجودة وبالتحديد في القطاع العام بما فيه التخصيص؛
- استخدام النماذج الأوروبية أو الدولية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق الإثباتي والاعتماد وكذلك نماذج الجودة .

ستعطي أساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المواتية لنموها، اهتماما خاصا بما في ذلك تنظيم المنتديات عندما تقتضي الحاجة مع الاعتماد على الخبرة المكتسبة في إطار البرنامج MED INVEST وضمن الاتحاد.

زراعة :

مع التذكير بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، سيتناول التعاون في هذا المجال المحاور التالية :

- الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛
- تخفيف التبعية الغذائية؛
- تشجيع زراعة تحترم البيئة.
- التقارب بين الشركات والتجمعات والتنظيمات المهنية للشركاء على قاعدة اختيارية.
- الدعم للخوصصة.
- المعونة الفنية والتأهيل.
- التقارب بين نماذج الصحة النباتية والحيوانية ـ النمو الريفي المتكامل بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأعمال الاقتصادية الملحقة؛
- التعاون بين المناطق العربية وتبادل الخبرة والمهارة في مجال التنمية الريفية؛
- تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية.

مواصلات :

الوجود للروابط الفعالة والمتداخلة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم وكذلك المنفذ الحر إلى سوق الخدمات في قطاع المواصلات البحرية الدولية يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير المشاركة الأوروبية-المتوسطية .

لقد تم خلال العام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب حوض البحر

الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية المواصلات في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للمواصلات عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

سيتناول التعاون بالتحديد :

- وضع جهاز فعال ومتعدد الجهات عقد المواصلات الجوية والبحرية عبر - المتوسطية وذلك بتحسين وتحديث المرافئ والمطارات، وحذف القيود التي لا مبرر لها، وتسهيل الإجراءات وتحسين الأمان البري والجوي، وتوفيق القواعد البيئوية على مستوى رفيع بما فيه تدقيق أكثر فعالية في التلوث الناجم عن النقل البحري ووضع أجهزة متوافقة لإدارة حركة المرور؛
- خلق روابط برية شرق- غرب على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط .
- ربط شبكات المواصلات المتوسطية بالشبكة الأوروبية بطريقة تؤمن عملها المتداخل .

طاقة :

على أثر المؤتمر ذي المستوى الرفيع الذي عقد عام 1995 في تونس واجتماع المتابعة في أثينا، لقد تم خلق "ندوة للطاقة" أوروبية- متوسطية تضم وزراء وموظفين كباراً. من أجل خلق الجو الملائم لاستثمار وعمل الشركات المنتجة للطاقة يتركز التعاون المستقبلي بالتحديد على :

- الأساليب لتشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى المعاهدة حول الميثاق الأوروبي للطاقة؛
- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛
- الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز؛

- الإنتاج والتفريغ للفحم الحجري؛
- إنتاج ونقل الكهرباء ووصل الشبكات وتشييدها .
- فعالية الطاقة؛
- موارد الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- المسائل البيئوية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- عمليات التأهيل والإعلام في مجال الطاقة .

اتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية :

في هدف تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة، سيتناول التعاون بالأخص :

- البنيات التحتية في مجال المعلوماتية والاتصالات (إطار تقنين أدنى، نماذج تجارب المطابقة، تداخل الشبكات، الخ..)؛
- البنيات التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛ ـ المنفذ إلى الخدمات. ـ الخدمات الجديدة في مجالات تطبيق أولوية .

وجود بنيات تحتية أكثر فعالية في مجالي المعلوماتية والاتصالات سيسهل تعزيز التبادلات الأوروبية- المتوسطية والمنفذ إلى مجتمع المعلوماتية الجديد الذي يتكون حاليا .من المتوقع أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لتحقيق المشاريع الرائدة والتي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية الناجمة عن مجتمع المعلوماتية.

تنظيم الأراضي :

سيتناول التعاون بشكل خاص :

- تعريف إستراتيجية تنظيم للأراضي في المنطقة الأوروبية- المتوسطية من شأنها تلبية حاجات وذاتيات الدول.
- تشجيع التعاون عبر الحدود في مجالات ذات إفادة متبادلة .

سياحة :

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في الدار البيضاء عام 1995، الميثاق المتوسطي للسياحة. سيتناول التعاون بالأخص مجالات الإعلام وتشجيع التأهيل.

بيئـة :

يتناول التعاون بشكل خاص :

- تقييم المشاكل البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد الإجراءات التي يجب أخذها إذا اضطر الأمر.
- صياغة مقترحات من أجل تأسيس ومن ثم تحيين برنامج عمل أولوي على المدنيين القصير والمتوسط في مجال البيئة، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد. من بين مجالات العمل الرئيسية يجب أن يضم هذا البرنامج: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء والبحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمشاهد والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية وخصوصا بالوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي وحرائق الغابات والمكافحة ضد التصحر، نقل خبرة المجموعة بما يخص تقنيات التمويل والتقنين والتدقيق البئوي، أخذ المشاكل البيئوية بعين الاعتبار في كل السياسات؛
- أداء حوار مطرد لمتابعة تطبيق برنامج العمل.
- دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتمتين التنسيق مع خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط.
- التشجيع لتنسيق أفضل للاستثمارات المختلفة الأصل ولوضع العقود الدولية في هذا المجال؛
- رعاية وتبني وتنفيذ التدابير القانونية والقضائية عند الضرورة وبالتحديد التدابير الوقائية والنماذج المناسبة على مستوى رفيع .

علوم وتكنولوجيا :

سيتناول التعاون بالأخص :

- تشجيع البحث والتنمية بمواجهة مشكلة الاختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار
- تعزيز تبادلات الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة بالنسبة لجيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة .

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في **"صوفيا انتيبوليس"** في مارس/ آذار 1995، لقد تم تأسيس لجنة للرقابة. ستعقد هذه اجتماعها الأول مباشرة بعد مؤتمر برشلونة. ستهتم بتقديم توصيات من أجل تطبيق أعمال أولوية تحدد على مستوى الوزراء.

مـياه :

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992 :لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992 :تعتبر المياه مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وستزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية. سيهدف التعاون في هذا القطاع إلى :

- تقييم الوضع مع أخذ الحاجات المستقبلية بعين الاعتبار.
- تحديد التدابير لدعم التعاون الإقليمي.
- تقديم اقتراحات من أجل تصويغ التخطيط والإدارة ـمعا إن اقتضى الحالـ للموارد المائية.
- المساهمة في خلق منابع جديدة للماء .

صيد الأسماك :

نظرا للأهمية التي يكسوها الحفاظ والإدارة الواقعية للمخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط، سيعزز التعاون في إطار الهيئة العامة لصيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط .

على أثر المؤتمر الوزاري حول صيد الأسمال الذي عقد في هيراكليون عام 1994، سيباشر بعمل متابعة ملائم في المجال العدلي بشكل اجتماعات ستعقد خلال عام .1996 سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية المائيات وفي مجالي التأهيل والبحث العلمي .

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية

تنمية الموارد الإنسانية :

يجب أن تساهم المشاركة الأوروبية- المتوسطية في تحسين مستوى التربية في كل المنطقة مع اهتمام خاص بالشركاء المتوسطيين. من أجل هذا ستخضع السياسات التعليمية لحوار مطرد سيتخصص، في المرحلة الأولى في التأهيل المهني والتكنولوجيا المطبقة على التربية، الجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي والبحث. في هذا الصدد، وكذلك في مجالات أخرى، سيعطي دور المرأة اهتماما خاصا. ستساهم أيضا المدرسة الأوروبية- العربية لإدارة الشركات في غرناطة بالاشتراك مع المؤسسة الأوروبية في "تورين" في هذا التعاون .سيعقد اجتماع للممثلين عن قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار "الجامعيون "المدربون، الخ...) في هدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة .

سيعقد اجتماع لممثلين لقطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون.. الخ.) بهدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة. سيعقد اجتماع لممثلي العالم الجامعي والتعليم العالي. ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها MED CAMPUS

سيدعى أيضا لاجتماع حول مجال التكنولوجيا في قطاع التربية.

بلديات :

يجب أن تشارك البلديات في سير المشاركة الأوروبية المتوسطية. سيشجع ممثلو المدن على اللقاء سنويا لاستعراض التحديات المشتركة التي يجب عليهم مجابهتها ومن أجل مقارنة تجاربهم. سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية في إطار برنامج التحضر المتوسطي MED URBS اعتمادا على الخبرة الماضية .حوار بين الثقافات والحضارات :

نظرا للأهمية التي تكسو تحسين التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية وتعدد اللغات سيجتمع موظفون وخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية تتعلق بالمجالات التالية دون الحصر: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، النتاج المشترك (مسرح وسينما) الترجمات وإمكانيات نشر الثقاة الأخرى، التأهيل .سيشجع التفاهم الأفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأوروبية -المتوسطية على التسامح المتبادل والتعاون. ستدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان وكذلك علم الدين والجامعيين والأشخاص الآخرين الذين يهمهم الأمر بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون على القاعدة. يمكن استخدام المؤتمرات التي عقدت في استوكهولم (من 15إلى 18 يونيو/ حزيران 1995) وتوليد (من 4 نوفمبر/ تسرين الثاني 1995 وبون (15 و16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995) كأمثلة في هذا الصدد.

أجهزة الإعلام :

سيشجع التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام على تفاهم ثقافي أفضل. سيدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط عبر برنامج MED MEDIA ، سيعقد اجتماع سنوي لممثلي عالم الإعلام في هذا الإطار.

شبيبة :

ستساهم عملية تبادل الشباب في تحضير الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء

الأوروبيين والمتوسطيين. ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أوروبي -متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع أخذ حاجات الشركات بعين الاعتبار. يجب أن تأخذ هذه البرامج بعين الاعتبار أهمية التأهيل المهني وبالأخص للذين لا يملكون لكفاءات وتأهيل المرشدين والمساعدين الاجتماعيين الموجهين للعمل مع الشباب. ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة قبل الاجتماع الأوروبي- المتوسطي المقبل لوزراء الشئون الخارجية.

تبادلات بين المجتمعات المدنية :

تنمية اجتماعية:

يجب أن تساهم المشاركة الأوربية- المتوسطية في تحسين ظروف الحياة والعمل لشعوب الشركاء المتوسطيين. في هذا الصدد، يعلق الشركاء اهتماما خاصا على احترام وتشجيع الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا ستجتمع فعاليات السياسة الاجتماعية دوريا على المستوى الملائم.

هجرة:

نظرا لأهمية مسألة في العلاقات الأوروبية- المتوسطية، سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار، ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED MIGRATIONوبالخصوص في ما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المستقرين شرعيا في الاتحاد.

إرهاب

تهريب المخدرات، إجرام دولي, هجرة غير شرعية

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون

بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.
يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.
سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة .

اتصالات دستورية:

حوار برلماني أوروبي- متوسطي :

يدعى البرلمان الأوربي لأخذ المبادرة قرب مجالس برلمان أخرى، في طرح الحوار الأوروبي- المتوسطي المستقبلي الذي بإمكانه أن يسمح للمنتخبين في مختلف الدول الشركاء بالإقدام على تبادلات أوجه النظر حول سلسلة واسعة من الموضوعات .

اتصالات أخرى بين المؤسسات :

ستساهم الاتصالات المترددة بين الأجهزة الأوربية الأخرى وبالأخص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية ومماثليهم المتوسطيين في تفاهم أفضل للمسائل الكبرى التي تهم المشاركة الأوروبية- المتوسطية .في سبيل هذا، تدعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأخذ المبادرة لتأسيس روابط مع مثيلاتها المتوسطيين. في هذا الصدد، ستعقد قمة أوروبية- متوسطية للجان الاقتصادية والاجتماعية في مدريد في 12 و13 ديسمبر/ كانون الأول.

الملحق رقم 04:

أهم الأحداث في العلاقات الأورو ـ متوسطية

التاريخ	الحدث
نوفمبر 1995	انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الأول. إطلاق الشراكة الأورومتوسطية (عملية برشلونة). تبني إعلان برشلونة.
أبريل 1997	أبريل 1997 انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الثاني، مالطة.
يوليه 1997	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة المؤقتة مع منظمة التحرير طينية، نيابة عن السلطة الفلسطينية.
مارس 1998	مارس 1998 بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس.
إبريل 1999	إبريل 1999 انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الثاني، شتوتجارت.
مارس 2000	مارس 2000 بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.
يونيه 2000	يونيه 2000 بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.
نوفمبر 2000	نوفمبر 2000 انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الع، مرسيليا.
مارس 2002	مارس 2002 إنشاء آلية بنك الاستثمار الأوروبي للاستثمار والشراكة الأورومتوسطية.
إبريل 2002	إبريل 2002 انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الخامسنسيا. تبني خطة عمل فالنسيا.
مايو 2002	مايو 2002 بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن.
مارس 2003	س 2003 إعلان سياسة الجوار الأوروبية.
ديسمبر 2003	انعقاد المؤتمر الأورومتوادس، نابلس .الاتفاق على إنشاء الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية.
مارس 2004	مارس 2004 انعقاد الجلسة الأولى للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، أثينا.
يونيه 2004	يونيه 2004 بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر.
أكتوبر 2004	أكتوبر 2004 اختتام مفاوضات اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وسريا. التوقيع معلق.
مارس 2005	مارس 2005 انعقاد الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، القاهرة.
إبريل 2005	200 إطلاق برنامج عمل لس سنوات لدعم الشركة الأورومتوسطية.

إبريل 2005	يل 2005	بدء تنفيذ اتفاراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.	
مايو 2005	مايو 2005	انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي السء لوكسمبورج.	
نوفمبر 2005	نوفمبر 2005	القمة السنوية العاشرة لية برشلونة.	
أبريل 2006	أبريل 2006	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان.	
مايو 2007	مايو 2007	البنك الدولي يقدم الدعم لإصلاحات القطاع المائي في المغرب	
مايو 2007	مايو 2007	لقاء بين وزراء خارجية كل من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية	[redacted]
يونيه 2007	يونيه 2007	الجلسة العامة لبرلمان الشباب الأورومتوسطي	
يونيه 2007	يونه 2007	أول مؤتمر وزاري للدول الأورومتوسطية لشؤون التعليم العالي والبحث العملي	[redacted]
يوليه 2007	ـ200	وزراء خارجية دول البحر الأبيض المتوسط يناقشون قضايا الشرق الأوسط وسياسة الدار الأوروبية	
أبريل 2008	2008	كبراء لجنة "يوروميد" يبحثون مسيرة برشلونة	
يونيه 2008	يونيه 2008	افتتاح الجامعة الأورومتوسطية في سلوفينيا يوم 9 حزيران	
يونيه 2008		ورشة عمل "يوروميد" بحثت مواجهة الإرهاب	
يوليه 2008	يوليه 2008	الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط	
أكتوبر 2008	أكتوبر 2008	اجتماع وزراء المال للبلدان الأوروبية والمتوسطية	[redacted]
نوفمبر 2008	نوفمبر 2008	أول لقاء وزاري أوروبي متوسطي من أجل التشغيل ومناقشة البعد البشري للشراكة	[redacted]
نوفمبر 2008	نوفمبر 2008	وزراء الصحة للبلدان الأورو يضعون برنامج التعاون الإقليمي	[redacted]
نوفمبر 2008	نوفمبر 2008	المفوضية الأوروبية وسورية تتفقان حول تحديث اتفاقية الشراكة	[redacted]
ديسمبر 2008	ديسمبر 2008	اجتماع المنتدى الأوروبي المتوسطي حول التعليم والتدريب المهني	[redacted]
يناير 2009	يناير 2009	"فيميب" الذراع المالية للشراكة المتوسطية في البنك الأوروبي للاستثمار، تمنح سورية قرضا بقيمة 275 مليون يورو لتمويل مشروع محطة الكهرباء	[redacted]

قائمة المصادر والمراجع :

أولا: بالعربيـــــــة

أ- **الكتب:**

1- إبراهيم محمد الفيومي، إشكالية التحدي الحضاري بين الإسلام والغرب. القاهرة: دار الفكر العربي.ط1. 2006.

2- أبو لبدة نظمي، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي. عمان: دار الكندي.ط1. 2004.

3- إدريس محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي.بيروت.: مركز دراسات الوحدة العربية.2000.

4- ———— ، تحليل النظم الإقليمية:دارسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية.القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.ط1. 2002.

5- أحمد حسن الحاج علي، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية.مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.ط1. .2000

6- أحمد عبد السميع السيد، دراسات في علم الاجتماع.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .1993.

7- أحمد على حمدي، مقدمة في علم الاجتماع.الإسكندرية: دار المعرفة.1995.

8- الحاج علي، سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.ط1. 2005.

9- الحسن ظافر، قضايا عربية ساخنة.بيروت: دار اللواء للصحافة والنشر.ط1. 2006.

10- العجمي ظافر محمد، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالية من منظور العلاقات الدولية والإقليمية.بيروت: مركز الدراسات العربية.ط1. 2006.

11- العموش أحمد فلاح،مستقبل الإرهاب في القرن الحادي والعشرين. الرياض: مركز الدراسات والبحوث العربية. 2006.

12- العياري الشاذلي،الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.1997.

13- الغضبان مبروك، مدخل إلى العلاقات الدولية. عنابة: دار العلوم.2007.
14- الأسود صادق، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده.بغداد: منشورات جامعة بغداد.ط1. 1986.
15- الإقداحي هشام محمود، علم الاجتماع السياسي.الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.2009.
16- الإمام محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 2004.
17- الجوهري يسرى، جغرافية البحر المتوسط.القاهرة: شركة عبد رأفت للطباعة والنشر.1984.
18- الحسيني محمد أمين، جغرافية البحر المتوسط.القاهرة: مكتبة الهيئة العربية العليا لفلسطين.1954
19- الحديثي هاني إلياس. سياسة باكستان الإقليمية(1971-1994).بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ط1. 1998
20- الخزرجي ثامر كامل،العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات.عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.2005.
21- السيد سليم محمد، المشاركة الأوربية المتوسطية.مصر: مركز دراسات الإستراتيجية. 2000.
22- المخادمي رزيق عبد القادر، الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.2009.
23- المسماري أحمد محمد، التكتلات الاقتصادية. القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.2002.
24- ـــــــــــــــ. النظام الدولي الجديد... والمتغير.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.ط2.
25- النجار أحمد السيد،في ظلال عاصفة سبتمبر، اقتصاد مصر و العالم العربي. القاهرة: دراسات الأهرام الإستراتيجية.2002.

26- الهيتي فارس صبري، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيولوجية، عمان: دار القفاء للنشر والتوزيع. ط. 2000.
27- إلياس رزق، المكون العسكري للأمن القومي العربي. دمشق: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية.2003
28- أمين سمير، قضايا إستراتيجية في المتوسط بيروت: دار الفرابي.1992.
29- أمين سمير وياشير فيصل، البحر المتوسط في العالم المعاصر.بيروت/ مركز دراسات الوحدة العربية.د ت ن
30- بدر الدين غسان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر. لبنان: د د ن 2004.
31- بن نعمان أحمد، الهوية الوطنية(حقائق ومغالطات الجزائر: دار الأمة.1996.
32- سرين شمعون، الشرق الأوسط الجديد. ترجمة محمد حليم عبد الحافظ.عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.
33- بوعشة محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة المفاهيم والنظريات) بيروت: دار الجيل: ط1 1999.
34- ـــــــــــــــــ، العرب والمستقبل في الصراع الدولي. الجزائر: المكتبة الجامعية غريان،ط1، 2000.
35- تيماشيف نيقولا، ترجمة عودة محمود وآخرون، نظرية علم الاجتماع.طبيعتها وتطورها.د م ن: دار المعارف.د ت ن.
36- جاد عماد، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة.القاهرة: مركز دراسات السياسة والإستراتيجية. 1999.
37- جرجس فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الخمسة الكبرى بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط 1998.
38- جلبي علي عبد الرزاق، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.1993

39- حاتم سامي عفيفي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية. القاهرة دار النهضة العربية.2004.
40- حتى فليب، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1 1993.
41- حتى ناصيف يوسف، الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط1. 1996.
42- ـــــــــــــــــ ، النظرية 2 العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي. ط1 1985.
43- درقاوي أحمد. نحو الجديد نظري للأمن القومي العربي. دمشق: مركز دراسات البحوث الإستراتيجية 2003
44- دوتش كارل، ترجمة محمد محمود شعبان- تحليل العلاقات الدولية. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب. 1983.
45- دويرتي جيمس، بالستغراف روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.الكويت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ط1 . 1985.
46- رجب إيمان أحمد. النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ط2010.1.
47- سليم محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية. بيروت: دار الجيل. ط1. 2001.
48- شافعي محمد زكي، مقدمة العلاقات الدولية. بيروت: دار النهضة العربية. 1993.
49- شعراوي حلمي، آفاق البحث في مجال الأمن العربي.مصر: مركز البحوث العربية.ط1، 2003.
50- صادق العلا لي، العلاقات الثقافية الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.2006.
51- صارم سمير، أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة. دمشق: دار الفكر.ط1. 2001.

52- صالح ماجدة، الحركات الأصولية الإسلامية في أوربا. القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية. 1999.
53- صداقة علي صليحة، النظام القانوني لحماية البيئة البحرية من التلوث. بن غازي: دار الكتب الوطنية.ط1، 1996.
54- صلوح فوزي، أمركة النظام العالمي (الأخطار والتداعيات) بيروت: دار المنهل اللبناني ط1، 2002 .
55- عاطف وصفي، الأنثربولوجيا الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1977.
56- عبد الحي وليد، تحول المساهمات في العلاقات الدولية- الجزائر مؤسسة الشروق للإعلام والنشر 1994.
57- عبد الله عبد الخالق وسلامة معتز الوطن بين قرنين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية- ط1. 200.
58- عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر. القاهرة: دار النهضة العربية 1998.
59- عبد المعطي عبد الباسط، العولمة والتحولات المهنية في الوطن العربي ليبيا: دار الكتاب الوطنية ط2 .2005
60- عبد الوهاب أيمن السيد. المنظمات الإقليمية دار القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية 2001.
61- علي شتا السيد،نظريات علم الاجتماع. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة. 1993.
62- علي الكنز. المشروع الأورو المتوسطي بين الواقع والخيال.
63- غليون برهان- أمين سمير، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. دمشق بيروت: دار الفكر المعاصر. 1999.
64- فلاح محمد العربي، المتوسطية والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.2004.

65- فوزي سميحة، التكامل الاقتصادية وراء مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي القاهرة المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2002.
66- كريب إيان، ترجمة غلوم محمد حسن، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس.الكويت: عالم المعرفة.1999.
67- كلثوم فيصل، النظام العربي بين الواقع والطموح. دمشق: مركز الدراسات الإستراتيجية 2003.
68- كمال محمد مصطفى نهر فؤاد. صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 2000.
69- كمال محمد مصطفى، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2001.
70- كيالي ماجد، المشروع الشرق أوسطي أبعاده ومرتكزا ته-تناقضاته. أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.1998.
71- مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة.عمان:دار وائل للنشر والتوزيع.2006.
72- محمد إسماعيل زكي، الأنثروبولوجيا والفكر الإنساني. جدة: شركة مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع..1982
73- محمودي عبد القادر، النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العربي. الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال.2008.
74- مسعود محمد عبد الله، مراد علي عباس. الأمن والأمن القومي.ليبيا:.دار الكتب الوطنية.ط1، 2006.
75- مصباح عامر، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.2006.
76- مصطفى نادية محمود، أوربا والوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.1986.

77- مظلوم جمال، أزمة المياه في إسرائيل وأبعادها. القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والتوزيع.ط1، 1999.
78- مقلد إسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة) الكويت: دار وائل للنشر والتوزيع.ط1، 1986.
79- ميد والتز راسل، ترجمة طاهر نشوى، السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.ط1، 2005.
80- نافعة حسن، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ط1، 2004.
81- نعمان عصام، هل يتغير العرب؟ أفكار محركة لمقاومة الانحطاط والاستبداد والأمركة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.ط1 ،2003.
82- هارفي دايفيد، ترجمة شيا محمد، حالة ما بعد الحداثة.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ط1. 2005.
83- هلال علي الدين، مطر جميل، النظام الإقليمي العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ط2. 1983.
84- ـــــــــــــــــ ، تصنيف الأيديولوجيات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، 1983.

الأطروحـــــــــات

1-أنور شريف شكيب ،الشراكة الأورومتوسطية آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة MPE/MPI مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة تلمسان .2003 -2004 .

2- أعجال لعجال محمد أمين ،إستراتيجية الإتحاد الأوربي في منطقة المغرب العربي .أطروحة دكتوراه غير منشورة .جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام . 2005.

3- العايب خير الدين ،الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل المتغيرات الدولية الجديدة .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,فرع العلاقات الدولية .جامعة الجزائر 1994-1995.

4- الكاتب أحمد ,خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطية.مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع العلاقات الدولية . جامعة الجزائر 2000-2001.

5- بن أحمد المالكي عبد الحفيظ بن عبد الله ،نحو بناء إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب .أطروحة دكتوراه,كلية الدراسات العليا ,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .2006 .

6-بن عباش حورية،صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم النفس الصناعي ,معهد علم النفس .جامعة قسنطينة.1995.

7-بلحبل عادل،التجربة الأوربية في التعاون والتكامل الإقليمي .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة باتنة .2005.

8- تيقمونين إبراهيم،المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع العلاقات الدولية . الجزائر .جوان 2005.

9- حموم فريدة ،الأمن الإنساني :مدخل جديد في الدراسات الأمنية .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ,كلية العلوم السياسية والإعلام .2004.

10-فضيل رابح ،التعامل الاقتصادي الأورومغاربي بين العولمة والإقليمية .أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة الجزائر 2004.
11-سالم حمودة المختار ،الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية . الجزائر 2000.
12-موني عليلو،السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير . كلية العلوم السياسية والإعلام 2002.2001

المعاجم والموسوعات

1-اللمع هيثم ،معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .ط1. 2005
2-سعد الله عمر، معجم في القانون الدولي المعاصر .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 2005.
3- مال ميشال،ترجمة مختار عادل ،مصلوح سعد عبد العزيز،موسوعة العلوم الاجتماعية .الإسكندرية :دار المعارف الجامعية .ط1 . 1999
4-روبرت جيوفر،ترجمة الجلبي سمير عبد الرحيم ,المعجم الحديث للتحليل السياسي . بيروت :الدار العربية للموسوعات . ط1. 1999.

مواقـــــع الأنترنيت

1- أمين جلال،الأزمة العالمية ليست سقوطا للرأس مالية .صحيفة البيان الإما راتية في موقع
www.moheet.com/shou files asp%37fid
2-السيد يسين ,البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية , محاضرة بمؤتمر استراتيجيات متوسطية في موقع
http:/www.ramse z mm sh.univ.aix.ff.

3-الشيباني خيرة ،الإتحاد المغاربي بين تعثر المسيرة وتحديات الراهن .في موقع
www.penclub.virtualave.net/selechions .htm
4-المرهون زيد عبد الجليل ،النظام الإقليمي العربي ... والتحولات باتجاه الاستقطاب السياسي والأديولوجي .في موقع
www.alsabaah.com/paper .php?source =akbar mlf inter page §sid=19864.
5- عالم عودة حسن،ملامح إستراتيجية أمريكية جديدة في المنطقة والعالم .في موقع
http:/adaabqili ahlamountada.com /t.2098.topic
6-عبد الرحيم محسن عبد العزيز ,الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدولية .معهد دهوك للثقافة .في موقع
www.digc.info/gatar
7-شلبي مغاوري،إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية .في موقع
www.islam-online.net /iol/dowalia/namaa
8-نيوف صلاح،البحر المتوسط جيو بوليتيك .قراءة في كتاب ييف لاكوست . في موقع
www.elaph.com/elaph.web/eleap.
9-مركز بيروت للأبحاث والمعلومات .الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق .في موقع
http:www beirutcentr-info/default vsp?content=d=go and nen ul d68

البرامج والتقارير

-تقرير التنمية الإنسانية العربية –لعام2002.
-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,تقرير التنمية الإنسانية العربية .2009
تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا .الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية سنة 2006 .نيويورك.2007.
تقرير2007لمعهد أبحاث السلام.-ستوكهولم-sipri

الدوريات ,المجلات ,الملتقيات

1-أحمد يوسف أحمد،مستقبل النظام العربي.المستقبل العربي،العدد 330،ماي 2003.

2-أبو خشيم مصطفي عبد الله ،التنسيق و التعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية المتوسطية.السياسة الدولية،العدد 148 ،أفريل 2002.

3-أبو عامود محمد سعد،التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري.السياسة الدولية،العدد125 ،السنة 1996.

4- إدريس محمد السعيد،أزمة السويس و الصراع على مستقبل الشرق الأوسط .السياسة الدولية ,العدد 166 ,أكتوبر 2006 .

5-إسماعيل عصام،الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق.السياسة الدولية،العدد 149،جويلية 2002

6-أمين جلال،العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث .المستقبل العربي ,العدد234 ,السنة 1998

7- أمين إميل ،الشرق الأوسط 2004 في الأجندة الأمريكية .جريدة الخليج ,العدد 9013 الخميس 22 يناير 2004 .

8-الأطرش محمد ،العرب والعولمة ,ما العمل ؟ . المستقبل العربي ,العدد 229 ,مارس 1998 .

9- المشاط عبد المنعم، تحليل ظاهرة الأمن القومي إستراتيجيا . بيروت ,العدد 52 جوان 1988 .

10- الحضرمي أحمد،تطور الإستراتيجية الأمريكية نحو العالمية . قراءات سياسية العدد 08 ,فبراير 2003 .

11- الحلواني أحمد ،أمن البحر المتوسط والآفاق المستقبلية من وجهة نظر الغرب . ملتقى دولي : الجزائر والأمن في المتوسط .قسنطينة :مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ,29 و30 أفريل 2008 .

12- العايب خير الدين،البعد الأمني في السياسة الأمريكية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي . مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية .العدد 04 ,جوان 2008

13- السيد ياسين ،أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط . السياسة الدولية ,العدد 118 أكتوبر 1994 .
14- العسلي بسام ،النظام الدولي والهجوم الأمريكي . مجلة الدفاع العربي ،العدد 08 السنة 2004
15- النواوي نرمين،الإتحاد الأوربي و الشرق الأوسط . السياسة الدولية ,العدد 142 أكتوبر 2000 .
16-الإدريسي الجناني،المبادرات الأوربية الأمريكية للشراكة مع البلدان المغاربية . مجلة المغاربية للدراسات الدولية الإستراتيجية الشاملة ,العدد 01 ,السنة 2001 .
17- الشؤون السياسية،الصحيفة العراقية . العدد 01 ,السنة 1994 .
18- بدر الدين غسان ،الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط . السياسة الدولية ,العدد 114 ,السنة 1994 .
19-بوزيد عمار،مفهوم القوة .مجلة الجيش ,العدد 561 ,أفريل 2010
20- بلعيد منيرة ،الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي :دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة .ملتقى دولي الجزائر والأمن في المتوسط .قسنطينة :مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية . 29 و30 أفريل 2008 .
21- بيريس سامية ،الشراكة الأوربية المتوسطية وحوار الثقافات .السياسة الدولية ,العدد 155 ,السنة 2004 .
22- جمعة محمد، النظام الإقليمي العربي . المستقبل العربي ,العدد 09 ,فيفري 2005
23- جوماجيه،الحضارة الغربية جوهرها وملامحها وتأثيراتها . السياسة الدولية ,العدد 149 ,جويلية 2002 .
24- حتي ناصيف يوسف،أي هيكل للنظام الدولي الجديد ؟ . جريدة المساء الجزائرية 05 أكتوبر 1996 .
25- سويد ياسين،موقع الوطن العربي في النظام الدولي الجديد . مجلة الوحدة ,العدد 100 ,جانفي 1993 .

26-شيعي عبد الجبار،نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب . ملتقى دولي :الجزائر والأمن في المتوسط . قسنطينة :مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية . 29 و30 أفريل 2008 .

27- شعيب نبيل،هل لحلف الأطلسي مستقبل . مجلة الحرس الوطني ,العدد 263 ,السنة 2006 .

28- مجلة شؤون الأوسط ،العدد 101 , السنة 2001 .

29- علاوي محمد لحسن،الإقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي . مجلة الباحث،العدد 07 ،السنة 2009 .

30-مسعودي يوسف ، بشوندة رفيق، العلاقات الأورومتوسطية واقع وآفاق . مجلة الاقتصاد و المناجمنت، العدد 04 ,مارس 2005 .

31-محمود أحمد إبراهيم،التحولات الإستراتيجية وإشكالية الصراع والأمن في جنوب آسيا . السياسة الدولية،العدد 118،أكتوبر 1994 .

32-محمود عبد الفضيل،مصر والعرب والخيار المتوسطي : الفرص و المحاذير . السياسة الدولية، العدد 124 ,السنة 1996 .

33- قانصو واجب،هل ينجح العرب في تحقيق التكامل بين الدول العربية بهدف إيجاد إتحاد عربي ؟. مجلة التحولات ,العدد 39 فبراير 2003 .

34- عبد الله عبد الخالق ،النظام الإقليمي الخليجي . السياسة الدولية ,أكتوبر 1993 .

35-لا كوست ييف ",يتهم فرنسا بإجهاض مشروع الإتحاد المغاربي" . جريدة الخبر ,العدد 5631 , السنة 2009

36 –زعباط عبد الحميد،الشراكة الارومتوسطية و أثرها علي الاقتصاد الجزائري .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا . الجزائر ,العدد 01 ,السنة 2004 .

37- هوفمان ستايلي،نقد النماذج الفكرية الأمريكية للعلاقات الدولية . مجلة الاجتهاد ، العدد 45 ,السنة 2002 .

المراجع باللغة الأجنبية

أـ الكتب بالفرنسية

1- Alfredo.G.A vallaoo.les mutation de l'ordre mondial ocopohitique de Grandes puissances 1980 1995 prais a la découverte . 1994 .

2- Bensalem hatam ,les nouvelles données politico – stratégique en méditerrannée » in méditerrannée occidentale : securité et coopération direct marie : lucy du mas pour les études de défence national (FEDN) 1992.

3- Benazzou chouki , le profil démographique des pays méditerrannés en l'horizon 2025 .In groupement d'étude et de recherches sur la médeterrannée' annuaire de la méditerrannée 1997, Paris :GERM publisud 1997 .

4- BROUDEL FERNAND ,la méditerrannée l'espace et l'histoire. Paris : flammarion. 1986.

5- COLSON BRUNO , le tiars monde dans la pensée stratigique américaine. Paris : economica /institut de stratigi comparée. 1994.

6- DUMAS Lucy, les lieux de la méditirrannée : présentation géographique . Paris : fondation pour la études de défence. 1992.

7- GRASA RAFAEL , la conférence méditerrannée alternative , in bichara khader , le partenariat- EURO-méditirannée . Paris : l'armattan.1995.

8- Ghassan saleme –appel d'empire in gérences et résistances a l'age de la mondialisation- Paris : fayard.1996.

9- Ramel frédéric, répenser le concept d'ennemi dans l'aprés Guerre froide Paris : institut de stratégic comparée. 2000.

10- Ravenel bernard , medetirrannee : l'impossible mur . Paris : l'harmattan 1995.

11- Jean carlo , conséquances politiques et sécuritaires de la globalisation in mondialisation et sécurité (actes du colloque international mondialisation et sécurite, CDN édition ANEP.Alger.2003.

12- Mutin georrges , les hydrocarbures du monde arabe : une rishesse inégolement répartie . indien (dossier des images économique du monde) andré gamblin. Maghreb – moyen – grient , mutations Paris : SEDEA . 1995.

13- MELBOUCI ,MOUHAMED ,les perspectives d'integration magrebine .ouvrage collectife sous la direction du profisseur :Abdelaziz DJERAD , Alger :recherche administratives.

14- TODD Emmanuet ,Aprés l'empère :Essai sur la décomposition du système américain , Paris :---.2002.

15-sébastien roche ,le sentiment d'insecurité . Paris :puf .1993.

ب- الدوريـــــات

1- Bouriche riadh , Algeria et la securité en méditerranée » le quotidien d'oron.

2- Bensalem Hatem, le Maghreb sur l'échiquier mediterrannéen »In eudes international.tunis N^0 40.3/1991.

3- Biad Abdel wahad, la dimension humaine de la securité. Revue idara vol : 12.$N^0$23.2002.

4- Chomsky naom. « wa shington ou dessus driot international l'amérique. « Etat voyou » le monde diplomatique. N^0 557 , aout2000.

5- Fondation europe et société les sutures de l'europe.paris le monde editions.S d.

6- Grianaud nccol » les etates vnis et le maghreb depuis le 11 septembre etudes internationales. N 86.2003 .

7- lacote yves « méditerranée : Nations en conflicts » Hérodote $N^0$90.1998.

8- Ravenel bernard « mer commune securité commune » confluences méditérranée.N^0 2 , hiver 1991-1992.

9- Khader bichara : l'élargissement à l'est et partenarit euro-méditeranén un unjeu de somme positive awin win game ? Etudes internationales.$N^0$86 .2003.

ج- الأنترنيت

1- ARan.R :paisc et guerre entre les nations.

http :// www.Edu/Unupres pdfs.nsb1086-pdf.

أـ الكتب باللغة الإنجليزية:

1- Alen winters,Regionalism versus multilateralism. Waslington – wokiy paper.international trade division,International economic departement .1996.
2- Ayoub .M,from régional system to regional society.Australian journal of Intarnational affairs 1999.
3- Buzan.Bary,state and sear.An agenda for international security studries in the pest.coldwar era 2rd.boulder :lynne rienner.1991.
4- _____the level of analysic problem in international relation in ken booth and steve smith-international relations theory to day pennsy barria the pennsy bania.state univer sity press.second edution.1997.
5- Broun chriss, under standing international relations.NEW YORK :palegrave puplishers .second edition.2001.
6- cernat loucian"Assessing regional trade arrangement:Are south – south as more trade diverting.New yourk: study series no:16division on international trade in good and services unated.2001.
7- daier s.l. the new regionalism :causes and conséquenes.Apaper Written for the inter American development Bank and CFP university of Notre Dame.2006.

8- Deutsch.k.w.political community and the north.Atlantic area:international organization in light his torical experience ,princetion :prenceton uniresity pres .1957
9- frank jiond jinwei shang. Open regionalisin in a world of contlmental tride blocs .Geneva:I nf working paper .w p/98/10 .1998
10- Gullaume benoit,and aline comean,asustainable futur for the mediterranean:the blue plan'semivonnend-and devlopment out look –london:earth scan,2005.
11- Osgood R.E.Alliances and American foreign policy . Baltimore :johns hopkins press.1968.
12- Je.ann crou ford and roberto.v.fiorentino, "the changing hand scape of regional trade agreement». world trade organization discussion paper.2005.
13- Hmarchand mariane.the political economy of new regionalism:the third world quarterly.london.2005.
14- Hettne,B.the new regionalism and the future of security and development. London:Brarsey for international institus for stra tegir studies vol4.
15- Summers ,laurence ,regionalism and the world troding system policy implication of trade and Gurrency zones, studies of federal Bank of kamas city .1991.
16- shang weijin.open regionalism in a world of contimental trode blocs. Geneva:inf working paper w p .98/10.1998.

17- Nye.j.s.pece in parts: integration and conflict in regional organization . boston:little Brown co.1971
18- Hadges michael,Integration theory in trevor taylor Approach and theory in international relation.london :longman.1980
19- tolstay tatyana, our century and the next one,time magazine.1996
20- rothstine robert.Alliances and small powers.New york:columbia university press.1968.
21- walty kenneth ,explaincing was :inpaul R.votti el –mark v kouppin realism pluralisin G HOBALISM. SECOND ediction.new york.mac millan puplishing company.1993

مواقع الأنترنت:

1- http ://www.visionofhumanity.org/gpi/results/sudan2008
2- http ://www.itss.org/publications/by.now/ ?original patch=/
3- http ://www.algazeera.net.NR/express/33Db9D5-12f5 4 B4E.BF24EF b66 30.66.718htm
4- http ://www.iemed.org

مقدمـــــــة.....01
الفصل الأول : التأصيل النظري لمفهوم النظام الإقليمي.....07
المبحث الأول: تحليل النظم الإقليمية.....08
المطلــب الأول: تعريف النظـــام الإقـــليمـــي.....08
المطلب الثـاني:أهمية النظـام الإقليـمي كمستـوى تحليل في العلاقات الدولية.....20
المـطلب الثـــالــث:جوانب تحليل النظم الإقليمية.....33
المبحث الثاني: نظريات تحليل النظم الإقليمية.....39
المطلب الأول: النظرية البنائية الوظيفية.....40
المطلب الثاني: نظرية الدور.....48
المطلب الثالث: نظريات التكامل.....57
الفصل الثاني: المحددات الداخلية والإقليمية لحوض المتوسط.....67
المبحث الأول: أهميــة حوض المتوسـط.....68
المطلب الأول: الأهمية الجيو سياسية للبحر المتوسط.....69
المطــلب الثانـــي: الأهمـــية الاقتصادية لحوض البحر الأبيــض المـــتوسط.....76
المطلـــب الثـــالث: الأهـمية الحضـــارية لحـوض البحـــر المتـــوسط.....80
المبحث الثاني: بيئة النظام الإقليمي في المتوسط.....84
المطلب الأول : الإطار الجيوسياسي للنظام.....87
المطلب الثاني: مستويات القوة والإمكانيات في النظام الإقليمي.....108
المطلب الثالث: إستراتيجية الإقليمية الجديدة.....125
الفصل الثالث : تقييم العوائق والمشكلات للنظام الإقليمي.....138
المبحـث الأول: أثر المغيرات الدولية والإقليمية لحـوض المتوسـط..... 140
المـــطلب الأول: المتـــغيرات الدولـــــية.....143
المطلب الثاني : المتغيرات الإقليمية.....153
المطلب الثالث :أثر المتغيرات على البيئة الدولية للمتوسط.....162
المبحث الثاني: خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية.....175

المطلب الأول : السياسة المتوسطية الجديدة ومقاربة الشراكة 180
المطلب الثاني:انعكاسات الشراكة على المتوسط.....197
الخاتمـــــــــــــة.....203
الملاحق.....206
قائمة المصادر والمراجع.....241